

الإضرابات في مصر زمن الأربعينات

الاستقلال
حيا



العرب
مكتبة

عثمان



الإضرابات في مصر زمن الأربعينات

تأليف

طه سعد عثمان

١٩٩٨



٦٠ شارع القصر العيني - أنام
ريزاويك (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥١٧٥٦٦

جميع الحقوق محفوظة للناسر
العربى للنشر والتوزيع

٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) - القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦

الطبعة الاولى

١٩٩٨

الإضرابات فى مصر زمن الأربعينات
المؤلف : طه سعد عثمان
الغلاف للفنان : مصطفى رمزى
عدد الصفحات : ١٦٩

{ الإضرابات فى مصر }

فى الأربعينات

مقدمة

لسنا هنا بصدد بحث الإضراب من الناحية النظرية ، عوامله وأسبابه ومقوماته ونتائجه ، ولكننا هنا نتحدث عن الإضرابات واستخدامها فى مصر فى أربعينات القرن العشرين ولم يكن استخدام سلاح الإضراب فى تلك الفترة ثابتاً فى فراغ ، وإنما كان فى تربة مهيأة منذ فترة جعلت من استخدامه امتداداً وتطوراً لمرحلة الألف ناقصة سابقة بدأت فى أواسط الطبقة العاملة مع بداية الرعى النقابى فى أول القرن العشرين وأخذ مضمونها جديداً مع تطور الحركة الوطنية المصرية فى مارس ١٩١٩ -

وقد استخدمت الطبقة العاملة المصرية سلاح الإضراب منذ بداية الحرب العالمية الثانية بشكل ناجح ، وهى الفترة التى نتحدث هنا عنها دون تقليل من شأن ما سبقها وما أعقبها - وقد تم ذلك فى تطور مستمر فى نوعية الإضراب وأهدافه والغنائم العديدة التى استخدمته ، ورغم كل وسائل القمع التى استخدمتها الحكومة بتأييد وإعاز من الرأسماليين والاستعمار البريطانى وصلت إلى حد استخدام البوليس وقوات الجيش بكامل أسلحتها فى مقاومة الإضرابات .

ورغم العديد من الضحايا الذين أسستهموا من العمال وغير العمال ، ومئات الذين أصيبوا وشردوا وسجنوا ورغم العديد من الأحكام التى صدرت بالسجن والغرامة من المحاكم العسكرية ضد العمال والنقابات بسبب استخدام سلاح الإضراب ، ورغم قيام اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات فى فترة رئاسته للوزارة فى عام ١٩٤٦ بإصدار قانون مكافحة الإضراب ، واتسع فى نطاق تطبيقه ليشمل موظفى وعمال الحكومة والمرافق العامة واحتوى ذلك القانون على نصوص مطاطة تقع تحت طائلتها مختلف طوائف الشعب العامل .. رغم كل ذلك لم تغتر حركة الإضرابات بين العمال . بل كانت فى تصاعد مستمر . وكان عمال النسيج الميكانيكى فى مختلف مناطق القطر وخاصة فى شبرا الخيمة والاسكندرية والمحلة الكبرى أكثر فئات الشعب استخداماً لهذا السلاح -

وفى نفس الفترة - أواسط أربعينات القرن العشرين - ومع التصاعد المستمر للعد الثورى

الحركة الوطنية من أجل الاستقلال والتحرير الوطنى لمصر والسودان . وفى سبيل افشال كل المحاولات التى كانت ترمى الى عقد معاهدة تربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية التى تعرت من كثرة الثغوب التى اصابته ثيابها أثناء ويسبب الحرب العالمية الثانية -

وبعد الانفتاح الذى حدث من الشعب المصرى على ما هو خارج حدوده من أفكار وآراء سياسية واقتصادية واجتماعية وخاصة ما يتصل بالاشتراكية سواء ما غمره رصف الكتابات العربية من كتب ونشرات ومقالات فى الصحف والمجلات . ومجلات تتبنى الأفكار اليسارية بشكل عام والاشتراكية بشكل خاص . وكذلك ما قامت المنظمات الشيوعية العديدة مهما اختلفت خطوطها السياسية ، من مساهمات فى نشر الإتجاهات الاشتراكية فى الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم ، مما كان له اثر لا يمكن انكاره فى تكوين وتوجيه وجدان الشعب المصرى وخاصة بين المثقفين والعمال والطلبة .

وكانت الطبقة العاملة المصرية فى مختلف مناطق القطر وبين مختلف الصناعات والمهن تتحرك بوسائل مختلفة بدءاً بالمطالبة الهادئة السلمية وتدرجاً وصعوداً الى التهديد بالإضراب . فالاضراب الجزئى والإضراب العام والاعتصام واحتلال المصانع والاضراب عن الطعام وغيرها من انواع الإضرابات التى استخدمتها الطبقة العاملة المصرية بنجاح كأسلحة للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف عملها ،

وإذا كان تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ بداية لمرحلة جديدة من الكفاح الوطنى التحم فيها أكثر فئات الشعب المصرى تحركاً من أجل تحقيق الأهداف الوطنية ، فإن تكوين اللجنة لم يكن الحدث الهام الوحيد . بل كانت هناك تحولات هامة فى صفوف الشعب العامل ، ومن أهم ما حدث كان استخدام طوائف الشعب المختلفة لسلح الطبقة العاملة الرئيسى وهو الإضراب من أجل تحقيق المطالب ، ولأنك ان نجاح العمال فى عديد من المعارك وتحقيق الكثير من الحقوق والمكاسب باستخدام سلاح الإضراب رغم كل المعوقات ، كان نموذجاً شدي انتباه بقية طوائف الشعب المصرى وجذبها إلى القناعة باستخدام الإضراب للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاشتراكية فى الاضرابات ذات الأهداف السياسية ، وأخذت الحركة فى الاتساع فشملت المدرسين والمهندسين والمرضى وعمال الحكومة فى التلفزيون والسكك الحديدية ، وكانت قمة ذلك كله قيام رجال البوليس والإدارة فى عام ١٩٤٨ باضرابهم الذى هز أركان النظام

الحاكم كله . إذ أصبحت الفئة التي تستخدمها الحكومة لمقاومة سلاح الإضراب هي التي تستخدم نفس السلاح للحصول على حقوقها -

وهناك بعض النقاط التي لا بد من التعرض لها قبل الحديث عن إضرابات الأريبعينات في مصر منها ما هو شائع عن تقسيم الإضرابات بالنسبة لأهدافها فيسمى بعضها سياسة وبعضها إضرابات اقتصادية ، وأرى أن كل إضراب لا يخلو من أن يجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت وإن كانت النسب في كل إضراب تختلف عن الآخر -

فإننا نظرننا إلى الإضرابات الوطنية التي حدثت في مصر في الأربعينات ضد الاستعمار البريطاني والمطالبة بالجملاء التام عن وادي النيل - نجد أن الشعار الذي رفع وقتئذ هو استقلال وادي النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وإذا نظرنا إلى الإضرابات العمالية التي كانت أهدافها المعلنة تحقيق مطالب اقتصادية محدده تتعلق بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه ، فإن تلك الأهداف سواء نص عليها أم لم ينص كانت تتضمن النواحي الاجتماعية والسياسية أيضا . فلك الإضرابات في المقام الأول كانت موجه ضد رأس المال الذي كان يملك غالبية العظمى أجانب وكثيرون منهم كان معروفا أنهم من دول استعمارية . بالإضافة إلى أن هذه الإضرابات كانت موجهة ضد رأس المال المصري والحكومة التي تمثله وتدافع عنه وتحميه .

والامر الثاني أنني أريد أن أوضح أمرا التبس على كثيرين حول حق العمال في الإضراب ، ذلك الحق الذي ضمنته كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية . وكثير أيضا من الاتفاقات الإقليمية ، ومع اقرارى بأنه من الضروري أن توجد قواعد لتنظيم استخدام حق الإضراب حتى لا يستغل ضد مصلحة الوطن والمواطنين بشرط ألا تكون تلك القواعد قيда على مبدأ حق العمال ، فإن تحريم وتجريم الإضراب بشكل مطلق له من الإضرار على المواطن الفرد اضعاف ما يسببه استخدام الإضراب بشكل خاطئ ، على نفس القاعدة التي تقول ان اضرار تجاوزات الديمقراطية في عام لا تعادل اضرار الدكتاتورية في يوم واحد .

ومن دراسة الإضرابات في مصر في الأربعينيات نلاحظ انها بدأت بنموذج ناجح تيناه ونفذه العمال المصريون بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص ، ثم إضرابات الطوائف التي اهدت بأسلوب وطريقة الطبقة العاملة المصرية في الكفاح ، وفي نفس الوقت فإننا نلاحظ ان هناك فوارق

ليست بالقليلة بين استخدام العمال واستخدام الطوائف الأخرى لنفس السلاح وأهم تلك الفوارق مايلي :-

- ان العمال باعتبارهم الطبقة التي تشعر بالاستغلال المباشر من جانب الرأسماليين ويقوم عملهم في الأساس على الانتاج المادى والتعامل المباشر مع الآلة والمنتج والخامة ورأس المال ، فهم لذلك أكثر استعدادا للعمل والكفاح باصرار أكثر من طوائف الموظفين وأشباه الموظفين الذين يكون عملهم وتعاملهم الأساسى مع جمهور المواطنين ويعملون لحساب الدولة وهم بسبب ذلك لا يشعرون بقسوة الاستغلال بنفس الدرجة مما يجعلهم أقل ثورية وأقل انفعالا بالاحساس الطبقي من العمال ولهذا أيضا يقع عمال الخدمات في المنتصف ما بين عمال الانتاج والموظفين من حيث الوضع الطبقي والثورية .

- ان العمال عدوهم الطبقي واضح وهو رأس المال وعداؤهم للدولة نابع من انها كمنظمة وحامية لرأس المال ، وهذا بالإضافة الى انه من السهل على العامل ان يعرف ولو بالتقريب مقدار ما يكسبه الرأسمالى منه والذي لايعنى ان يكون فائض قيمة من جهد وعرق العامل ، اما الموظف وشبه الموظف فقد ينحصر تفكيره في ان ظالما هو رئيسه المباشر او مدير المصلحة او الوزير الذى تتبعه جهة عمله ، وبذلك يكون احساسه الطبقي ضعيفا ولو كان ابن عامل

- كان العامل في تلك الفترة يخرج من بيته في الصباح وهو لا يدري هل يستكمل يومه في العمل في المصنع او يفصل قبل نهاية اليوم ، وفي بعض الاحيان كان العامل يصل الى المصنع في بداية وريديته ليجد ان قرار فصله قد صدر في اليوم السابق ، ويقوم بواب المصنع بمنعه من الدخول تنفيذاً لهذا القرار ، وقد يتعطل العامل يوماً او بضعة ايام ولكنه لايد ان يجد عملا في مصنع آخر بنفس الاجر او باجر أقل قليلا ، ولهذا لم يكن فصله بسبب كفاحه يمثل انهيالاً لحياته خاصة عندما نما وعية الى الايمان بالجماعة ، اما الموظف وشبه الموظف فانه يخشى الفصل من العمل خشية الموت ، لانه قد لا يجد عملاً آخر لفترة طويلة مما يعرضه للجوع والتشرد هو وأسرتة ، ولهذا نجد العامل أكثر صلابة في الكفاح وأكثر استعدادا لتحمل نتائجها بما فيها الفصل .

- العمال بطبيعتهم وبوضعهم الطبقي وعلاقات الانتاج التى يعملون فى ظلها ، موحدون فى التفكير والاهداف الاساسية مهما اختلفت الصناعات التى يعملون فيها والالات التى يقومون

بتشغيلها ، ولم تصادفنى فى عمال النسيج الميكانيكى تناقضات الاماكان يخلقه بعض ضعاف النفوس من رؤساء المصانع وهم قلة ضئيلة كانوا يتخلون عن مصلحة زملانهم العمال التى هى مصلحتهم فى الاصل وعلى المدى الطويل ، وذلك جريا وراء ارضاء صاحب العمل وطعما فيما قد يلقى اليهم من رشوة ظاهره او مقنعة مادية او ادبية وفى الغالبية العظمى من الحالات التى عاصرتها كان هؤلاء الخائنون لمصلحة زملانهم هم اكثر اكتواءً بنار ماظنوا انه طريق الجنة ، اما الطوائف الاخرى فقد كان من السهل على الحكومة وعلى موظفيها الكبار ان يحدثوا الانقسامات فى صفوف قادة حركات الاضراب ويستمروا فى تعميق تلك الانقسامات بالترغيب والترقيات الاستثنائية والمنح وغيرها ، والترهيب بالنقل الى اماكن قاصية او يوقف العلوات والترقيات ، الى ان تصل الى خلق تناقضات عدائية تؤدى لا الى فشل الاضراب فحسب ، ولكن الى الاضرار بالقضية والمطالب الاساسية للفئة او الطائفة ، ومثال ذلك ما حدث عندما استطاعت الحكومة ان تقسم حركة المهندسين ، فاعطت لمهندسى الزرى الذين كانوا راس الحركة وقيادتها دون بقية طوائف المهندسين ، ثم اشعلت العداء بين المهندسين خريجي الفنون والصناعات والمهندسين خريجي كليات الهندسة ، كذلك المدرسين الاميريين ومدرسى التعليم الحر ، وخريجي المدارس الصناعية انظمة مختلفة منها نظام قديم وثانوى صناعى حديث وخمس سنوات .

- كان التضامن قائما بين العمال وكانت اضرابات العمال تلقى التأييد بدما من تأييد عمال المصنع المجاور للعمال المضربين ثم عمال مصانع المنطقة وعمال الصناعات الاخرى وانتقال التأييد اذا ما كانت طالته هذه الاضراب الى عمال المناطق الاخرى ، واخيراً الى تأييد الفلاحين والتجار فى القرى المحيطة بالمصانع ، واتخذ التأييد شكل اضراب التضامن لوضع ساعات للاحتجاج او المشاركة الفعلية فى الاضراب او تقديم المساعدات النقدية والعينية ، ولاشك ان هذا التأييد الذى يتلقاه العمال المضربون كان من اهم واقوى عوامل صمودهم فى وجه ضغوط اصحاب الاعمال والحكومة الهادفة الى فشل الاضراب ، حيث يحس كل عامل انه ليس وحده ، اما الموظفون واشباه الموظفين فقد كانت كل طائفة تعيش فى عالمها الخاص ، فلم يحدث تأييد او تضامن قوى بين الطوائف فى العمليات الكفاحية وعلى الاخص فى الاضراب ولم يحدث عطف كبير من الراى العام على مطالبهم الاجزئيا كعطف الطلبة واولياء امورهم على المدرسين ، ولهذا كانت نجاحات العمال فى اضراباتهم وتحقيق مطالبهم من طريقها اكثر بكثير من فشلهم فى الاضرابات اما

الطوائف الأخرى فقد حققت نجاحات جزئية ومحدودة في بعضها ، وهنا لابد من الإشارة الى ان العمال كثيرا ما قاموا بتأييد لحركات الطوائف كان اقواها تأييدهم لاضراب ضباط البوليس ورجال الادارة في عام ١٩٤٨

- كانت الخسارة الناتجة عن اضرابات العمال ووقف دواب العمل واضحة مباشرة وفورية وصاحب العمل يحسب مقدار ما يخسره في كل ساعة يتسطل فيها العمل حيث لم يكن هناك وقت ضائع ، ناهيك عن يوم او ايام الاضراب ، بينما اضراب الموظفين حتى وان اوقف دواب عملهم نهائيا ، فقد كان المتضرر المباشر من الاضراب هم الجمهور ، واما اثاره مهما كانت كبيرة ولو كانت متصلة بالانتاج ، فانها سوف تعود على الدولة وميزانيتها العامة وبخلها القومي ، وهو ما يحتاج الى وعي سياسي ووطنى وقومى لادراك كل اثاره وخطورتها على الفرد والمجتمع

- استخدمت الحكومة في بعض الاضرابات جميع اجهزة قمعها من بوليس وجيش بكامل اسلحتها ضد العمال ، كما حدث في اضرابات عمال النسيج الميكانيكى في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى ، ولم يحدث في حدود علمى ان استخدمت قوات الجيش والبوليس لمقاومة اضرابات غير عمالية الا في اضراب ضباط البوليس والادارة في عام ١٩٤٨ ، وحتى في هذه الحالة كان توجيه النيران والعنف ضد مظاهرات التأييد التي قام بها العمال والطلبة والاهالى ، واما ممرضوا القصر العينى الذين استخدمت معهم نفس قسوة جهاز القهر من الجيش والبوليس والنيابة بدرجة استخدامهما ضد العمال ، فانى اعتبر هؤلاء من عمال الحكومة ، وليس ادل على ذلك من ان اول المطالب التي اضرىوا من اجلها كان الاعتراف برابطتهم وتسجيلها .

- كانت تحركات الفئات والطوائف الشعبية للمطالبة بحقوقها موسمية في واقع الامر ، وكانت ترتبط بوجود حزب الوفد في الحكم او خارج الحكم ، ومن الملاحظ ان الوفد وهو خارج الحكم كان يعمل جاهدا على توسيع التحركات والاضرابات ، وكانت صحيفة تتبنى قضايا الطوائف وتسهب في شرحها ونشر اخبارها والدفاع عنها مما جعل بعض تلك التحركات يحظى باهتمام الرأى العام ، وكان المحامون الوفديون يتطوعون او يكلفون من الحزب بالدفاع عن كل من يقبض عليه في الاضرابات والمظاهرات وكثيرا ما دفعت كفالات الافراج من خزانة حزب الوفد ، وكانت في ذلك مساعده كبيرة لتحركات الطوائف ، حتى ولو كان غرض حزب الوفد منها هو احراج حكومة الاقلية واسقاطها .

وفى المقابل كانت حكومة الائتليات التى فى الحكم تتخذ كل الوسائل بدءا بالوعود المطامنة وانتهاء باستخدام القوة فى مقلوبة الاضرابات ، متهمة كل تحرك بأنه بايعاز من الوفد وكل زعماء الطوائف وقادة الحركات بانهم عملاء للوفد حتى ولو لم تكن لهم بحزب الوفد اية صلة حزبية او تنظيمية .

فإذا جاء حزب الوفد الى الحكم ، وحتى منذ بواكر الايام التى توحى بمجيئ الوفد الى الحكم ، تبدأ تحركات الطوائف فى الجذر بالتدريج حتى تصل الى الدرجة التى لا تأثير لها ، وذلك بفعل عاملين .

الاول هو التخلي من جانب صحف الوفد عن قضايا الطوائف ، ثم الامتناع عن الاشارة الى اى تحركات بل ومهاجمة التحركات الكبيرة التى لا يمكن انكارها والتى يحس بها الرأى العام ، ومثال ذلك مهاجمة جريدة صوت الامة لعمال النسيج الميكانيكى بالاسكندرية اثناء اضرابهم عن العمل لتحقيق مطالبهم ، مدعية بان الاضراب لم يكن له اى سبب ولا مبرر .

والثانى هو قيام حكومة الوفد باجاية بعض مطالب العمال والموظفين واشباه الموظفين وخاصة تلك المطالب التى كانت تأخذ الشكل العام مثل انصاف الموظفين واعانة غلاء المعيشة للموظفين وعمال الحكومة وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية .

ولكى لا يفهم كلامى على غير محمله فانى اكرر تأكيد ان فترات حكم الوفد قد تخللتها اعمال عنف وقسوة من الحكومة ضد العمال ، وكمثال فقط على ذلك فان عمال شركة سباهى للفرزل والنسيج بالاسكندرية قد اطلقت عليم النيران اثناء اضرابهم السلسى والفيت جهت ستة من قتلاهم فى ترعة الحممودية ، وقد حدث ذلك اثناء حكم وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، كما ان وزارات الاقلية من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ قد اعطت لبعض العمال والطوائف بعض الحقوق .

- كان انزعاج الانجليز والسراى وشية الاقطاعيين والراسماليين الاجانب والمصريين شديدا من تصاعد العمليات الكفاحية للعمال وتطويرهم لاساليبها ، واستخدام الطوائف الاخرى لسلح الاضراب ، خاصة بعد اشتراك العمال المصريين فى العمل السياسى بشكل مستقل عن سيطرة جميع الاحزاب التقليدية القائمة قننذ ، ونزولهم فى الاضرابات السياسية جنبا الى جنب مع الطلبة وطوائف الشعب الاخرى ، وكان مؤثر الذعر قويا بعد الاحداث الدامية فى ميدان الاسماعيليه بالقاهرة وميدان المنشية بالاسكندرية عام ١٩٤٦ .

وقد أدركت الحكومات وخاصة حكومة اسماعيل صدقي رئيس اتحاد الصناعات خطورة زيادة وعى العمال السياسى واشتراكهم بشكل قىادى فى الاحداث على نظام الحكم كله ، رغم ان قضية السلطة لم تكن موضوعة وتنتد على جنول اعمال اكثر العمال وعيا . ولهذا كانت عمليات ملاحقة الحكومة لقادة العمال بل وقيادات الطوائف مستمرة ، وكانت قضايا الاضرابات والحكم على العمال بالجسب والغرامة ، ولكن ذلك لم يوقف تيار الكفاح بل ظل مستمرا وتطورت اساليبه ايضا .

- فى النهاية ، فبقدر ما كان لاي اضراب من وحده صفوف القائمين به ، وهدف واضح يدعو له الجميع ويتفهمه ويؤمن بحقه فيه ، وبقدر ما يحصل المضربون على تأييد ومناصره الزاى العام وخاصة الفئات الاقرب طبقياً ، وبقدر ما يتوفر من ذلك بقدر ما يحقق الاضراب من نجاح وفى فترة الأربعينات ، ورغم الأوامر العسكرية والقوانين التى صدرت لتحد من حق العمال فى استخدام سلاح الإضراب ، إلا أن مبدأ ذلك الحق لم يكن محل شك ويكفى فى ذلك أن أورد رأى اصحاب الاعمال فى مصر الذى نشر فى مجلة « مصر الصناعية » فى عددها الصادر فى ابريل ١٩٤٨ ص ١٠٠ وهى المجلة التى كان يصندوها الاتحاد المصرى للصناعات ونصه :-

إننا لا نقصد انكار حق الاضراب . ولكننا نرى وجوب حصر استعماله فى حدود معينة لكيلا يصبح وسيلة لأهداف سياسية ، أو مخالفا لإرادة غالبية العمال نوى الشأن ، فيجب أن يكون التصويت للإضراب محاطا بما يضمن لغير الراغبين من العمال فيه كامل الحرية فى مواصلة العمل .. كما يجب ألا يأتى الإضراب فجأة دون اعلان سابق على أن ينص القانون على مثل ذلك فيما يتعلق بخلق المصانع فى وجهه العمال »

ولا أستطيع هنا أن احصر واتحدث عن جميع الإضرابات التى حدثت فى تلك الفترة ، سواء الإضرابات العمالية ، أو اضرابات الطوائف غير العمالية . ولهذا اخترت بعض الاضرابات كنماذج ، معتمدا على سرد الاحداث . وما تخللها من عمليات أخذ ورد وجنب وشدد حول اسباب الاضرابات ومقدماتها ونتائجها فى حدود ما أتيت لى من معلومات ، مبتدئا باضرابات بعض الطوائف التى حظيت باهتمام من رأى العام المصرى ومنتهيا بالحديث بشرى من التفصيل عن بعض الاضرابات العمالية الكبيرة ، واضرابات بعض الطوائف التى أخذت شكل الصدام مع الدولة بأجهزة قمعها . .

مهندس / طه سعد عثمان

شبرا الخيمة

١٩٩٦

اضراب نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية (١)

تقدم نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية بطلبات إلى المسؤولين طالبين تطبيق الكادر عليهم مع ما يترتب على ذلك من تنظيم واستقرار في مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم ، ولما لم تستجب الحكومة لمطالبهم بدأوا من الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ١٩/٧/١٩٤٧ في الامتناع عن العمل بشكل جماعى . ولم يشذ منهم موظف واحد مما أدى الى تعطيل القطارات بشكل كامل بين اسيوط والشلال نظرا لان خط السكة الحديد كان مفردا في تلك المنطقة ، وامتنع سائقو القطارات بدورهم عن قيادتها خوفا من حدوث تصادمات حتى بلغ عدد الممتنعين عن العمل نحو ١٥٠٠ موظف -

عندما قابل شاكر باشا مدير عام السكك الحديدية مندوبى رابطة موظفى ومعاونى السكك الحديدية بادرمهم بالتهديد بالقاء القبض عليهم إذا لم يعملوا على عودة زملائهم إلى العمل ، كما هدهم بالايكاف عن العمل بل والفصل ، ولما لم يرضخوا لتهديدهم ، بل ودافعوا عن مطالبهم ومطالب زملائهم ، أمر بالقبض على رئيس الرابطة - حافظ افندى محمود وارسله مخفورا بهراسة البوابيس الى السجن ،

ولما صمد الموظفون لتهديدات مدير عام السكك الحديدية - استدعى هذا الأخير أعضاء الرابطة وعقد معهم اجتماعا انتهى بالاتفاق على تحقيق مطالبهم وتطبيق الكادر على النظار والمعاونين العاملين فعلاً . وترتبيا على ذلك قررت الرابطة العودة للعمل - (صوت الأمة ٢٠ ، ١٩٤٧/٧/٢١ ص ٢)

اضراب موظفى التلغراف

٢- كان موظفو التلغراف قد سبق لهم أن امتنعوا عن العمل في يوم ١٥ يونيه ١٩٤٦ وولتند وافق مدير عام السكك الحديدية على مطالبهم كما وعدهم بالعمل على تحقيقها وأذاع إعلانا بذلك في نشرة المصلحة الصادرة في يوليه ١٩٤٦ تحت رقم ٢٠٥ أملا في ان يقدى هذا الوعد مع مرور الزمن الى فتور الحركة .

ولما ينس موظفو التلفزيون من تحقيق مطالبهم رغم الوعود المتكررة : اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لرابطة موظفي التلفزيون السلبي الفنيين . وقررت باجماع الأصوات التمسك بالمطالب التي سبق تقديمها مع الاحتجاج على الماطلة في تحقيقها وان يكون مظهر الاحتجاج هو الامتناع عن العمل في مكتب التلفزيون الرئيسي بالقاهرة ابتداء من الساعة العاشرة من صباح ١٧/٧/٩٤٧ ونفذوا فعلا الامتناع عن العمل وأعطوا عزمهم على توسيع نطاق الامتناع بحيث يشمل كافة موظفي التلفزيون بالقطر المصري إلى أن يحصلوا على وعد جدي بإجابة مطالبهم - وظن المسئولون أن العملية مجرد تهديد واتخذوا من مرور نحو سنة كاملة على بدء الإضراب السابق دون تحرك عملي يثبت التمسك بالمطالب . اتخذوا من ذلك دليلا على أن الحركة غير جدية وأنها سرعان ما تنتهي إلى لا شيء . وترتبا على ذلك لم يتصل أحد من المسئولين في المصلحة بالمضربين ولا بالرابطة . ولكن موظفي التلفزيون تمايلوا هذا الإعمال من المسئولين بقرار توسيع الامتناع عن العمل على أن يشمل جميع أنحاء القطر ونفذوا ذلك فعلا ابتداء من الساعة الرابعة مساء نفس يوم بدء الإضراب . وعندما نجحت بالفعل وبصورة إجماعية حركة الامتناع عن العمل - اتصل شاكر باشا مدير عام المصلحة بالرابطة من الاسكندرية واعتذر عن التوجه للقاهرة بصفة فورية نظرا لشدة حرارة الجو بها وأنه سيحضر صباح الجمعة ١٨/٧/٩٤٧ للتفاهم مع الموظفين بشأن قضيتهم ، وقد سارعت الرابطة بإذاعة بيان في الصحف أعلنت فيه أن موظفي التلفزيون الفنيين ومعاوني وكلاء التلفزيون لم يقصدوا بامتناعهم عن العمل الإضرار بمصالح الجمهور التي يفارون عليها بل المراد هو اعلان احتجاجهم لأولى الشأن على تلك الحالة السيئة التي وصلوا إليها فيما يختص بحقوقهم المهضومة خصوصاً بعد استثنائهم من التنسيق وحرمانهم من مطالبهم الداخلية السابق اقرارها بمعرفة سعادة المدير العام . وذلك بعد أن أعيتم الحيل في المثل بين يدي أولى الأمر .

واستمر الإضراب رغم أن شاكر باشا مدير المصلحة أذاع بيانا قال انه زار موظفي التلفزيون واستمع الى مطالبهم وناقشهم فيها وأبلغهم أنه سينفذ فوراً المطالب التي في حدود سلطته ، وأما باقي المطالب فسيعرضها على مجلس الادارة في الجلسة القادمة وبذلك يكون قد تمشى مع العمال الى اقصى حد لدرجة أنه طلب أثنتين منهم للاطلاع على المذكرات التي ستعرض على مجلس الادارة ولم يستجب العمال لندائهم واستمروا في اضرابهم وامتنعوا عن

الحضور لمقابلي فاضطربوا إلى انذارهم نهائيا بالعودة إلى العمل ، ولما لم يذعنوا فقد أصدرت القرار الآتي :-

يوقف عن العمل كل موظف يستمر في الإضراب والامتناع عن العمل بعد الساعة السادسة مساء اليوم (١٩٤٧/٧/١٩) والرقاء الاستعانة بالقوة الموجودة للمحافظة على النظام بعد اخراج المضربين من المصلحة .

وقد ردت الرابطة على بيان وانذار شاكر باشا بالاحتجاج وأعلنت تمسكها بالمطالب التي تتلخص في :-

- (١) بدء التعميم بالدرجة السابعة مع عدم البقاء أكثر من ٨ سنوات في الدرجة الواحدة وتسوية حالة القدامى منهم على هذا الاساس .
- (٢) التحقيق مع بعض كبار الموظفين الذين لم يراعوا أحكام الكادر أو اللوائح بل كان تصرفهم خرقا صريحا لها أهدر مصالح الموظفين لجمعين.
- (٣) زيادة عدد الموظفين إلى الضعف .
- (٤) صرف العلاوات الدورية وعلاوات الترقية من عام ١٩٤٤ .
- (٥) صرف الأجور عن ساعات العمل الإضافية ومنهم الاجازات السنوية .
- (٦) ضرورة توفير المكان الصحي لموظفي مصر لأن المكتب الرئيسي غير صالح لإقامة الموظفين به .

ولما لم يلد التهديد ووضح استمرار الرابطة على مطالب أعضائها الذين تمثلهم والذين يبلغون نحو ٧٥٠ موظفا استمروا في الإضراب . اضطر المسؤولون إلى عقد اجتماع لوزير المواصلات ومدير مصلحة التلغراف وكبار الموظفين تراسوا فيه الأمر ، ثم انتقل المجتمعون إلى دار مصلحة التلغراف والتليفون . واجتمعوا بأعضاء مجلس إدارة رابطة الموظفين وانتهى الاجتماع بقرار الرابطة بالعودة إلى العمل بعد أن اتفق الجميع على أن يصدر وزير المواصلات تصريحها يقول فيه « قابلت أعضاء مجلس رابطة التلغراف بعد أن وقفت على مطالبهم وفحصتها جيدا . وفي اعتقادي إنها كلها تكاد تكون عادلة . واعدكم بإجابتها بعد عودتهم إلى العمل » .

وفاء على ذلك قررت الرابطة العودة إلى العمل وقامت بأخطار الموظفين في جميع انحاء القطر المصري . وقد ترتب على قرار العودة الى العمل العدول عن تبليغ النيابة بالاضراب للتحقيق مع الموظفين ، كما لم يترتب على الإضراب فصل أو وقف أى موظف -

• صوت الأمة من ١٨ إلى ١٩٤٧/٧/٢١ •

(اضراب خريجي المدارس الصناعية)

١- تقدم خريجو المدارس الصناعية الى المسؤولين بمطالبهم التى تتلخص فى (١) منح الخريجين الدرجة السابعة من بدء التعمين والسادسة بعد ثلاث سنوات أسوة بخريجي الفنون التطبيقية .

(٢) نقل المعينين بالمياومة لى درجات بالميزانية .

(٣) فتح الدراسات التكميلية العليا المسائية .

(٤) قبول خريجي المدارس الصناعية بنقابة المهن الهندسية .

وقد استندى حافظ حامر رئيس اتحاد خريجي المدارس لمقابلة رئيس الوزراء ، فذهب بعض من أعضاء الاتحاد ، رلا لم يجدوا استجابة لمطالبهم عادوا الى دار اتحادهم بقسم روض الفرج بالقاهرة . وأعلن بعضهم الإضراب عن الطعام بدار الاتحاد من يوم الخميس ١٩٤٧/١١/٢٠ وحتى تجاب مطالبهم ... وقد اتسعت حركة التأييد للإضراب والمضربين فى صورة برقيات ورسائل تعلن التضامن مع المضربين من مختلف فروع اتحاد خريجي المدارس الصناعية فى الاقاليم . ونشرت الصحف أنها قد وصلتها تأييدات من فروع الاتحاد فى المحلة الكبرى والسويس وبور توفيق وأسيوط ومنيا القمح والزقازيق وشبين الكوم .

ب- وكان التضامن مع المضربين بدار اتحاد عام خريجي المدارس الصناعية بالقاهرة قد اتخذ شكل المشاركة الفعلية فى الإضراب حتى بلغ عدد المضربين عن الطعام ٨٨ عضوا منهم ٢١ فى الاسكندرية ، ١٠ فى طنطا ، ٧ فى دمهور ، ١٠ فى الزقازيق ، ١٠ فى بنى سويف .

ج- وبعد أن مضت أربعة ايام على الإضراب وساعات حالة بعض المضربين الصحية . رأى الطبيب نقل ستة منهم الى المستشفى لكنهم رفضوا الانتقال من أماكنهم وأصدر الاتحاد بيانا قال فيه وأعلن أنه غير مسئول عن التطورات التى تحدث نتيجة لموقف الحكومة المشين . والاتحاد العام يشهد الرأى العام على مسلك الحكومة واستهتارها ودعا الاتحاد جميع الخريجين فى جميع انحاء القطر الى الاجتماع فى داره فى الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٤٧/١١/٢٤ للنظر فى تقرير مصيرهم -

د- وفى أثناء الاجتماع قام البوليس بقطع التيار الكهربى عن دار الاتحاد . فاستعان الاعضاء بالكلويات وأنشأوا اجتماعهم الذى كانت أهم قراراته الامتناع عن الذهاب لعملهم بالمصالح الحكومية . وفى نفس الوقت عقدت اجتماعات أخرى فى فروع الاتحاد فى مناطق مختلفة من القطر . وفى اليوم المحدد للامتناع عن العمل خرج الخريجون فى مظاهرة من دار الاتحاد العام بشارع جزيرة بدران يشيرون متجهين الى البرلمان لرفع مطالبهم فتعرش البوليس بهم واشتبك معهم فعادوا الى الاتحاد العام بعد أن أصيب بعض الخريجين ونقل بعضهم الى المستشفى للعلاج .. وفى طنطا ساءت حالة بعض المضربين عن الطعام فنقلوا الى المستشفى وقد رفضوا رأى الطبيب بحقنهم بمواد مخدئة ، وأما بقية الخريجين فقد أضربوا عن العمل وساروا فى مظاهرة مرت بالمضربين عن الطعام لتحيتهم وقد انضم الى المظاهرة طلبة مدرسة طنطا الصناعية .

، وفى الاسكندرية استمر المضربون عن الطعام رغم نصائح رجال بوليس قسم المنشية لهم بالعدول وأرسلوا برقيات إلى وزير المعارف ووزير الداخلية ورئيس الوزراء يحملون فيها الحكمة المسؤلة واعتصم عدد كبير من الخريجين فى دار الاتحاد بالاسكندرية . فحاول البوليس اقتحام النادى لغض الاعتصام .

ثم دخل طلبة المدارس الصناعية فى عملية تأييد الخريجين ، وبالإضافة الى ماسبق الإشارة اليه من اشتراك طلبة مدرسة طنطا الصناعية فى مظاهرة الخريجين ، اشترك فى التأييد أيضا طلبة الصناعات الحربية بالسويس وطلبة المنصورة الصناعية والعباسية الصناعية واسيوط الصناعية وطلبة قنا الصناعية الذين اعتصموا بمدرستهم ومنتصرو الصناعية وطلبة القلى الصناعية

هـ- واتسع نطاق التأييدات من مختلف الجهات من طوخ ومحياط والموانى والمناظر بالاسكندرية والنقل المشترك بالاسكندرية وفروع الاتحاد بقنا والأقصر والحلة الكبرى والخريجون بالنبيا والموظفون ببلدية الاسكندرية والمدرسون العمليون بطنطا الصناعية والخريجون بمديرية جرجا والخريجين بالأقصر وسلاح الصيانة الملكى ومساحة بمنهور واتحاد دمنهور الرئيسى . وكانت برقيات التأييد والرسائل موقعة بأسماء مرسلها عن زملائهم -

و- وعندما رأت الحكومة أن الحركة فى تصاعد مستمر . وأنها تكسب كل يوم تأييدا وانصارا

جددا سواء من الخريجين أم من الطلبة أم من الصحافة والرأي العام ، قام وقد من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية بالذهاب الى مجلس الوزراء فقابلهم النقراشي رئيس الوزراء وصرح لهم بأن الحكومة معنية بمسئلتهم وأن جميع الموظفين منهم بالقيامومة سيتقلون على درجات بالميزانية ، كما وعدهم رئيس الوزراء يبحث باقي مطالبهم ، وبذلك قرر الاتحاد العام انهاء الإضراب -

ز- وعلى أثر ذلك أصدر الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية ، والخمس سنوات حديث تداء اجاء به « أن ما قام به الاتحاد مامو إلا الجهاد الأصغر ليعلم الوادى كله الظلم الواقع على الخريجين . ولا يسع الاتحاد فى هذا المجال إلا أن يتقدم بإسم خمسة عشر الفا من الخريجين بالشكر العميق الى رجال الصحافة المصرية والاجنبية اليومية والاسبوعية الذين ناصرونا فى محنتنا وكانوا عوننا صادقاً فى ابراز قضيتنا على وجهها الصحيح .. أيها الخريجون . لا تظنوا أن ابواب الجهاد قد اوصدت فى وجوه العاملين .. كلا .. فإن الجهاد بداية لا نهاية ، وإذا كنتم قد تعلمتم الفن لتخدموا أمتكم وترفعوا شأن وطنكم فلا بد أن تتعلموا صناعة الموت . لأنها الصناعة الوحيدة التى تحرركم من الظلم والاستبداد ، واعلموا أن طريق الجهاد محفوف دائماً بالأشواق والمصاعب ولن تتغلبوا عليها إلا بدوام اتحادكم والتفافكم حول رايته والعمل تحت لائه .. واعلموا أن بينكم وبين المجد خطوة إلى الامام . وبينكم وبين اللحد خطوة إلى الوراء ..

فالى الامام أيها الخريجون واعلموا أن النصرات لا ريب فيه . وما النصر إلا من عند الله - رئيس الاتحاد - حافظ عامر -

ح- وبعد أن طال انتظار خريجي المدارس الصناعية نون أن تتحقق مطالبهم قرروا عقد مؤتمر لهم يوم ١٩٤٨/٨/٢٢ . وعلى أن يحضره خريجو المدارس الثانوية الصناعية والخمس سنوات حديث . وقبل الموعد المحدد ضرب البوليس حصارا حول دار الاتحاد بشارع جزيرة بدران ، مع ان الاجتماع قد صرح به وأقيم سرادق فعلا كلف الاتحاد مبلغا كبيرا -

وقامت قوات البوليس بمنع المؤتمر الذى موضوعات بحث لا تعدو مطالبهم من الحكومة وانتزع البوليس الافئات الموضوعه على دار الاتحاد ، وكانت وفود الخريجين قادمة من مختلف مناطق القطر وعلى الاخص من الاسكندرية وطنطا والمنيا والقنايق والمنصورة ودمياط

وبمنهجر والسويس وبورسعد والأقصر وغيرها . فحاول الاتحاد عقد المؤتمر في نادى الصحفيين ، ولكن البوليس حال دون ذلك أيضا . فمعهذو فى مكان ما واتخذوا عدة قرارات منها الاحتجاج على كبت الحكومة للحريات واعطاء الحكومة فرصة نهائية لمدة اسبوعين لتحقيق مطالبهم -

ط- وقد امتدت هذه الحركة من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية والخمس سنوات حديث الى تحريك الأنظمة الأخرى لخريجي المدارس الصناعية . واخذت هيئاتها ومنظماتها تتقدم كل بمطالب أعضائها (٢) ... وقد تقدم خريجو مدارس الصناعات الأولية بمطالبهم التى تتخلص فى :-

١- اعتماد شهادتهم من وزير المعارف -

٢- معادلة هذه الشهادة ببلوالم الصناعات نظام الخمس سنوات قديم -

٣- جعل الدراسة اربع سنوات بدلا من ثلاثة -

٤- تغيير اسم المدارس -

٥- تطبيق نظام الاعفاء من التجنيد عليهم -

أما خريجو المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات قديم فقد قاموا باحتلال نادى السعديين « نادى سعد زغول » حتى تجاب مطالبهم . وقد صرح النقراشى رئيس الوزراء ورئيس حزب السعديين الذى احتل الخريجون نادية . بأنه سوف يرسل اليهم من يتفاوض معهم ،

ولان خريجي المدارس الصناعية هم من اهم منابع الطبقة العاملة ، بالاضافة الى انهم يضيفون الى صفوف الطبقة العاملة العنصر المتعلم المختلف عن العنصر الامى فى القدرة على استيعاب معطيات الصراع الطبقي مما ينكس بالضرورة على الوسائل الكفاحية ومقاومة الاستغلال ، فقد حرصت الدولة على خلق الصراع بينهم - من وجهة نظرى - وجعل بأسهم بينهم شديد وذلك بايجاد عده نظم وجعلت لكل نظام منها وضع فى التعيين فى الحكومة وانعكس ذلك ايضا على اوضاعهم فى المصانع والشركات ، وقد رأينا عده نظم لخريجي المدارس الصناعية منها نظام الخمس سنوات قديم الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ونظام الثلاث سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة ونظام المدارس الابتدائية الصناعية الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومدة الدراسة به ثلاث سنوات ونظام

الثانوى الصناعى قديم الذى كان يقبل الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية ثلاث سنوات ومدة الدراسة به عامان ونظام الخمس سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الابتدائية القديمة واخيرا نظام الثلاث سنوات حديث ونظام الخمس سنوات فنى .

وقد دارت عدة معارك كلامية وبتشرارات الصحف وبالعرائض للمسؤولين حيث كان يرى كل نظام انه مظلوم بالنسبة للآخرين مما أهدر جزءا من الجهود التى كانوا الجميع محتاجون لتكثيها للعمل على رفع مستوى الجميع .

اضراب عمال شركة المحلة

سبتمبر ١٩٤٧

انفجرت الاحداث فى مصانع شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى فى يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧ بالاضراب الذى قام به عمال الشركة والذي تطورت احداثه بشكل حولها الى مأساة كان ضحيتها العمال . ولم تبدأ الاحداث من فراغ اذ من الواضح ان الضغوط التى كان يربح تحتها عمال الشركة قد وصلت الى اكثر بكثير مما يحتملها البشر . ولهذا فلابد من القاء ضوء بسيط على معاملة الشركة للعمال قبل الاحداث . ولما لبدأ فى هذا بالحديث عن معاملة الشركة منذ انشائها فى عام ١٩٢٧ لعمالها ولا لطريقة حصولها على العمال لتشغيل الاتها من الريف والقرى القريبة بل والبعيدة عن المحلة الكبرى . وللطريقة تعيين العمال المهينة والغير انسانية ولا لمحاولات العمال المتكررة لمقاومة الظلم بدءا باضراب المساعدين فى اواخر ثلاثينات القرن العشرين والذي صحبه تخريب وتكسير لعنبر كامل من الانوال ولا للفصل والسجن الذى تعرض له العمال عند محاولتهم الاولى لتكوين نقابة منهم ولهم بعيده عن نفوذ وسيطرة الشركة عام ١٩٤٣ بل سوف اركز على حالة العمال قبل الاحداث بنحو سنة ونصف . مستندا الى وصف حالة العمال الى ماسمعت من زملائى عمال النسيج الميكانيكى الذى وفدوا الى القاهرة وشهروا الخيمة هربا من حجم العمل فى شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى ثم الى ما قاله مدير عام الشركة واخيرا الى ذلك التقرير الذى وضعه الاستاذ مصطفى كامل منيب بعد زيارته لمدينة المحلة الكبرى ثم زيارته للشركة ومشاهدته لحالة العمال بها وحديثه مع بعضهم وقد نشر هذا التقرير على عدة حلقات فى مجلة البعث الاسبوعية ومجلة الطليعة التى كان يصدرها اتحاد خريجي الجامعة فى عام ١٩٤٦ .

فى عام ١٩٤٦ قدم عبد الرحمن حماده مدير عام شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى الى لجنة الفرز والنسيج المتفرعة عن اللجنة العليا ليبحث مطالب العمال ويصفته مندوب اصحاب الاعمال فى اللجنة . قدم معلومات تضمنت ان ساعات العمل الاصلية لليوم هى تسع ساعات بالنسبة للعاملات والعمال ويقوم العمال بالعمل ساعات اضافية يتقاضون عنها اجرا وفى

مقابل ذلك يتراوح اجر عامل الغزل من ٧,٥ سبعة ونصف قرش الى ١٨ ثمانية عشر قرشا وعامل البرم والثلث من ١٧ الى ٣١ قرشا والنساج الاحتياطي ١٥ قرشا ومساعد التقديم ١٨ قرشا وفي نفس الوقت كان النساج يحصل على ١٠ الى ٣٥ قرشا مقابل ثمانى ساعات عمل وكانت اجور الاسطوانات من ٢٧ الى ٤٠ قرشا والعاملة اجرها من ١٢٨ الى ٢٠٧ مليما .

وفي التقرير الذى قدمه عبد الرحمن حماده الى اللجنة اعترف بان اجر العامل فى شبرا الخيمة يتراوح بين ٣٠ كحد ادنى الى ٦٠ فى نفس الفترة اما الاسطوانات وكنت انا منهم فكانت الغالبية العظمى منا تتقاضى مرتبات شهرية .

ومن التقرير الذى نشره الاستاذ مصطفى كامل منيب نستخلص الاتى (٥) : -

المحلة الكبرى هى اكبر مركز صناعى فى الشرق العربى اجمع ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ الف نسمة .

- يشتغل فى شركة مصر للغزل والنسيج التابعة لبثك مصر حوالى ٣٠ ألف عامل واكثر من الفى عاملة اما عدد العمال الذين يشتغلون فى المصانع اليدوية فيزيون هن ١٥ الف عامل ويعملون فى مصانع ملوكة لارباب الاموال الفرديين .

- متوسط اجر العامل سواء فى شركة مصر لم فى المصانع الاهلية يتراوح بين ١٨٠ الى ٢٠٠ قرشا فى الشهر مع مراعاة ان عدد من يعملهم العامل فى المتوسط ستة افراد .

السكن : اقامت الشركة لكبار موظفيها والمديرين القصور والفيلات التى تحوطها الحدائق الغناء وزودتها بأخر ما وصل اليه الترف . فالمترو المريح من ارضية الغرف والقصور والفيلات يتكلف ٥٠ جنيا وبها صالات دانس واهواض من البليور واللاسماك واهواض سباحة وملاعب تنس وأحدث الات تكييف الهواء .

- تكلف حمام قصر المدير سبعة الاف جنية .

- بنى بلك مصر عددا من المساكن وأعلن انها ستكون للعمال الممتازين واصحاب الاجور الكبيرة حتى يستطيعون سداد اجورها . ولم يتم ذلك بل استأجرت الحكومة من بلك مصر المباني

(٥) هذه الحلقة نشرت بالعدد ١٥ من مجلة البعث الصادرة فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٤٦ فى صفحات ١٨-١٩ بعنوان لمحات عن حياة العمال فى المحلة الكبرى .

وجعلتها ملجأ للأحداث والمُشرِدين .

- يعيش العمال في مقابر تسمى عزباً تتداخل في المحلة الكبرى من جميع نواحيها . وهي عزب
ابو جحشة والدلتا وراغب واسكندر وأبو شاهين وحى العرب . ويفصل عزبة أبو جحشة عن
قصور المديرين سور من متر واحد تقريبا .

- مساكن العزب كلها من الطوب النيّ ويندر ان يزيد عن الدور الارضى

غرف مهدمة وحوانيت تطل على الحواري والأزقة ينام في كل منها عشرين عاملا معا .
وينتهى يوم الدفعة الاولى فترحل الى المصنع وتحل محلها دفعة اخرى ثم ثالثة وتعود الاخرى
بعد ذلك وهكذا دواليك . وهذه الغرف هي نفس المكان الذي يتناول فيه العمال طعامهم ويعالجون
فيه وغير ذلك من مقتضيات حياتهم .

- العاملات يعشن هذه الحياة وكثيرات يسكن القرى ويسرن اليها بعد منتصف الليل نحو ١٢
كيلومترا تقريبا .

- تتعذر مع كل ذلك سكنى الحوانيت على الكثيرين من العمال والعاملات فان تقامة الاجور لا
تساعدهم على سكنى تلك الزرائب في القرن العشرين فسيكنون في القرى المجاورة الفقيرة
التي يبعد بعضها عن المحلة الكبرى بنحو اثني عشر كيلو مترا .

المجاري لا تعرفها المحلة الكبرى :-

ومن باب اولى عزب العمال واحياؤهم . ويحصل العامل على الماء ملوثا قذرا من ترعة
راكده تلوها الوساخات من كل هنتف . وعندما تمطر السماء تبقى هذه الاحياء غارقة في
وحلها شهورا وتكون مرتعا للميكروبات والبعوض والايوة .

الغذاء : يلحظ المار امام ابواب المصانع وعلى مداخل عزب العمال واحيائهم صفوفات وجماعات
من البائعين والبائعات يعرضون بضائعهم على المشتريين من العمال والعاملات وهي لا
تخرج عن الخبز الجاف والجبنة القريش .

- الجو في المحلة الكبرى في الخريف والشتاء جو رطب بارد يحتاج الى التخذية الجيدة لمقاومة
البرد في جسم الانسان بذلك يتجنب مدى العذاب الذي يعانيه العمال والعاملات في المحلة
الكبرى .

يتعذر على العمال والعاملات في معظم الاحوال شراء الخبز النرة الجاف الذي ياكله فلاحونا الفقراء . فتراهم يشترون كسرات الخبز التي يجمعها الشحانون من مختلف البلاد ثم يبيعونها لمن يحتكرها بعد ذلك ويعرضها في السوق العمالي بالمحلة الكبرى وهو المعروف بسوق فرنسا .

- يوفر بنك مصر للمديرين وكبار الموظفين الاغذية بأرخص الاثمان ومن كل الانواع النادرة بل وحتى المشروبات بما فيها الشامبانيا مستخدما في ذلك كل سلطات ونفوذه الهائلين لدى الحكومة وغيرها . اما العمال فلا يلقى اليهم بالا ولا يهتم في قليل او كثير ان كانوا ياكلون أو لا ياكلون . ولا زالت ترن في اذني كلمة سمعتها من فم احد العمال ونحن في معرض الحديث عن احوال العمال معاملة بنك مصر لهم :

« لو اننا حيوانات اشترانا بنك مصر لكان يهتم بنا ويخاف علينا ولكننا في نظره لم نرق الى مرتبة الحيوانات »

الصحة : تقدر نسبة المسلولين والمصنورين بحوالى ٩٠٪ من مجموع سكان المحلة فيكون عدد المزمى اكثر من مائة الف شخص .

- وقد قامت شركة مصر في عام ١٩٣٨ بالكشف طبيا على عمالها الذين يزيدون عن ثلاثين الف عامل وعاملة . وكانت هذه هي المرة الاولى والاخيرة . فكانت النتيجة ان نسبة المصابين من العمال والعاملات بالسل والتزلات الشعبية وغيرها تزيد على ٨٠٪ من مجموع هؤلاء العمال والعاملات .

- يرجع انتشار مرض السل بين العمال وفتكه الزريع بهم الى قلة تغذيتهم وسوء سكناتهم وارهاقهم وتعذر لباسهم اللباس الكافي وعدم توافر المواصفات الصحية بالنسبة للمجارى ومياه الشرب وما الى ذلك من الامور الاساسية في حياة الانسان العادى . ويرجع اولا وأخيرا الى الاستغلال والظلم الشنيع اللذين تشقى بهما الطبقة العاملة في المحلة الكبرى وعلى يد ارباب الاعمال سواء كانت شركة مصر للفرزل والنسيج ام اصحاب مصانع النسيج البيوتية .

- وتأتى الحكومة وهذه مسؤوليتها فتقف على قدم المساواة مع اصحاب الاعمال . بل ان تعاونها الوثيق مع ارباب الاعمال في التماضى في استغلال العمال والعاملات الى حد الهبوط بهم الى القرار السحيق وعدم قيامها باى عمل . يلقى عليها كل ذلك مسئولية اخرى من نوع معين

خطير .

- ثم يغفل اصحاب الشأن وألوا الامر الاسباب الوقائية الى تحمي العمال من الامراض المختلفة فحسب ولاسيما السل . بل انهم لم يتخذوا اي خطوة بشأن توفير الاسباب العلاجية .

- لم ينشئ بنك مصر للمسؤولين والمصدورين من عماله اي مستشفى لمعالجهم . ولم يفكر مطلقا في توفير الادوية لهم .

- من اشتغل - والانتاج هو الفيصل - استحق الاجر الذي وضع له . ومن لم يشتغل لمرضه كان هذا هو فصل الخطاب وانقطع كل سبب بينه وبين مصانع بنك مصر .

- يفصل بنك مصر بمعدل عامل كل يومين لبلوغه المرحلة الاخيرة من مرض السل

- يزهو بنك مصر بأن لديه اطباء كبار يدلل المرتبات الضخمة التي ينالونها . وانهم مجنونون لرعاية العمال والمعاملات ، وهذه اكنوية كبرى لان الاطباء حرب على العمال ولاهم لهم سوى استغلال العمال عن طريق مهنتهم فالاجازات . لا تعطى للمرضى مطلقا الا اذا دفعوا اتاوة معينة . ويقوم العامل المريض بشراء الدواء من اجره . اما بنك مصر فلا يكلف نفسه بذلك . وهناك ما يسمى بقانون عقد العمل الفردي وهو قانون يلزم رب العمل بشراء الدواء على حسابه للمريض من عماله .

- غالبا مايعجز العامل عن شراء الدواء ومن ثم يلقى بحياته في مهب الموت كي يفعل به ما يشاء .

- لا يوجد في المحلة الكبرى لمقاومة السل سوى مستوصف صغير يعمل به طبيب واحد ويعاونه ممرضتان . ويبلغ عدد المقيدين به من المرضى ٩٦٠٠ تسعة لاف وتسعمائة مريض ومهمة المستوصف هي الكشف وتقرير الدواء .

لقد اثار نشر تلك الحلقة ثائرة المسؤولين في بنك مصر وشن عليه حملة عنيفة وصلت الى حد اعتبار ان نقد بنك مصر يعتبر خيانة وطنية . ولكنه رد عليهم بأن بنك مصر ان يكون مطلقا بنكا وطنيا الا بمقدار خدمته للوطنيين . وايس العمال الذين يسومهم بنك مصر مرّ العذاب والشقاء غير القوة الوطنية الاولى عندما . فكل جريمة تقترب في حق الطبقة الاساسية هي خيانة وطنية . ورغم ان اسماعيل صدقي قد اعتبر المقال تحريض للعمال على الثورة ، الا

ان مصطفى كامل منيب الذي كان معروفا بفكره وارتباطاته الاشتراكية قد استمر في نشر
الحلقة الثانية من تقريره بعنوان « معاملة شركة مصر للعمال ... اليس لهذا الظلم من آخر »
(٥).

وسوف اقتطف بعض لمحات من تلك الحلقة لاستكمل بها ماسبق بيانه :

- اثناء جولاتي بالمصانع رايت عاملة تبلغ اثني عشر عاما ترقد على الارض العارية منذ
ثلاث ساعات من جراء حمى عاوبتها وعرفت ان الشركة لا تتحرك في مثل هذه الحالة لاسعاف
المريض ولا تسمح له بمغادرة المصنع الا في موعد انتهاء العمل .

- سقط العامل من فوق مصعد واصيب وشوه جسمه تشويها الينا . وحرر المحضر الذي
انتهى بالزام العامل بدفع خمسة جنيهات لها نظير الخسائر المادية الناتجة . ودفعها العامل
مقسطة من أجره .

- سألت اول عامل لقيته عن احواله فأشار الي عامل حافي القدمين يلبس الضيش على
جسده العاري وقال :

« هذه هي حال عامل في مصانع ينتج عمالها احسن المنسوجات وبكميات وفيرة » .

- رغم حقوق العمال التي كفلها قانون عقد العمل الفردي بالنسبة للفصل والغرامات فان
شركة مصر تستخدم اساليب الزيف والتلفيق لحرمان العمال الذين تريد فصلهم من مكافآتهم
وحقوقهم . . وقد التقيت بعامل فصل من الشركة بعد احدى عشر سنة ولم يعط مليماً واحداً
مكافأة عن مدة الخدمة . وعن سبب فصله انه صنع يوما قبقاباً من الخشب في الورشة
ليستعمله اثناء عمله وعندما عرف احد الملاحظين ذلك فصل من عمله . وطلبوا من العامل
التوقيع على المحضر ليتسنى صرف المكافأة له . ولكن المحضر لم يكن سوى تسجيل لاخلال
العامل بالتزام جوهرى في عمله على حد تعبير القانون ولم يكن امضاء سوى اعتراف منه
بذلك مما يترتب عليه ضياع حقوقه حتى لو دفع بجهله بما وقع عليه .

- النقاية التي يديرها بنك مصر لم تقل للعامل انه لا أمل لك حتى توفر عليه جهده بل
تركته حائراً لتستمر لعنة بنك مصر تلاحق العامل الى الابد .

(٥) البحث عدد ١٦ في ١٤/٢/٢٩ من ١٢-١٣-١٤

- اذا لجأ العامل الى محامى وكان القانون فى صفه . ارسل بنك مصر الى المحامى بجزيل العطاء فيقتل المحامى عن العامل بعد ان يكون قد انتزع منه دريهمات المعهودة .
- نظام الاجازات غير معترف به على الوجه المبين بقانون عقد العمل الفردى وقد كلفت للفكره عاملاً بالعمل فى اجازة العيد ولكنه طلب اجازة لوفاء اخته فجزئى بخمسة ثلاثة ايام من اجره
- يحارب بنك مصر العمال نوى الشهادات المتخرجين من المدارس الصناعية . فيسد امامهم ابواب العمل فى مصانعه وخاصة بعد الاضراب الذى قاموا به من اجل مطالبتهم فى سنة ١٩٤٠ ويضطر الخريجون الى انكار شهاداتهم والعمل على اساس انهم حملة الشهادات الابتدائية فقط واذا عرف عن اى عامل انه مؤهل فصل فوراً .
- لن انسى وأنا ازور القسم الذى يعمل به الاحداث التفافهم حولى والدموع فى مكثهم وهم يناشدونى ان اسلم على تخليصهم من العذاب .
- اما العاملات فى المحلة الكبرى فقد خصصت لهن حلقة خاصة جاء بها (٥) :
- يشتغل العاملات فى اقسام خاصة بمنزلة عن العمال وهى اقسام الجوارب والناموسيات والمياكة عند يعمل فى التحضيرات " لتتوير " او الغزل .
- معظم العاملات ممن سدت منافذ الرزق امامهن فى الريف فلم يجدن فى النهاية غير الهجرة الى المحلة .
- كانت الشركة تفضل الصغيرات ولا تقبل المتزوجات لبدأ وذلك لقله اجر الصغيرات واضطرار المتزوجات للانقطاع عن العمل بسبب الحمل والولادة .
- اذا اكتشفت عاملة بانها متزوجة ومخلت على أنها غفلة تطرد فوراً وتحرم من المكافاة .
- غيرت الشركة نظرتها بعد ذلك نظراً لما تحصل عليه الفتاة من تدريب قبل زواجها وولفتت على بقاء العاملة اذا تزوجت . بل وشجع حافظ عفيفى مدير بنك مصر ذلك فاعلن ان كثيرين من اصحاب المصانع الكبيرة على استعداد للقيام بكل ما يوفر اسباب راحتها اذا حملت وتسهل ولادتها اذا وضعت واعطاها فرصة للراحة .

(٥) نشر بمجلة الطلبة لسان حال اتحاد خريجي الجامعة العدد ٦ فى ١٥/٣/١٩٤٦

-- شهادة من حافظ عفيفي رئيس بنك مصر بان العاملة المصرية لها نصيب واضح في اعمال شركات مصر المختلفة ، وقد اثبتت تجاربنا ان الفتاة المصرية سهلة التعليم بل قد تصل وهي في التدريب بسهولة وسرعة الى درجة الاتقان وهي تتقن جميع الصناعات التي تحتاج الى الصبر والاناة وخاصة تلك الاعمال التي يستلزم إتقانها مهارة الاصابع او دقة النظر وحسن النوق ولذلك اختصت الفتيات بكثير من فروع صناعة الغزل والنسيج الدقيقة ويلفن فيها درجة عالية من الاجادة والاتقان . على هذه الصورة الغير انسانية كانت تسير حياة العمال والعاملات في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في وقت كانت الشركة قد استولت بالكامل على النقابة التي من المفروض انها تمثل العمال وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم .

ولم يقف العمال موقفًا سلبيا ازاء الظروف التي يعيشون في ظلها . ولكنهم كانوا دائبي المطالبة متخذين كل الطرق السلمية للحصول على مطالبهم وسوف اشير هنا وكمثال فقط الى المذكرة التي تقدم بها مندوبو العمال الممثلين لخمسة وعشرين الف عامل يشتغلون في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . ويعد ان تعرضت المذكرة لموقف الحكومة في القاهرة ومكتب العمل في طنطا غفلتهم العجيبة عن بؤس العمال واثاروا الى ان نقابة الشركة لا تمثل العمال بل ان اعضاء مجلس ادارتها جميعا من صنائع الشركة . بعد ذلك حددت المذكرة مطالب عمال الشركة وهي (٥) :-

- ١- ضرورة كف الشركة في الحال عن السياسية التي تتبعها بالاستغناء عن العمال الذين مضت عليهم مدة كبيرة من العمل بالمصانع وتعيين عمال جدد ليحلوا محلهم .
- ٢- ضرورة كف الشركة عن غلق بعض الاقسام وتعطيلها لان تصرف الشركة يزيد عدد العمال العاطلين ويضر بمجموع الامة التي لا تكاد تجد ما يفي حاجاتها من المنسوجات .
- ٣- زيادة اجور العمال زيادة معقولة فان الاجور الحالية لا تكفي لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .
- ٤- وضع لائحة للجزاءات يوقع عليها مكتب العمل لانه لاوجود الان لمثل هذه اللائحة بل ان الجزاءات توقع على العمال بدون حساب ولاتفه الاسباب مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها

(٥) اشارت جريدة الوفد المصرى الى المذكرة فى العدد ١٢/٦/١٩٤٦ ص ٢

على مصلحة العمال كما يتطلب القانون .

٥- تنفيذ قانون عقد العمل الفردى وغيره من القوانين العمالية فان هذه القوانين لا تنفذها الشركة وفى مقدمة الدلائل على ذلك عدم اعطاء العمال اجازاتهن السنوية . وفصل العمال من العمل بدون اعطائهم مهلة او انذارهم وتشغيل الاحداث ليلا وغير ذلك من المخالفات الخطيرة التى تصيب حياة العمال بابلغ الاضرار .

٦- تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الامور كما هى عليه الان من حيث فصل العمال بدون تحقيق ولا تله الاسباب .

٧- ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين فقط وتنتهى المذكرة بضرورة ايفاد لجنة من وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بالتحقيق فى احوال العمال بالمحلة الكبرى تحقيقا منصفيا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التى تكفل رفع الظلم عن كراهل العمال .

وكان من الطبيعى ان تنعكس حالة عمال شركة مصر للفزل والنسيج على باقى عمال المحلة الكبرى بكل ما تحمله من قسوة . فبدأت نقابات العمال الاخرى فى التجمع وتقديموا بمذكرة ارسلوها الى المسؤولين والى الصحف^(٥) بعد ان وقع عليها ممثلون لنقابات العمال وهى نقابات عمال ومستخدمى المحلات التجارية وعمال النسيج اليدوى وعمال المخازن والمطاحن وعمال ومستخدمى محالج الاقطان وعمال النسيج اليدوى والنقابة العامة لسانتى السيارات وقد شرحوا فى المذكرة سوء الاحوال التى يعيشها اكثر من واحد وعشرين الف عامل فى المحلة الكبرى .

ورغم ان حالة اعمال فى شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت السبب الرئيسى فى انفجار العمال وقيامهم باضراب سبتمبر ١٩٤٧ الا انه كانت هناك عوامل اخرى عديدة وان اختلفت درجة اهميتها من سبب لآخر .

ومن اهم تلك الاسباب ذلك التقارب الذى حدث بين المناطق العمالية المختلفة ومعرفة كل منطقة اخبار المناطق الاخرى بما فيها من ظروف العمال العامة من حيث الاجور وساعات العمل والمعاملة فقد كان العمال يتقابلون فى قراهم فى فترة الاجازات والاعياد فيقص كل منهم ظروفه

(٥) الوفد المصرى ١٧/٦/١٩٤٦ ص ٣

وكذلك كانت الصحف تنشر الكثير من الاخبار العمالية فى المناطق المختلة خاصة وأن حرب الوفد كان خارج الحكم مما دفعه الى فتح صفحات لشكايات العمال واخبارهم وكذلك حركاتهم الكفاحية واضراباتهم .

ولا شك ان المد الثورى الوطنى قد انعكس على تفهيم العمال وتوعيتهم وكان نزول الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العاملة المصرية وارتباط الطلبة والمثقفين الثوريين بالعمال وارتباط عدد من عمال المحلة الكبرى فكريا وتنظيميا بالمنظمات الاشتراكية والشيوعية ، كان لكل ذلك اثره فى التوعية والتوجيه والاثارة التى مهدت الارض لقيام الاضراب .

ورغم كل هذه الظروف فان الشركة لم تكتفى بكل المتأسى التى يريزح تحتها عمالها وانما بدأت فى فصل العمال بالجملة واعادة تعيينهم بأجور اقل . اما القشة التى قصمت ظهر البعير وكانت الشرارة التى فجرت كل ما كان مخزوناً فى نفوس العمال من كبت وحرمان واذلال . فكانت اعلان الشركة عن لائحة الجزاءات قررت تنفيذها على العمال .

بداية الاحداث وتطورها :

لا شك فى انه كانت هناك رؤيتان للاحداث وتطورها . الاولى تمبر عن وجهة نظر الشركة والحكومة بكل اجهزتها من مكتب عمل ويوليس وصحف وصحفيين حكوميين او مأجورين . وفى المقابل كانت هناك وجهة النظر العمالية والتى كانت تتبناها وتدافع عنها كافة الهيئات الديمقراطية والصحف الوفدية . وقد وقف عمال مصر فى جميع المناطق ومن جميع المهن من هذه القضية باعتبارها قضيتهم والقوا بكل ثقلهم خلف عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى .

وقد اذاعت الشركة بياناً بوجهة نظرها قالت فيه (٥) انه عند انتهاء الوردية الاولى فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ، فوجئت الشركة بمظاهرة خارج اسوارها ، وقد اندس بعض المحرضين بين العمال واخذ نوى الاغراض يفسرون ويذيعون لائحة الجزاءات التى نص عليها قانون عقد العمل الفردى وعلى اعلاناتها ، واخذوا يفسرونها تفسيراً يخالف الحقيقة تمام المخالفة فزعموا ان اللائحة تمكن الشركة من ان تفصل ما تشاء من العمال دون ان تعطىهم مكافأة وان الشركة ستأتى بماكينات حديثة تستغنى بها عن الاف العمال وانها اذا

(٥) صوت الامة ٩/٩/٩٤٧ .

احتاجت لعمال بعد ذلك فستعينهم بأجور قليلة ... الى غير ذلك من المزاعم الباطلة . وقد استجاب عدد كبير من العمال واندفعوا مع كثيرين من غير العمال الى بعض منشآت الشركة يعملون فيها التخريب والاتلاف والحريق . وكان الشغب متصورا على هذه القلة دون غيرهم ... وفي هذا مايدل على ان الفتنة مفتعلة وان الشغب الذى حدث شغب مصطنع وان العمال عامة قد فوجئوا بذلك مفاجأة حيث لم يكن بين الشركة وعمالها اى خلاف او نزاع . وقد تضمن البيان كثيرا من التفاصيل وكلها تحاول الشركة بها ان تبرئ نفسها وان تلقى تبعه ماحدث على فئة قليلة زعمت انها اندست وسط العمال .

اما موقف مصلحة العمل فقد اتضح من البيان الذى اذاعه حامد العبد مدير عام المصلحة والذى تضمن ان قانون عقد عمل الفرد يثبت لائحته للجزاءات وان الشركة قد وضعت اللائحة وراجعتها مصلحة العمل وطلبت اجراء بعض تعديلات قبلتها الشركة^(٤) . واما موقف النقابة فقد وضع من بيان رئيسها « عبد العزيز عرفة » الذى اكتفى بان يحاول تهدئة العمال بقوله ان النقابة هي رسول بين العمال والشركة^(٥)

واما موقف العمال فقد وضعه اول بيان اصدره فى اليوم الثانى من بدء الحوادث والذى اشاروا فيه الى ان ماوقع من الحوادث التى يوصف لها انما هو نتيجة اصدار الشركة لائحة تضر بالعمال جميعا وتحرمهم من مكافآتهم عن مدة الخدمة . وكذلك لانتهاج الشركة اسلوب الاستغناء عن جميع العمال القدامى تدريجيا ويبلغ عددهم نحو اثني عشر الف عامل ، وقد ظهر هذا الاستغناء بين جميع المساعدين والمباشرين والعمال والعاملات فى الوقت الذى تقوم فيه الشركة بتعيين عمال جدد بدلا من المستغنى عنهم وباجور اقل . ويرجو العمال فى ختام بيانهم اصدار منشور من الشركة تنذيه على العمال حتى تهدأ الاحوال متصمنا وقف التعيينات من الخارج لمدة ستة شهور على ان يعين فى الاساكن الخالية العمال الذين يراد الاستغناء عنهم والسماح للعمال بتقديم استقالتهم مع حفظ حقهم فى المكافأة عن مدة الخدمة^(٦) .

(٥) البلاغ ٦ سبتمبر ١٩٧٤ ص ٣ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) صوت الامة ١٩٤٧/٥ .

اما مطالب العمال التي ظلوا متمسكين بها حتى بعد مضي اسبوعين من بدء الحوادث فقد كانت وكما نشرتها الصحف ^(٥) على لسان العمال كالتالي :

- ١- حل مجلس ادارة النقابة لانه مكون من صناع الشركة وانتخاب مجلس من العمال .
- ٢- الاقلاع في الحال عن سياسة توفير العمال واعادة جميع المصنفين .
- ٣- رفع الاجور نسبة ٢٥٪ ورفع نسبة مكافأة الانتاج الى ٥٪ .
- ٤- الغاء لائحة الجزاءات وعمل لائحة يشترك العمال في وضعها والغاء الغرامات السابقة .
- ٥- منح العمال مكافأة سنوية اسوة بالموظفين واجازة ١٥ يوما سنويا كالموظفين
- ٦- صرف اجور الايام السبعة التي اوقلت الشركة فيها اربابها .

وبهذه المناسبة القول ان لائحة الجزاءات التي طالبت بها كل فئات عمال الشركة قد تضمنت بنودا غير معقولة . وكمثال نعت اللائحة على ان ينذر بالفصل كل عامل تضبط معه صحيفة أو مجلة أو طعام أو اذا ضبط أثناء العمل يؤدي الصلاة أو اذا كان عارى الرأس والغرض من فصل العمال على اساس نصوص اللائحة هو حرمانهم من مكافآتهم . وكانت الشركة قد قامت في الفترة الأخيرة بفصل ٢٠٠ ثلاثمائة عامل وقائع الاحداث :

لا شك ان كل ماقامت به الشركة في الفترة السابقة على الاضراب بالإضافة الى ماسبق شرحه من ظروف العمال . كل ذلك قد أدى الى زيادة سخط العمال فقاموا بعمل مظاهرة سلمية هاتفين بسقوط المسؤولين في الشركة وسقوط سياستهم التي تضرر العمال ، فقام ضابط الشركة المدعو « الحسيني » باطلاق سبعة اميرة نارية من مسدسه فثار العمال وحطموا ما وصلت اليه ايديهم واشعلوا النار في مبنى مراقب الخفاء ومساعدته ومبنى العيادة ومكتب العمل واتفقوا بعض الاوراق . ورغم حالة الهياج التي عليها العمال فانهم قد جعلوا من انفسهم حراسا على الات المصنوع وحموها من اى تخريب كانوا يتوقعون ان يقوم به عملاء الشركة بتحريض منها . وكان مأثور مركز المطلة الكبرى قد استاء من تصرف الحسيني باطلاق النار فسحب قواته من داخل المصنع (٥٥) .

(٥) المرجع السابق ٩/٧/١٩٠٩/١٩٧٩ .

(٥٥) المرجع السابق ٩/٦/١٩٤٧ .

وكانما الشركة والحكومة تنتظر بداية الاحداث لتضرب العمال بقسوة فقد سارعت الحكومة باستدعاء قوات البوليس الاضافية من مديرية الدقهلية ومختلف مدن الغربية ثم استدعت قوة من الجيش يبلغ عددها ١٢٠٠ جندي ومعها ٨ دبابات و٦ سيارات مصفحة وسيارات تلوها مدافع المترايلوز . واحتلت القوات المصانع كما رابطت في كثير من شوارع المدينة وميادينها كما استعانت الحكومة بقوة من بلوكات النظام .

نتائج الاحداث :

قامت القوات من جميع الانواع بمعاملة العمال واهالي المحلة الكبرى بمنتهى القسوة واعتدوا عليهم بوحشية لا انسانية سواء بالقتل او الاصابة او القبض وايداع السجن . وكانت الحصيلة اربعة من القتلى ثلاثة منهم من الاهالي وعامل واحد اما الجرحى فعدد من نقل منهم الى المستشفى ١٧ مصابا بجانب الكثيرين الذين اصابوا ولم يدخلوا المستشفى وعولجوا في منازلهم او في مستشفيات خاصة . اما المعتقلون فقد بلغ عددهم ٦٠ معتقلا منهم ٣٧ عاملا والباقيون من الاهالي وقد نقلوا الى سجن طنطا وجميعهم ممن اعتقلهم البوليس من الطرقات اثناء تفريق المظاهرات وبينهم عدد كبير من الصبية الصغار وكان ذلك حتى يوم ١٩٤٧/٩/٥ اي في اليوم الرابع من بدء الاحداث (٥) . وحتى يوم ١٩٤٧/٩/٨ ومن واقع تصريح عبد الرحمن عمار بلغ عدد المقبوض عليهم في العواث ٥٧ عاملا و١١ من الاهالي وقد استجريت النيابة ٢٠ عاملا بتهمة اخفاء اشياء مسروقة من مخلفات الشركة وقد افرج بعد ذلك عن ٣٦ عاملا بدون كفالة لتعتن الشركة ومساندة الحكومة لها :

بعد ان اصبحت المدينة كميدان الحرب وسيطر جنود الجيش بملابس الميدان وبمساعدة رجال البوليس على الامن فيها وبعد ان هدأت الحالة تماما . اذيع ان المصانع ستفتح لاستقبال العمال يوم ١٩٤٧/٩/٨ ولكن محمود حمدي نائب مدير الشركة صرح بان العمال لن يعودوا للعمل قبل ثلاثة اسابيع . وقد ادى ذلك الى قيام بعض العمال بالرحيل الى نوبهم بينما بقي زملائهم في المحلة الكبرى يباشرون القضية .

(٥) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقد اتخذت الشركة وسيلة الضغط الاقتصادي على العمال لاذلالهم ولكي تتمكن من تحقيق كل ما تريد وقد بدأت برفض صرف اجور العمال عن المدة السابقة على الاضراب من ١٨ الى ٣٠ اغسطس ثم اخذت تماطل في فتح المصانع تحت حجج واهية في نفس الوقت الذي كان العمال فيه يلحون في طلب فتح المصانع لان كل يوم كان يمر على العمال والمصانع مغلقة كان يعنى زيادة في الديون وزيادة في الجوع لكل منهم . ورغم ان مدير الامن العام كان قد اعلن بان الشركة قد قررت فتح المصانع ابتداء من الثالثة والنصف من بعد الظهر يوم ١٠/٩/١٩٤٧ . الا ان ذلك لم ينفذ . وظلت الاجتماعات تتوالى بين المسؤولين وعند رئيس الوزراء . تلك الاجتماعات التي كان فيها حامد العبد اكثر تحمسا ضد العمال من المسؤولين في الشركة وفي وزارة الداخلية . وقد انتهت الاجتماعات بفتح المصانع .

وعلى اثر عودة العمال الى اعمالهم في المصانع املا في تنفيذ الشركة والحكومة لمجهودها للعمال . قامت الشركة بسحب كل ما اتفقت عليه وعلى الاخص امتنعت عن صرف الاجور عن الايام التي اضراب فيها العمال . فقام العمال بالاضراب من جديد وبدأ حوالى الف عامل بالاضراب واحتلوا المصانع .

وفور اضراب العمال في المرة الثانية وهو امر لم تعد له الحكومة والشركة عدته . اذ كانوا يظنون ان ما قاموا به من قسوة ضد العمال ومن حرمانهم من اجورهم كان كافيا لاذلال العمال ولكنهم فوجئوا بصلاية العمال . فعقدت عدة اجتماعات اخرى سافر خلالها حامد العبد الى المحلة الكبرى لكي يشترك في دراسة شاملة ثم تقدم الى وزير الشؤون الاجتماعية باقتراح مؤداه (٥) حل النقابة الحالية لعمال الشركة على ان تتخذ اجراءات تشكيل نقابة جديدة مؤهلة للتحدث باسم العمال وتقديم مطالبهم . وعندئذ تعنى الجهات المختصة بالنظر في تلك المطالب وتقرر مآثره في شأنها . وقد صرح مدير الامن العام بان العمال حين قرئ عليهم هذا البيان عابوا الى الهندوء وتولوا اعمالهم وان الحكومة ستبحث مع الشركة وممثلي العمال الجدد بقية المطالب .^(٥٣)

وقد اشتد سخط العمال في المحلة الكبرى وفي المناطق العمالية الاخرى على مصلحة العمل ومديرها حامد العبد نتيجة للمواقف العديدة الظالمة فاضطرت مصلحة العمل الى اذاعة بيان في

(٥) صوت الامة ١٧/٩/٤٧

(٥٥) صوت الامة ٢٣/٩/٤٧

محاولة للظهور بمظهر المحايد بين العمال والشركة وقد جاء في هذا البيان ^(٥) ان مصلحة العمل تدعوا الطرفين بوجوب استئناف العمل في اقرب فرصة بشرط ان يتمتع العمال الذين يرغبون في استئناف العمل بان يلتزموا حدود القانون والنظام وان يتمتع الشركة بالا تفصل اى عدد من عمالها مالم يثبت للجهات المختصة صحة ما تنسبه اليهم كتابه وان يكون الامر الذى وقع منهم مما نص عليه فى المادة ٣٠ من قانون عقد العمل . وعلى كل حال لا يحرم العامل المفضول او الموقوف من حق الشكوى الى مصلحة العمل لاعادة النظر فى ثبوت التهمة قبله . ومصلحة العمل توجه الى الطرفين بحق الوطن عليهما ان يستلمهم الرؤساء فى الشركة فى علاقتهم مع العمال وجة الرحمة والعدل وان يعترف العمال لزمائهم بحقوق الولاية والتوجيه . كما اعلنت مصلحة العمل انها على استعداد لاجراء انتخابات مجلس الادارة الجديد فى اليوم العاشر لاستئناف العمل . ويرجأ النظر فى باقى الطلبات حتى تجد الحكومة الممثلين الحقيقيين للعمال للكلام معهم . وعلى اثر صدور هذا البيان من مصلحة العمل . اصدر مجلس ادارة النقابة الصغراء الذى واقفت مصلحة العمل على حله بياناً دافع فيه عن نفسه وهاجم مصلحة العمل وحامد العيد مدعياً بأنه على مدى سنتين « مجلس النقابة » كان يعالج مشاكل العمال على احدث النظم العمالية مما مكنه من ان يعمر خزانة النقابة بما يقرب من اربعين الف جنيه كما زعم بيان النقابة بان المبلغ الضخم هو الذى اسال لعاب المفرضين فطلبوا حله .

ورغم ان المتحدثين الحقيقيين باسم عمال الشركة قد ردوا على بيان مجلس النقابة وفندوا مزاعمه إلا ان رئيس النقابة ونفر معه قد سارعوا الى بنك مصر فى القاهرة طالبين حمايته ومساعدتهم فى الاستمرار فى تسخير النقابة لصالح الشركة ومنع تنفيذ ما جاء فى بيان مصلحة العمل . وفعلاً ثم لهم ما ارادوا . وعقد اجتماع على مستوى عال فى بنك مصر بالقاهرة وحضره بعض مندوبى الصحف العربية . وقد تكلم عبد العزيز عرفة رئيس مجلس ادارة النقابة المفضوب عليه بياناً أعد له من قبل لكي يظهر بمظهر المدافع عن العمال . فقد طالب بفتح ابواب المصانع فوراً حتى يواصل العمال انتاجهم واعادة المفضولين من الموظفين والعمال وصرف مرتب الفترة التى اوقف فيها العمل نظراً لان العمال غير مسئولين عن هذا التعمل ^(٥) . وقد رد عليه عبد

(٥) صوت الامة ٢٧/ ٩٤٧ .

الرحمن حمادة بأن مطالب العمال فيها شيء من المغالاة وانتهى من حديثه بأن الشركة توافق على فتح المصانع اذا قبل العمال - عن طريق رؤساء الاقسام - التعهد بالانتظام فى العمل كما وعد بأن تنتظر الشركة بعين المظفر الى المطالبين الآخرين الخاضعين باعادة المصنوعين وصرف الاجور عن فترة التوقف بمجرد انتظام العمل وقد قبل مندوب النقابة ما انتهى اليه رأى المدير ووهدا بالسفر الى المحلة للاجتماع بالعمال للحصول منهم على اخذ التعهدات اللازمة بانتظام العمل . وكانت آخر حلقة فى هذه الحلقة هى نشر بيان مطول فى الصحف .

وقد اصدر العمال بياناً يحتجون فيه على التفاوض مع النقابة الصفراء التى لا تمثل العمال وعلى تعليق فتح المصانع على شروط ضارة بالعمال ومخالفة للقانون . ثم استمرت حرب البيانات بين النقابة الصفراء ومصلحة العمل ووزارة الداخلية وبينك مصر والشركة من جانب وعمال المحلة الكبرى من جانب آخر . وظل العمال مصرين فى كل بياناتهم التى لم تكن لتخلوا منها الصحف يوماً غير مألين من تكرار مطالبهم التى تتلخص فى فتح المصانع وعودة جميع العمال لى شروط وبدون فصل اى عامل مع اعادة من سبق فصلهم وكذلك حل مجلس ادارة النقابة وانتخاب مجلس يمثل العمال حقيقة وصرف اجور ايام غلق المصانع وزيادة الاجور وغيرها مع سحب قوات الجيش من المدينة لان مكان الجيش هو الميدان - الذى يطارد فيه المستعمر الاجنبى الفاسد وليس المحلة الكبرى حيث يصّر ٢٦ عامل من الابرياء على المطالبة بحقوقهم فى الحياة

تأييدات جارية للعمال :

انتشرت اخبار الحوادث التى وقعت فى المحلة الكبرى بشكل سريع جدا . وقد لقي عمال المحلة تأييدات كبيرة وعلى نطاق واسع اذكر منها :

- تأييد واسع من الصحافة الوطنية عدا جريدة البلاغ حيث كانت الصحف لا تخلوا يوماً من اخبار الحالة فى المحلة الكبرى واخبار المعتقلين وبيانات العمال والتأييدات لحركتهم وأخص من تلك الصحف صوت الامة والمصرى . اما جريدة البلاغ فقد كتب فيها عبد العليم المهدي مهاجماً العمال ومتحاملاً عليهم ومتهما اياهم بالجهل وعدم فهم اللانحة وان الاوكر الشيوعية فى اقاهرة هى التى وجدت فى الحوادث مادة دسمة لتشغيل المطابع وطبع المنشورات الحمقاء التى لا تحرك ساكناً فيمن يقرأها (هـ) . ثم طالب علاجاً للحالة بتدعيم قوة بوليس المحلة الكبرى

ومكافأة الجنود الضباط على ما قاموا به من عمل يذكر بالفخر والتمجيد

وفي نفس الوقت كانت الصحف الحكومية تهاجم العمال وتظهرهم المعتدين وتظهر الشركة والمسؤولين فيها بمظهر الابرار الاطهار ونشرت اخبارا فيها اقتراعات على العمال والصقت بهم اشنع التهم . ويكتفى في ذلك ان اورد نص الخطاب الذي ارسله مساعد حكمدار الغربية الى جريدة اخبار اليوم بعد ان اطلع على ما فيها من الكاذب لا تحتاج الى تعليق (٥) .

حضرة السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد فوجئنا بنشر حوادث المحلة الكبرى في عدد مجلتكم الاخير تحت عنوان « اخبار اليوم تحقيق حوادث المحلة » . ويؤسفني ان اؤكد لكم ان كل المعلومات التي نشرتموها لا تمت الى الحقيقة بسبب ولا تطابق الواقع . كما يؤسفني ان اصرح لكم بأنه اذا كانت اخبار مجاتكم وتحريات مندوبها على هذا النوال فلا شك انها ستفقد ثقة القراء جميعا . لهذا اوصيكم بان توفدوا مندوبا امينا (هيئات) ليوافيكم بالحقيقة التي فقدناها في تحقيقات اخبار اليوم لهذه الحوادث . كما ارجوكم نشر كتابي هذا في اول عدد يصدر من مجلتكم وينفس الصفحة التي نشر فيها خبر الحوادث .

الصاغ يسن خصوصي - مساعد حكمدار الغربية .

ونتيجة لذلك نادى ممثلوا العمال بمقاطعة مجلة اخبار اليرم ودار اخبار اليوم فأعيدت اليها كل الكمية التي ارسلت الى المحلة الكبرى يوم ١٢/٩/١٩٤٧ وكذلك اعداد مجلة آخر ساعة وقام بعض العمال بإرسال بلاغات للنياحة ضد المجلة .

- بمجرد وصول اخبار اضراب المحلة الكبرى الى القاهرة قام الزميل محمد يوسف المدرك بوصفه مندوب عمال مصر في الاتحاد العالمي للنقابات . باصدار بيان موجه الى عمال مصر ونشره بالصحف (٥٥) يناشدهم فيه جمع التبرعات لاعانة العمال الجرحى وعائلات القتلى وجاء في البيان :

« لمناسبة الحوادث الدامية التي وقعت في المحلة الكبرى يوم ٢٠٢ سبتمبر ١٩٤٧ والتي

(٥) نشرت صوت الامة نص الكتاب يوم ١٠/٩/١٩٤٧ ص ٢

(٥٥) صوت الامة ٥/٩/١٩٤٧ .

كان ضحاياها من العمال أربعة قتلى ومائتين وسبعة عشر جريحاً على الأقل . ويغض النظر عن بؤر العنف التي سادت الموقف وكانت نتيجة حتمية لسياسة العنف من الشركة مكمله بها سلسلة السياسة الظالمة تجاه عمال البلاد فكانت حوادث شركة الشرق بامبابية حيث كان ضحيتها عامل لقي حتفه بالرصاص ايضاً . ان هذه الحالة توجب على العمال المصريين كلهم ان يسارعوا بجمع التبرعات لاعانة الزملاء الجرحى ومائتات القتلى بصفة خاصة » .

وبالاضافة الى ذلك سارع المدرك بالذهاب الى المحلة الكبرى حيث عايش الاحداث على الطبيعة وتولى بعض العمال حمايته وتأمين وجوده دون ان يقع في يد البوليس . وكان البوليس قد خطة من شقين . الاول ينفذ في النهار وهو مطاردة العمال في الطرقات والشوارع ونشر الارهاب وتشديد الحراسة حول المصانع ومهاجمة المقاهى التي تعود العمال على ارتيادها والقبض على بعضهم . والشق الثاني ينفذ ليلاً وهو مهاجمة المنازل للقبض على بعض العمال ومهاجمة اللوكاندا والفنادق للقبض عن كانوا يسمونهم المهييجين الوافدين من خارج المحلة الكبرى .

وقد استطاع المدرك بمساعدة العمال ان يقضى يومه كله متنقلاً بين بيوت المحلة الكبرى لعقد الاجتماعات التي تقر فيها خطة الكفاح وكتابة البيانات التي كان المدرك يتولى توصيلها للصحف المناصرة للعمال وخاصة صوت الامة لنشرها عن طريق بعض الاصدقاء الذين كانت لهم صلات بالصحف والطليعة الوفدية من امثال احمد رشدى صالح ابو سيف يوسف ومرسى الشافعى . اما مبيت المدرك فكان يتم بعيداً عن مدينة المحلة الكبرى وفي احدى القرى المجاورة . كما كان المدرك يستعين ببعض الزملاء في عمل المكياف لذى يغير بعض ملامحه وهيئة ملابسه بحيث كان يبدو شيخاً مسناً من الصوفية يتوكأ على عصا . وكان العمال يناوئونه باسم الحاج دون ذكر اسمه حتى في الجلسات الخاصة . رغم ذلك فقد تعرض المدرك لكثير من المآزق والمفارقات وقد عاد المدرك الى القاهرة بعد ذلك وقام بكتابة ونشر كتيب ضمنه مآزاه وسمعه وشاهده بنفسه ، وكان الكتيب باسم « مشكلة عمال المحلة » وقد تم توزيع الكتيب بشكل عاجل وعلى نطاق واسع مما كان له اثره في التأييد الذى لقيه عمال شركة مصر للفرزل والنسيج بالمحلة الكبرى من الهيئات والكتل العمالية ومن الرأى العام المصرى .

صدر الكتيب في اكتوبر ١٩٤٧ وهو يقع في ٣١ صفحة وكان يباع بعشرة مليمات وقد بدأه بمقدمة عن مشكلة عمال المحلة التي ظهرت كمشكلة قومية في اوائل سبتمبر ١٩٤٧ على اثر

حوادث الاضطرابات التي وقعت بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا قتلى وجرحى كثيرين من العمال والامالى ورجال البوليس ، بالإضافة الى تعطل العمل فى المصانع وارتباك لفترة من الزمن .

اما عن كتابات الصحف والبيانات التي نشرت بها فقال ان تضاربيها وتناقضها يوحى بالارتجالية التي سادت الموقف من جميع نواحيه ، مما دعا الى تشويش الراى العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من اصعب الامور ، ولهذا فإن واجب يقتضيه دراسة هذه المشكلة كائى مشكلة عمالية اخرى معرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة للقضية العادلة ، ولهذا فقد أثر ان يطلع الراى العام فى البلاد وعلى الاخص الراى العام العمالى على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققها ، حتى تكون الحقائق حقل دراسة جدية تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة فى مشكلتهم العامة ، ليس فى المحلة وحدها ، بل فى جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب فى ضوء الوعى المتصاعدين كتل عمال مصر . ثم ركز الكتيب بعد ذلك على بيان الحقائق الآتية : -

- ان عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يمثلون اكبر مجموعة من العمال يظلها سقف واحد فى مصر اذ يبلغ عددهم نحو ستة وعشرين الف عامل ، وقد اعترفت مصلحة العمل بأن هؤلاء العمال كانوا يمثلون اكثر مجموعات العمال حكمة وفطنة وتقديرًا للظروف مع عمق الهوى ، ويكفى دلالة على ذلك ان اثني عشر نفراً تتكون منهم نقطة بوليس الحراسة فى الشركة قد تمكنوا فى الفترة السابقة من السيطرة على الامن فى الشركة .

- ان ما ادعته الحكومة والشركة من ان يدا دخيلة من خارج الشركة هى التي لمبت بالعمال فاثارتهم جميعا ، وهذا القول غير صحيح وكذلك اتهام الاثنى عشر مساعدا (*) المصولين بانهم هم الذين حرقوا للعمال فى قراة اللائحة التي انزلتها الشركة لجزاءات العمال ، هذا الاتهام غير صحيح ايضاً .

- بعد الاضراب الاول اقلقت الشركة ابوابها واقترت مصلحة العمل هذا الاقفال ، ثم فتحت الشركة ابوابها فعاد العمال فى هدوء بعد وعود عديدة من الشركة ومصلحة العمل باجابة

(*) المساعد هو الفنى الذى يقوم باصلاح وتجهيزات الآلات ويرأس بحكم عمله عدداً من العمال .

مطالبهم . ولكن الشركة تكسبت بمهددا فعاد العمال الى الاضراب ، وتكرر ذلك عدة مرات مما فضع امر الشركة فى الضغط على العمال بالجوع ، ورغم اقرار مصلحة العمل بعدالة المطالب لدرجة انها اعلنت فى الصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة لعدم تمثيله للعمال .

- ادخلت الشركة وبموافقة مصلحة العمل بدعة التوقيع على التعهدات بالخضوع لنظام العمل وطاعة الرؤساء مقابل السماح للعمال باستئناف العمل ، وهى نفس البدعة التى سبق ان ادخلتها مصلحة العمل فى شبرا الخيمة .

- رغم تعهد الشركة فى البداية بعدم فصل اى عامل ، الا انها قامت بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل بدعوى انهم المعرضون على الاضراب الاخير .

- يجب ان نسجل بكل فخر لعمال المحلة الكبرى انهم فى الحادثتين ورغم كل الاستفزازات لم يعملوا على تخريب الات الانتاج وخاماته .

معاملة الشركة لعمالها .

رغم ان معاملة شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى لعمالها كانت مضرب الامثال فى الاستبداد والقسوة ، ورغم كل ما نشر عن ذلك والذى كان من اهمه تقرير الاستاذ مصطفى كامل منيب الذى كتبه عقب زيارته للمحلة وشركة مصر ، فأتى حرصت على تخليص ماورد فى كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » عن معاملة شركة مصر لعمالها ، باعتبار ذلك مرتبط مباشرة باحداث سبتمبر ١٩٤٧ ويعتبار ان الانفجار الذى حدث كان نتيجة لضغط الشركة على عمالها ، وفقدان المدافع عن مصالحهم متمثلا فى النقابة بعد ان اصبحت تلك خاضعة خضوعا كاملا للشركة ومدافعا عن تصرفات الشركة الظالمة للعمال .

مصاريف التعيين :

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا ثمن بنطلون للعمل و ٨ قروش ثمن فيش وتشبيرة و ١٦ قرشا بطاقة ، وهذا المبلغ يتكرر دفعه عندما قيد اسم العامل من جديد وكان القيد الجديد كثير الحوث بعد اسبوع او شهر لكثرة حالات الفصل وإعادة التعيين .

نظام الاجور والعمل :

العمل فى عتابر النسيج والفزل فى غالبه بالانتاج . وبعد ان كان العامل يعمل على تولين فى النسيج ووجه واحد فى الفزل تضاعف فاصبح العامل يشتغل على اربعة انوال فى النسيج ووجهين فى الفزل ، اما الاجر فقط هبط متوسطه عما كان عليه وذلك نتيجة لان الشركة اضافت لحسابها ربع اجر الانتاج دون ان تدفع عنه مليما واحدا ، فالذى ينتج اربعين مترا مثلا فى اليوم يحاسب على اجر ثلاثين فقط ، وبالاضافة لذلك قامت الشركة بتخفيض اجر المائة بنط فى الانتاج من ١٣٥ مليما الى ١٠٥ مليما ؛ اما نظام غرامات الفرز (غرامات عيوب الانتاج) فقد اصبح ببونده الثلاثة يكفل ضياع اكثر من الربع الثانى من اجر العامل بعد ان اصبح الهدف من نظام الغرامات هو انقاص الاجر وليس تنبيه العامل الى الخطأ ، وفى نفس الوقت تضاعف الجهد على العمال .

ومن الغريب ان غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم او كيف يقدر اجر انتاجهم ، ولحق هذا فهناك خصومات تخصم منه دون ان يعرف عنها شيئا مثل تذاكر السينما والحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها او حتى دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كوبيونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودون طلبهم او معرفة حاجتهم من الاقمشة باعتبارهم فى هذه الحالة مشترين ، ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، بل ان الشركة كانت تصرف للمال قماشاً من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد عن ثمنه بسبب العيوب ، فكان العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين او اكثر . اما غرامات التأخير فكان من واجب العامل ان يكون داخل ابواب الشركة قبل موعد بدء عمله بعشر دقائق ، ومن يتأخر توقع عليه عقوبة الخصم من الاجر التى قد تصل الى خمسين قرشا رغم ان هذه العشر من حق العامل عرفا وقانونا وليست من وقت العمل .

صرف الاجور :

يتسلم ١١ مال شيكات اجورهم فى عتابر العمل ، اما صرف الشيكات فيتم فى ظروف

بالغة القسوة . اذ ان هذا العدد الهائل من العمال يصرفون اجورهم من اثني عشر شباكاً فقط وفي بضع ساعات . ومع غطسة الصيارف وقسوة ووحشية خفراء الشركة ، الذين ينزلون على العمال بعصيهم القليظة وكرابيجهم الطويلة لاذلال العمال بدعوى تنظيم الصفوف ، والويل لمن ليس له معرفة بخفيير او صراف لو رئيس ، ولولا حرص الشركة على استمرار هذه المظالم لا يمكن توزيع مظارييف باجور العمال وينفس طريقة توزيع الشيكات ، فيتم الصرف في هدوء ولا يضيع على العامل شيكه او يصاب بكرياج او عصا او يمزق ثوبه .

اما القماش الذي دفع العامل ثمنه مرتين فيصرف اليه دون اختياره او تقديره لاجتة او صلاحيته ، وهنا تقلب الغاية التي كانت في الاصل مساعدة العمال في ايام أزمة الاقمشة لتصبح طريقاً لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع « الكرتة » بثمان مضاعف وبالقوة .

ملابس العمال :

لقد جرى العرف على ان تقوم بعض الشركات بصرف ملابس العمل لعمالها على حسابها مثل ما تفعله شركات النقل جميعها وغيرها من الشركات ، ولكن شركة المحلة فرضت على عمالها ثمن الملابس التي اقتصرت على بنطلون يصرف كل ستة اشهر ولا يتحمل العمل طوال تلك الفترة ، وتقوم الشركة خصم الثمن فوراً كلما حل مواعده ، اما الصرف نفسه فقد يتم بعد ثلاثة اشهر او اكثر ، واذا ما استعمل العامل ملابسه العادية في العمل فإنه يتعرض للغرامة التي قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

وسائل الوقاية :

رغم ان الشركة اعلنت واذاعت بأنها قد جهزت مصانمها بكل الآلات الحديثة التي تقى العمال خطر امراض المهنة وترطب الجو وتطهره من الغبار ، الا ان الاجهزة دائماً معطلة وكانها قد وضعت للزينة فقط ويتحمل العمال ما هو كفيل بتعطيم حياتهم الشابة الفتية .

العلاج :

رغم ان القانون يحتم على الشركة ان تعمد الى طبيب بمعالجة عمالها وصرف الادوية

اللازمة بدون مقابل لان عدد عمالها يزيد من المانة . رغم ذلك فان الشركة لم تقم بهذا الالتزام نحو العمال ، وقد حاولت النقابة علاج بعض الحالات على حسابها سترا لمخالفة الشركة ، ولكنها بهذا حملت العمال ما يجب على الشركة قانونا ، ونظرا لان جهود النقابة فى هذه الحالة شكلية فان اثر تأخر الحالة الصحية باديا على وجوه العمال فى جميع عنابر العمل .

ونظرة عابرة الى وجوه الغالبية العظمى من عمال الشركة تقنعك تماما بتفشى مرضى البلاجرا بينهم الناتج عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، ذلك رغم الوجبة التى يقال ان الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال ، وان حوالى الالفين من العمال يتعطلون يوميا عن العمل ويدعى مدير الشركة بان ذلك بسبب اهمال العمال بينما العذر الحقيقي والصحيح فى هذا ان هؤلاء المتخلفين هم مرضى اقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء ، ان هذا دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصورى الذى يظل به العامل يغالىب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر صريعا فى معترك القوت .

معسكرات العمل :

لقد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا ، لاهن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء واجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت فى مساكن للعمال لتضرب بهذا اهدافا ثلاثة .

الاول : حصر عمالها فى معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثانى : ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجر العام فى الوطن الواحد .

الثالث : ايجاد نظام للتمييز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

ولهذا كان وضع وتقسيم المساكن اقرب شبيها بنظام السجون والليمانات ان لم يمكن يتأخر عنها مرحلة تاريخية ، فكانت مساكن العذاب اشبه بعنابر السجون والسجون المزدهمة ، اما مساكن المتزوجين العاديين فهى دون مساكن عمال الدريسة بمرآهل ، وقد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو الغرض من ايجاد هذه المساكن فى مكان بعيد عن البلد وبين اسوار ، وعلى هذا الرسم الذى لا يتصل بالتقدم الاجتماعى باى نسب .

الاجازات المرضية :

اصبح مقدرًا في اذهان العمال ان اطباء الشركة موصون بالآ يصرحو للعامل بأكثر من ثلاثة ايام اجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم اعتبرت الشركة هذه الايام الثلاثة بلا اجر وبهذا خالفت الشركة نص المادة ٢٥ من قانون عقد العمل الفردى وتسترت هيئة مجلس النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الرفق :

ان الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس او مدير في العمل دون تحقيق او معرفة الاسباب ، بل ان سعادة المدير او نائبه اذا مر يوما بالعنابر كان جزءا كل من يقابله الفصل ، فمن كان يصلى يفصل ، ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا يفصل ، ومن كان على ضروره يفصل ... وهكذا .

الخصومات والغرامات :

الخصومات نوعان ، نوع تأديبي كخصومات التأخير عن المواعيد اوبس قباقب او حمل صحيفة او لبس جلباب الى غير ذلك ، وهذه هي التي تخضع للأنحة معينة تسمى لأنحة الجزاءات .

وهناك نوع من الخصومات يسمى غرامات الفرز ، وهي عادة لا تخضع لنظام ، وان كانت الشركة قد اعدت لها بنودا ثلاثة وجعلت عقوبة البند الاول خمسة قروش والبند الثاني عشرة قروش والبند الثالث عشرين قرشا .

وهناك حالات لا يخضع فيها الفرز لبنود ، او على الأرجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيحصل الخصم الى جنية او اثنين ، وليس لاي عامل ان يتظلم من اي حالة من حالات الخصم لان من يتظلم يضاعف له العقاب .

السفر :

ضج العمال اخيرا من ان هناك سياسة مرسومة من الشركة للتخلص من اكبر عدد منهم نظرا لتفكير الشركة في استبدال انوالها بانوال اتوماتيكية ، ورغم نفى الشركة لذلك ، الا ان العمال يدللون على سياسة الشركة التي ترمى الى التخلص من العناصر من العناصر القديمة لاحتلال جدد محلهم يدللون على ذلك بان هذه سياسة قديمة للشركة ، فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعا وكانت اخر دفعة هي التي فصلتهم في اواخر اغسطس ١٩٤٧ ، وان الشركة اعدت باسم القميرين الاولى ما يمول الشركة اولا باول بالعمال الجدد بدل الذين تفصلهم لاقدميتهم .

ويرد العمال على نفى الشركة لهذه الدعوى بالقصة بان الشركة يهملها في المكان الاول وحتى قبل جودة الانتاج الضغط على الاجور والاحتفاظ بها في منسوب ضئيل اقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الانتاج :

تعطى مكافأة الانتاج للقدماء من العمال ، وتزداد تبعا لتقدم المدة ، ولكن اقل خصم بسيط كفيلا باضاعتها من مدة كاملة .

لائحة الجزاءات :

اجبعت كل الصحف وكل المصادر على ان السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات بالمنصنع ، ثم الى قراصها محرفة ، ولكن الحقيقة ان معاملة الشركة لعمالها هي التي جعلت العمال في ثورة مكثومة على اهبة الانفجار وهذا ما حدث في ٢ سبتمبر ، ولولا تصرفات الشركة مع العمال ما امكن ان يصدقوا تحريف قراءة اللائحة لهم على فرض حصولها .

- وما زال الكلام للمدرك في كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » -

لقد طلبت الى سعادة مدير الشركة ان يتنازل ويرسل اليّ صورة من اللائحة لا قنن باى الوجهتين ، ولكن سعادته لم يتنازل طبعاً بالرد على امثالي ، وما خابتي الا المصلحة العامة في

صحيحها ، فلو وصلنتى اللانحة لقلت برأى المحاييد فيها .

ان المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى قد نصت على ان يقوم كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر بوضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة عماله فى مؤسسته وعلية كذلك ان يضع لائحة للجزاءات وشروط توقييمها ، واذا كانت الشركة قد املت وضع لائحة العمل وقدمت لائحة الجزاءات وحدها ، فكيف قبلت مصلحة العمل والفتابة ذلك ؟ واذا كنت قد تعرضت فى غير هذا الموضع لبده احداث المحلة الكبرى وتطورها من واقع ما قرأته وما سمعته عنها ، فقله من المهم ان لوچز تطور الاحداث وفق ما اورده المدرك لكى تكون الصورة من جميع اوجهها امام القارئ .

وفى صباح ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين الى مركز بوليس المحلة الكبرى ليعرضوا شكاوهم على مأمور المركز طالين معاونته ، ولم يكونوا يعلمون بتعليق لائحة الجزاءات ، وقد وعدهم المأمور بالتدخل ، وفعلوا ذهب الى الشركة حيث كان المفصولين قد سبقوه الى ابوابها انتظار المساعدة ، ولكنه خرج بحالة اوحت للعمال بفشل مسعاه لدى الشركة رغم محاولاته تهدئة الموقف ، فهتف المفصولون ضد موظفى الشركة ، وقام ضابط امن الشركة الذى اصبح مسؤولا وحده بعد انسحاب مأمور المركز ومن معه ، قام باطلاق رصاصه اصابت احد العمال فاشتعلت ثورة العمال لرؤية الدماء تسيل من زميلهم ، وفى نفس اللحظة - بعد الساعة الثانية موعد تغيير الورادى - خرج عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم واخيرا انضم اليهم عمال الورش ، وهنا تكرر انه رغم هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال اطلاقا فى تخريب او تدمير ادوات الانتاج ، ولم تكن هناك نية ولا تدبير ولا اتفاق ولا تعمد حتى ان الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشئ ولم يحدث منهم شئاً ، ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا قد احساسوا بما حصل ، ولهذا كان من حق العمال ان يطالبوا باجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها ببعض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

وبعد ان عاد العمال لعملهم يوم ١٠ سبتمبر ٩٤٧ وطالبوا بصرف اجور مدة العطلة فامتنعوا عن العمل ، ولما خف اليهم مدير مصلحة العمل واقر مطالبهم عادوا للعمل ، ولكن رسل الشركة اوعزوا الى العمال بان المطالب ان يعبا بها ، فلزم العمال اماكنهم وباتوا حيث هم فى عنابر العمل ، فتدخلت قوات الجيش واخرجتهم من العنابر ، وكانت الشركة طبعاً هى التى طلبت

اخراج العمال من المصانع بالقوة ، وليس ببيعيد ان يكون للشركة مصالح تجارية وراء هذه العطلة
خلاف المصلحة المباشرة فى الضغط على العمال .

ما افاده الطرفان .

تحت هذا العنوان كتبت الخاتمة لهذا الكتيب والتي لاهميتها سوف انقلها بنصها :
والان وقد سردنا الوقائع موضحين العلل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبنا ان نوضح ما
افاده العمال من هذه الحركات وما كسبته الشركة من ورائها .

كان العمال قبل هذه الحركة يحسون بصعوبة اجماعهم ولكنهم ادركوا الان ان سوء الحال
والمعاملة العامة لها من قوة التوحيد مالىس للخطب او الاجتماعات ، وقد احسوا بون شك بقوة
اجماعهم وان كان اجماعا ينقمه التنظيم .

ولا شك ان العمال ادركوا بعد الذى حصل ان مثل هذه الحركات كفيله دائما بالفشل ما
لم يسبقها تنظيم دقيق مبنى على الرعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب ان تكون
مفهومة ومحددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء فى أى عمل من الاعمال وان يكون التبليغ
بمستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

اى ان العمال قد تعلموا ان هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول ايجابى مالم يكن الموقف
واضحاً فى الناحيتين ، بالمطالب المحددة المفهومة ، وانه من المستحيل عقلا ان يمنح للعمال مالم
يطالبوا به ، كما انه من المستحيل اطلاقا اصلاح اى امر وان كان واضح الخلل مالم يوضح العمال
منه .

كما احس العمال حاجتهم الماسة الى وجود نقاباتهم على ان تكون قيادتها معبرة عن الامهم
وان تكون مكونة من صميم جماعتهم ، وهنا فهم العمال سُر نص القانون ٨٥ لسنة ٤٢ عن عدم
اقرار صفة العاملين للوكلاء المقوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء من الانضمام الى نقابات
العمال ، لا نهم ودائما اقرب الى عقلية اصحاب الاعمال ، ولا يحسون بالام العمال ، وقد ثبت
فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق
لا يمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد احس عمال المحلة بعد هذه الحوادث بحاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقوقهم بفهم ووعي اكبر مع الاحتراس من استفزاز الشركة .

اما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين في الفترتين ، ولكنها خساره مستدركة ، وان كسبت انتصارا ظاهرا في الموقف التكتيكي الا انها خسرت خسارة لا تعوض هي فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة ، وظهر اغلب عناصر طابورها الخامس ، في جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لا كتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم في تيارات مائعة .

وما زلنا نرجوا ان يفكر اصحاب ومنيرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لا تقدم عملاء . ولهذا ننصح بالناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنويين على رضا المجموع بين الفينة والفينة ، لان معاملة الشركة او الشركات مع مأجوريها من العمال يجرح العمال ويدفعهم دائما الى التذمر .

وقد نشر المدرك هذا الكتيب بصفته مندوب نقابات عمال مصر بالاتحاد العالمي للنقابات . وقد احدث نشر وتوزيع هذا الكتيب ضجة كبرى في اوساط الراى العام المصرى بشكل عام والراى العام العمالى بشكل خاص وعمال واهالى المحلة الكبرى بشكل اخص ، وكان التأثير ايجابيا لصالح العمال ، الامر الذى دعا جميع الجهات المادية للعمال الى مهاجمة الكتيب وكاتبة وكل من يقفون معه وكانت اكثر الجهات ضرورة في مهاجمة الكتيب هو مجلس ادارة النقابة المفصوب عليه من عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى والذي كان حله واجراء انتخابات لمجلس جديد بدلا منه يكون ممثلا للعمال وبغير خاضع للشركة من اول واهم مطالب العمال لدرجة تسليم كل من مصلحة العمل والشركة بحق العمال في هذا المطلب واعلان الموافقة عليه .

كانت نقابة عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى قد اصدرت مجلة باسم «عامل المحلة» كما سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد ، وكانت مهاجمة المدرك في شخصه وفي كتيب «مشكلة عمال المحلة» من اهم المحاور التى ركزت عليها المحلة ومحارروها ، ومن امثلة ذلك المقال الموقع من محمد حسن الفزراوى سكرتير النقابة تحت عنوان «كلمة النقابة - حول عمال المحلة» هاجم فيه توزيع المدرك للكتيب بين عمال المحلة ودافع عن مجلس النقابة الذى يعمل كل ما يمكن وبذل كل مستطاع فى سبيل العمال . ودافع عن الشركة بانها «لم تقفل ابوابها ولكن العمال هم الذين

اوقفوا الموتورات « ومتهما « الدخلاء الذين قاموا بتحريض العمال على الاضراب ، وقد حضروا من القاهرة بل ان اوكار شبرا الخيمة قد ارسلت الاغذية والبطاطين لعمال المحلة بمنابر المصنع » ثم تعرض المقال بعد ذلك للدفاع عن موقف الشركة والنقابة في محاولة للرد على ما جاء بكتيب « عمال المحلة » (١) .

وفي نفس العدد من مجلة « عامل المحلة » مقال يدون توقيع وان كان الواضح من سياق كلماته انه عن لسان النقابة وعنوانه « بلطجية الشيوعيين يفرضون اتاوة على عمال المحلة » . وسأكتفى بذكر نصوص بعض العبارات التي وردت في هذا المقال : -

- يا حكومة - يانيابة - يا اولى الامر فينا - ان هؤلاء الماجورين يريدون ان يوقعوا العمال في الفخ الذي نصبوه في المصير الذي ارادوه وهو هدم الصناعة المصرية وتشريد الطبقة العاملة المجاهدة ، فماذا انتم فاعلون ؟

- استدعينا الى المحلة زعيم العصاية ، وعقدنا اجتماعا لمجلس النقابة وسألنا الرفيق عن سر هذه الاتاوة فتطلع وفقاً وملكمة الغباوة ، فودعناه عند الباب وسافر فاقد الرشد والصواب .

- ياويلنا اذا طال سكوت الحكومة على هؤلاء الشيوعيين .

- اتخذ الشيوعيون من صحف الكتلة وصوت الامة والجماهير والشعلة منابر لتأييد الفساد والتحريض .

واما الاستاذ عبد العليم المهدي فقد نشر مقالا بعنوان « من عامل المحلة الى مجلس الوزراء » ، (٢) انقل منه بالنص ما يأتي : -

- اضربهم يا صاحب الدولة قبل ان يضربوك وتقذ بالحجاج قبل ان يتعشى بك الحجاج هذه وريقتهم الصفراء - الجماهير - توزع علنا في كل مكان ولقد سموها الجماهير وكان الاولى بهم ان يسموها الخيانة العظمى لله والوطن والمملك .

- لم يعد في مقدوري ان اغفر برضاء صاحب العمل حتى يستمع الى شكواي .

وفي نفس العدد نشر الدكتور علي مقلد تحت عنوان « مصريون ينطقون بلسان احمر »

(١) مجلة عامل المحلة لعدد الثالث ١٣ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٤ .

(٢) عامل المحلة ١٨ يناير ١٩٤٨ .

د قابلته بالحلة واقنعت بأنه لا يمثل اية مجموعة من العمال بآية حال - ما هي خبرة بالشئون العمالية - وما هي دراسته وملاحظاته التي يمكن بها معرفة نفسية العمال وانظمتهم الإدارية ؟

وحقيقة ما حدث وما اشارت اليه مقالات مجلة عامل الحلة ، ام ما نشره الكتيب بالاضافة الى زيارة المدرك لمدينة الحلة الكبرى اثناء احداث سبتمبر ١٩٤٧ ، كان ذلك بالفعل عامل تجمع واع بينهم وبدأ العمال في تنظيم صفوفهم ودراسة مشاكلهم ووضع خطط لكفاحهم في سبيل تحقيق المطالب وفي مقدمتها التخلص من مجلس النقابة العميل للشركة ، وامام هذا الذي رآه مجلس النقابة خطرا عليه ، سارع الى دعوة المدرك الذي يعلمون جميعا منزلته النقابية بين عمال القطر كله ، وبعد دراسة الدعوة وكل ملابساتها بما في ذلك ما تحمله من اخطار على شخص المدرك ، تقرر ان يسافر فاسافر ، وقد لقيه اعضاء مجلس النقابة بترحيب كبير وتكريم على امل ان يستميلوه اليهم ، وعقدوا مجلسا للنقابة حاولوا خلاله الدفاع عن انفسهم وأملين ان يقف المدرك بجانبهم معندين ومتعهدين بالعمل على تحقيق مطالب العمال ومتصلين من كل ما ارتكبه من جرائم في حق العمال ، ودار النقاش هادئا وصاخبا احيانا ، ووضع في النهاية ان مجلس النقابة انما دعا المدرك للاستعانة به في ايجاد بعض جسور للتفاهم بين مجلس النقابة والعمال ، ولكن موقف المدرك كان حاسما ومحددا بجانب العمال واعلن ان نقطة البداية هي استقالة المجلس واصدار بيان بتأييد مطالب العمال وادانته الشركة والحكومة في استعمال العنف مع العمال ، اما الانتخابات القادمة فيحدد نتيجتها بالنسبة لكل مرشح لعضوية مجلس الادارة موقفه من العمال وتاريخه السابق معهم ، فالعمال هم وحدهم اصحاب الحق في انتخاب من يمثلهم في مجلس ادارة النقابة الجديد .^(٥)

وكان اعضاء المجلس المغضوب عليه من العمال قد انجسوا اثناء المناقشة - وعلى سبيل الترغيب في الرشوة المقنعة - الى موضوع تسديد اشتراك عمال الحلة الكبرى في الاتحاد العالمي للنقابات ، وبهذه المناسبة اقول ان نقابة عمال شركة مصر للفضول والنسيج بالحلة الكبرى كانت قد اشتركت بمبلغ خمسين جنيها تسلمت انا بيدي شيكا به في عام ١٩٤٥ من رئيس النقابة

(٥) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقتنئذ عبد الحميد سليمان ، فلما يش مجلس النقابة من وقوف المدرك الى جانبه - لا كشخص ولكن كاتجاه فى الحركة النقابية المصرية - اعلن مجلس النقابة رفض تسديد اشتراك الاتحاد العالمى للنقابات ، ونشر فى مجلته « عامل المحلة » صورة ذكروغرافية لخطاب ادارة النقابات بمصلحة العمل الذى ارسلته الى جميع النقابات فى القطر ونصه (١) :-

حضرة المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للفزل والنسيج - المحلة الكبرى ، اخطرتنا حكمدارية بوليس مصر بكتابها رقم س ١٢٣ المؤرخ ١٠ مايو الحارى ان كلا من محمد يوسف احمد المدرك صاحب مكتب المحاسب النقابى بشارع الباب الشرقى رقم ١ بالموسكى ودافيد فؤاد ناحوم القومسيونجى والعصر المفضول من نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية و مراد القليوبى رئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما بالقاهرة ، قاموا بتوزيع نشرة على دور نقابات العمال موقعا عليها باسمائهم باعتبارهم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وهذه النشرة تحت النقابات على ان تعمل كل منها على دعوة مجلس ادارتها لعقد جلسة غير عادية يقرر فيها ارسال مبلغ الاشتراك وهو ثمانية مليمات من كل عضو عن السنتين الماضيتين وان تكون المراسلات باسم محمد يوسف احمد المدرك بعنوانه سالف الذكر .

وحيث انه لا يجوز للنقابات دفع اشتراكات اورسوم من اى نوع لهذه الهيئة الغير قانونية .
لذلك تأمل الامتناع بتاتا عن دفع اى شئ لهذه الهيئة سواء من اموال النقابة او من الاعضاء المنضمين اليها . وتقبلوا التحية

(حامد العيد) مدير عام مصلحة العمل

١٥ مايو ١٩٤٧

وكان هدف مجلس النقابة واضحا فى محاولة اعلان خضوعه الكامل للحكومة والشركة والعمل على اكتساب رضائهما خاصة بعد ان اعلن مدير مصلحة العمل موافقته على حل مجلس النقابة واجراء انتخابات حره لمجلس جديد يمثل العمال تمثيلا حقيقيا ، بل انه قد صدر بيان رسمى من مصلحة العمل عن مشكلة عمال المحلة (٢) بعد اجتماع بمكتب محمود حسن باشا

(١) عامل المحلة العدد الثالث ص ٨ .

(٢) الاخوان المسلمون ٩٤٧/٩/٤ ص ٣ .

وزير الشؤون أعلن فيه أن المصلحة مستعدة لإجراء انتخابات مجلس إدارة النقابة الجديد في اليوم العاشر لاستئناف العمل ورجأ النظر في باقي الطلبات إلى ما بعد الانتخابات حتى يمكن للمصلحة والحكومة التفاوض مع المثلين الحقيقيين للعمال .

وقد انزعج مجلس النقابة المطلوب حلّه بعد أن هدأت الحالة بين العمال بعد العديد من تصريحات العديد من المسؤولين ، فسافر وفد من المجلس إلى القاهرة وقابل مدير الأمن العام ورفع ملتصقا بالملك من ألف كلمة وقابل النقراشي بوزارة الداخلية ، وفي اجتماع بحضور مندوبي الصحف استمر ساعتين حضره حسن مختار رسمي وعبد الرحمن حماده وعبد الحميد حمدي ممثلي ومندوبى الشركة ، دافع الوفد عن المجلس ولكن ولادة الأمور اتهموه بأنه لا يمثل العمال ، هكذا كتبت مجلة عامل المجلة ثم استطردت قائلة : -

« فسمد الرئيس - رئيس النقابة - لهذه التهمة التي وجهت اليهم وقال أننا الهيئة التي تستطيع وحدها أن تتكلم باسم العمال ، أما اتهامات الصحف واتهامات مصلحة العمل فإنها من صنع الشيوعيين ، فطلبت إدارة الشركة أن يوقع العمال على تعهدات بصيانة المصانع فكتب الوفد صيغة التعهد وفيها يطلب إعادة المصنوع ورفع الأجور وتعويض العطله وسرعة استئناف العمل ، وسافر أعضاء المجلس إلى المحلة فانتشروا فيها وطافوا بالقرى والعزب المجاورة وجمعوا توقيعات عشرين ألف عامل في أربع وعشرين ساعة وتقدموا بها إلى الإدارة وأخطروا بها رئيس الوزراء فأعلن حمادة بك في اليوم الثاني فتح المصانع بناء على رغبة العمال وإعادة المصنوعين بناء على رجاء النقابة ومنح العمال جميعا أجر خمسة أيام بمناسبة شفاء الملك بعد أن وافقت الشركة على تشغيل أيام الاتحاد ومن هذا الاعتراف الذي نشرته النقابة في مجلتها والذي لا يحتاج منى إلى شرح أو تحليل ، يتضح أنها صاحبة الصباغة ومنفذة فكره توقيع العمال على التعهدات ثم أن مجلس النقابة في هذه الزيارة - ومن واقع ما قاله لي أحد أعضائه فيما بعد وبعد نزوحه إلى شببرا الخيمة - عرض مجلس النقابة على المسؤولين في الحكومة والشركة استعداده لعمل أي شيء في سبيل تخلي الشركة ومصلحة العمل عن فكرة انتخاب مجلس جديد للنقابة .

ويعد أن الممثلين حامد العبد مدير عام مصلحة العمل إلى هذه العمال نتيجة للوعود التي

بذلتها الشركة ومصلحة العمل ، بدأ العد التنازلى لاعادة وتثبيت الوضع الذى كان سائدا قبل الاحداث بكل سواده مع التطور الى الاسوأ ، مستخدمين اسلحة التفرة والتخويف والترغيب ، وكانت نقطة البداية فى ذلك هى اطلاق يد مجلس النقابة المضروب عليه فى خلق وتوسيع شبكة جواسيس بين العمال ، جواسيس للشركة ، وجواسيس للبوايس ، بهدف اشاعة الانهزامية بين العمال والكشف عن العناصر العمالية القيادية الشريفة والنشيطة بين العمال ، وفى نفس الوقت اعداد تلك العناصر الخيانية للقيام بمعمليات استفزاز وتخريب اذا رأت الشركة والحكومة ذلك ضروريا لتوجية ضربة جديدة للعمال وكانت الخطوة الثانية وفيها نوع من المكافاة لمجلس النقابة المضروب عليه ، هى تأجيل موعد انتخابات النقابة الذى كان قد تعدد بالفعل واعلن عنه ، وعندها احس العمال بالخطر وثار فيهم غريزة الدفاع عن النفس فبدأوا التحرك بسرعة وظهرت من بينهم عناصر قيادية بشيطة تعمل على تجمع الصفوف استعدادا لمواجهة المؤامرة التى دبرتها الحكومة والشركة ضد العمال ، ولكن الحكومة اسرعت باجهاض حركة العمال الجنينية ، فارسلت قوات كبيرة من الجيش والبوايس الى المحلة الكبرى بحجة المحافظة على النظام بها ، ولكن هذه القوات قامت يوم ١٩/١/١٩٤٨ بتفتيش عدد كبير من مساكن عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى ، ووجهت اليهم تهمة الدعوة للشيعرية ثم قبضت على الكثيرين ورحلتهم الى طنطا للتحقيق معهم ، وقد اشرف على هذه الحملة مدير بوايس القاهرة وكبار رجال الامن فى وزارة الداخلية .

وقد بلغ عدد المقبوض عليهم اكثر من ٨٧ عاملا ، ونظرت المعارضة فى امر حبسهم وحضر عدد كبير من المحامين من محافظة الغربية وخاصة من طنطا والمحلة الكبرى كما سافر عدد من المحامين من القاهرة للاشتراك فى الدفاع عن العمال وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المحامين متطوعون ، وكان موقف البوايس وجهات التحقيق مع العمال غير عادى اشعر الدفاع بانه لن يستطيع اداء واجبه على الوجه الاكمل ، نتيجة للاجراءات التى اتبعت سواء اثناء التحقيق او فى الجلسة ، وازاء ذلك انسحب جميع المحامين وقررت المحكمة استمرار حبس جميع المتهمين ١٤ يوما .

وقد استمرت حملات التفتيش والقبض على العمال ، وكانت تلك الحملة البوايسية من

الاتساع بحيث امدت الى الازمان ذلك الجو الذى ساد اثناء وزارة اسماعيل صئلى فى عام ١٩٤٦ واحس كثير من المواطنين انها مقدمة لعمله مماثلة لحملة ١١ يوايه ٩٤٦ التى قام بها صئلى تحت نفس الرايه الملهله - رايه مكافحه الشيوعيه -

ولما كان جميع المقبوض عليهم من العمال الشرفاء المعادين للنقابه العميله ، فقد وضع ان الهدف الرئيسى من الحمله هو تهدئة الجو لانتخابات نقابه العمال التى تأجلت من ٩ فبراير الى ٢٠ مارس ١٩٤٨ .

وبعد ان اطمئت الحكومه والشركه ومجلس النقابه العميل اى ان الحمله البوليسيه قد حققت اغراضها ، عانوا فأعلنوا عن تقديم موعد انتخابات النقابه الى الموعد الاول وهو ٩ فبرايرحتى يضمّنوا اجراء الانتخابات قبل الافراج عن العمال المقبوض عليهم ، وفى مقابل ذلك قام العمال باذاعه بيان طبعوه ووزعوه ونشروه فى الصحف مطالبين بتأجيل موعد فتح باب الترشيح لعضويه مجلس اداره النقابه حتى يتمكن عدد من المحبوسين من ترشيح انفسهم لانهم المثلون الحقيقيون للعمال^(١) وكانت غالبية المقبوض عليهم ممن سبق اتهامهم فى حوادث اضراب سبتمبر ١٩٤٧ .

وفى ٩٤٨/٢/٥ نظرت المعارضه فى امر حبس ٨٣ من عمال الحمله المتهمين بالشيوعيه فقرر الافراج عن ٦٩ منهم ولكنهم لم يتمكنوا من خوض معركة الانتخابات ، وهكذا جاء مجلس اداره النقابه الجديد بعد الانتخابات صوره من المجلس المفضوب عليه من العمال اذ كان من الطبيعى ان تكون نتيجة الانتخابات التى اعلنت فى ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، معبره تعبيرا صحيحا عن الجو الذى دارت فيه المعركه وقد علق الحاج عبد العزيز عرقه رئيس المجلس الجديد القديم على نتيجة الانتخابات بقوله « انتصرنا فى انتخابات هره نزيهه حتى ان الشركه هدت كل من يتدخل فى الانتخابات مهما كان مركزه باشد العقاب ، وكانت على استعداد للتحقيق فى اى شكوى .

كان مجلس النقابه المفضوب عليه قد اصدر مجله باسم « عامل الحمله » وصدر العدد الاول منها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، ولا شك عندى وكما علم وقتئذ ان اصدار هذه المجله كان

(١) صوت الامه من ٢٣ / ١ الى ٩٤٨/٢/٢ .

بتأييد ومساعدة وتوجيه الشركة والحكومة وذلك لمواجهة موجة الوعى التى غزت حقل عمال المحلة الكبرى نتيجة للزيارات المتبادلة بين عمال المحلة وعمال المناطق الأخرى وخاصة عمال النسيج الميكانيكى فى الاسكندرية وشبرا الخيمة وكذلك المجلات العمالية والتقدمية التى ذاع انتشارها فى تلك الفترة ، وقد استعانت النقابة على اصدار المجلة بالاستاذ عبد العليم المهدي مكافأة له على وقوفه بجانب مجلس النقابة المكروه ، كما انه كان من الصحفيين القلائل الذين كتبوا ضد عمال المحلة اثناء محنتهم ، وان كان المشرفون على المجلة قد تخلصوا منه وعينوا بدلا منه راعب عبد الله مديرا لتحرير المجلة بعد ان استنفذ الاول اغراضه .

وبهذه المناسبة اقول ان شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى قد قدمت بعض المكافآت لمن كانت لهم خدمات واضحة لها فى مواجهة العمال وتمكين الشركة من الضرب بعنف وقسوة لكل حركة يقوم بها العمال ولهذا اصدرت قرارا بتعيين اوسيف راضى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الذى استقال ليعين خبيرا للشركة فى شئون العمال كما اختارت الشركة الاميرالاي محمد مواني الذى كان قد اهيل الى المعاش مساعدا للخبير فى هذه الشئون (١) .

ولم يقنصر الامر فى هذا الاتجاه على شركة مصر بالمحلة الكبرى ، وانما اصبح ظاهرة ان تستخدم الشركات وخاصة تلك التى تمتع عمالها بشئ من الوعى الطبقي والقدرة الكفاحية ، ان تستخدم بعض المسؤولين الحكوميين السابقين وخاصة رجال البوليس ليكونوا خبراء لها فى شئون العمال وهو تعبير كنا نعرف معناه الحقيقى وهو الوقوف فى وجه تحركات العمال بكل أسلحةه السابقة مع القسوة الزائدة ، ومن امثله ذلك صدور قرار من شركة الملح والصودا بتعيين الاميرالاي عبد النسيم عجرم محافظ الصحراء الشرقية سابقا ، تعيينه مديرا لشئون العمال فى مصانع الشركة بكفر الزيات (٢) .

واعود الى الحديث عن مجلة « عامل المحلة » فاقول ان الذى لاشك فيه ان للمجلة العمالية دورا بالغ الاهمية وعظيم الاثر فى تحقيق الاهداف والاغراض التى تصدر من اجلها ، وقد كانت الصحافة العمالية فى الاربعينيات من اهم وسائل دعم الاتصال بين مختلف المناطق العمالية فى

(١) الكتلة ٨/١٢/٩٤٧ ص ٤ .

(٢) المرجع السابق

القطر المصرى ونقل الخبرات الكفائية من منطقة الى اخرى وتعميق الوعي العمالى والسياسى والطبقى بين العمال ، وكانت مجلات شبرا واليراع والواجب والضمير وغيرها من المجلات العمالية التى قامت بنور عمالى كبير رغم انها جميعها كانت غير مملوكة للعمال ولقط كان العمال يستأجرونها ، ولهذا تعرضت تلك المجلات العمالية لكثير من الضغوط التى حالت دون استمرار صدورها ، ومن اليديهى ان تلك الضغوط كانت من جانب اعداء العمال .

اما مجلة « عامل المحلة » فقد اصدرتها نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكان مصدرها هو عبد العزيز عرفة بصفتة رئيس النقابة ، وكانت لهذه المجلة مهمة واهداف اخرى مختلفة عن المجلات العمالية الاخرى ، وقد نشرت مجلة الفارس فى عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ١٤ ان [مجلة « عامل المحلة » لا يحتاج مطالعها لكثير من الذكاء ليدرك ان لها اهدافا تعمل جاهدة للوصول اليها بل قل انها ما انشئت الا لخدمتها ، وايا كانت هذه الاهداف فليس من بينها خدمة العمال على كل حال ، لقد شك الناس يوم ان اتهم العمال نقابتهم بانها تعمل ضد مصلحتهم وطالبوا بطلها واجراء انتخابات جديدة ولم يصدقوا هذه التهمة او على الاقل ظنوا انها مبالغ فيها ولم تنتظر النقابة طويلا لتؤكد ما ساور الناس من شكوك نحوها فاصدرت هذه المجلة لتكشف عن اهدافها ، ونقولها مرة اخرى انه ليس من بينها خدمة العمال .]

ولم تخف المجلة هويتها البعيدة كل البعد عن الدفاع عن مصالح العمال رغم ما نشرته من بعض الاخبار العمالية وكان محور ما نشرته المجلة موجها لتحقيق عدة اهداف

الاول : هو مقالات وتقارير وابحاث رجال الدولة والشركة مثل تلك التى نشرت لحافظ عفيفى باشا عن انتاج مصر من صناعة الغزل والنسيج ولحافظ عفيفى مره ثانية عن التقدم الصناعى فى مصر واثره فى الحالة العمالية الاجتماعية ولعبد الرحمن حمادة عن محاربة المبادئ المتطرفة للعبد الحميد حمدى عن الآلات الحديثة فى خدمة الصناعة وغيرها ، كما كتب عبد المجيد بدر باشا وزير الشؤون عن الاشتراكية الحقيقية .

والثانى : هو دفاع اعضاء مجلس النقابة المطلوب طردهم عن انفسهم ومهاجمة العمال فى شخص المدافعين عنهم سواء كانوا من الشخصيات العمالية او الصحفية او غيرها وفى نفس الوقت ، الدفاع عن الشركة وتبرير تصرفاتها وتصرفات الحكومة المعادية للعمال

وقد سبق ان ذكرت الكثير من الامثلة على ذلك فى مقالات حسن ابو العزم والدكتور على مقلد ومقالات عبد العليم المهدي والمقالات المنشورة بدون توقيع .
والثالث : هو التعلق للشركة والمسؤولين فيها بالمقالات والاجال والمديح الذى يصل الى حد
التأليه للملك وللأميرة فوزية .

والرابع : هو دعوة العمال للرضى بما هم فيه من نعيم وتحريضهم على الشك فى كل من يقول
لهم معكم حق فى مطالبكم .

وهكذا كانت مجلة " عامل المحلة " سلاها فى يد اعضاء مجلس النقابة المعادى للعمال وفى
يد الشركة والحكومة لمحاربة العمال به فى كل الاتجاهات التى تريدها .

وفى نفس الوقت فقد استطاعت الشركة والحكومة بكل اجهزتها ان تستخدم بعض اعضاء
جماعة الاخوان المسلمين من عمال الشركة فى تحطيم حركة العمال الكفاحية على نفس النهج
الذى استخدموه فى تحطيم اضراب عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٦ ، فكانوا
يقومون بإبلاغ الشركة عما يدور بين العمال فى الاقسام المختلفة ، وكذلك الإبلاغ عن العمال
الذين يطالبون بحقوقهم ، كما انهم هم الذين وشوا الى الشركة بان بعض الموظفين كان لهم
ضلع فى الحوادث الاخيرة ^(١) مما ترتب عليه فصل خمسين موظفا ، وازافة الى ذلك قام هؤلاء
بتنفيذ كل ما طلبه اصحاب العمل فوقوا على التعهدات بالاستمرار فى العمل وعدم المشاركة فى
الاضراب .

ولكى اوضح فداحة الخسائر التى تعرض لها العمال نتيجة للمعاملة الوحشية التى لاقوها
من البوليس والجيش فقد عرفت اسماء اربعة من القتلى واكثر من ثلاثمائة من المصابين ، ولا شك
ان هناك كثيرين لم يبلغوا عن اصابتهم خوفا من العقاب ، واما عمليات القبض والسجن والاعتقال
وتفتيش المنازل والتحقيق بتهمة الشيوعية فقد استمر لفترة غير قصيرة بعد الاحداث .

ولا يمكن انهاء الحديث عن تلك المأساة دون الحديث عن كان يقف مع العمال فى مواجهة
الحكومة والشركة كعملة للرأسمالية والسلطة فى نفس الوقت ، وكان من الطبيعى ان يكون الاثر
المادى الناتج عن غلق المصانع وحرمان العمال من اجورهم وانعكاس ذلك على كل مناحى الحياة

(١) صوت الامة من ٩/٢٦ الى ١/٨/٩٤٧ .

فى مدينة المحلة الكبرى بل والقري المحيطة بها ، ولهذا قام عدد كبير من تجار وامالى المحلة الكبرى بارسال برقية الى المسؤولين والصحف جاء فيها ^(١) : -

« تجار وامالى المحلة الكبرى يحتجون بشدة على موقف الحكومة والشركة التعسفى من العمال فى مطالبهم العادلة .. ان الحركة التجارية مشلولة وتزداد سوءا يوما بعد يوم ، اننا نطالب الحكومة ومكتب المل وادارة الشركة بفتح المصانع فورا والقيام بتحقيق مطالب العمال خوفا من حدوث مالا تصمد عقباه ، فوجود الاف العمال بدون عمل يهدد حالة الامن بالمدينة وينذر باسوأ العاقب » .

وقد بدأت حملة التأييد لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى منذ بدء الاحداث فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هيئات ومنظمات عمالية عديدة بارسال برقيات ورسائل ومذكرات الى المسؤولين والصحف وكلها تدور حول الاحتجاج بشدة على الاعتداء الوحشى من قبل الجيش والبوليس على عمال المحلة ، والمطالبة بايقاف الشركة عند حدها فى اضطهاد العمال والمطالبة بفتح المصانع واجابة مطالب العمال ، وضمن البرقيات والرسائل التى نشرت فى جريدة صوت الامة وحدها مايلى : -

- ٩٤٧/٩/٥ - اللجنة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة - الطليعة العمالية بالقاهرة .

- ٩٤٧/٩/٦ - اضراب مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة وشبرا مصر - عمال مصنع نيومان وكليز بشبرا مصر - عمال منطقة المطرية والزيتون بالقاهرة .

- ٩٤٧/٩/٧ - الطليعة العمالية لعمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابى عمال شركة للنشر الاهلية والمنسوجات المصرية بالاسكندرية .

- ٩٤٧/٩/٨ - حزب العمال الاشتراكى - نقابة سائقى السيارات وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة - عمال مصنع نسيج الاهرام - نقابة الفنانق والاندية .

- ٩٤٧/٩/٢٣ - عمال شبرا الخيمة - جبهة العمال بالمنصورة - عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابة النسيج الينوى بمياط - نقابة عمال البنوك المالية والشركات التجارية بالاسكندرية .

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٢٦ .

- ٩٤٧/٩/٢٦ - اضرب ١٥٠٠ عامل بشركة الغزل الاهلية بالاسكندرية من اجل مطالبهم وتأييدا لعمال المحلة الكبرى .

- ٩٤٧/٩/٢٧ - نقابة عمال النسيج اليدوي وملحقاته بالقاهرة - نقابة عمال الموبيليات بدمياط - نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة .

- ٩٤٧/١٠/١ - اضرب عمال كسم وقباني بامبابية والعموى بالعباسية وموديس اجيحة يوما كاملا واضرب عمال مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة لمدة ساعة

وغير ذلك كثير حقلت به الصحف اليومية والمجلات التى كانت تؤيد العمال ، وقد اخترت البيان الذى صدر باسم زميلنا محمد الغضبان رئيس اتحاد وتجار البحر وتقيب العمال بميناء بور سعيد لكى انشره كنموذج لما عيّر به العمال فى مختلف المناطق عن موقفهم من احداث المحلة الكبرى ، ونص البيان ^(١) : -

« كان للحادث الاليم الذى نزل بزملائنا عمال النسيج بالمحلة الكبرى وكان ضحيته من قتل ومن اصاب الاثر الفعال فى نفوسنا ، وقد ساء موقف التعسف الذى وقفه المسؤوّن عن هذا التصرف الوحشى فى مثل هذه الظروف القاسية التى تحيط بقضية البلاد ، وقد نادينا ووحّ صوتنا من الصراخ بوجوب انصاف العمال وبحث شكايات المغبونين حتى لا تتكرر المأسى التى تصيب الوطن فى الصميم ، ولكن لم يحدث ان التفت اليها احد .

واننا باسم عمال بور سعيد واتحاد عمال البحر فيها نتقدم بالمعزاء الى عائلات الضحايا ونؤيد جمع التبرعات لاعانتهم ، كما نؤاسى المصابين ونطالب الحكومة بالانقلاع عن طريقة القوة التى يجب ان تلقع عنها وان تتقدم ببحث حالات المظلومين واراحتهم ، كما نحمل شركة مصر بالمحلة الكبرى مسؤولية ما حدث ونسجل احتجاجنا على هذه الاعمال ، كما نهيب بزملائنا عمال القطر ان يجنّوا فى جمع المعاونات الكافية لاعانة عائلات المقتولين والمصابين من عمال المحلة الكبرى » .

وبدا التأييد يأخذ شكلا اكثر تقدما ، فشكّلت لجنة لجمع التبرعات بالمنصورة برئاسة

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٧ .

الاستاذ سليمان عبد الفتاح المحامى وطلبت اللجنة من مدير القهيلية القيام بتوزيع ما يجمع لاسر القتل والجرحى ، كما اصدرت بيانا ثيب فيه بنوى المرومة التبرع بما تجود به نفوسهم .

كما قررت الهيئات العمالية فى مصر ايفاد محامين الى طنطا لحضور التحقيق مع من قبض عليهم وايضا لحضور المحاكمات ، وكذلك جمع التبرعات لاعانة المنكوبين^(١) .

وقد اتجه الرأى واعلنت الدعوة الى تكوين هيئة لعمال النسيج فى القطر المصرى تمثل عمال النسيج بالقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى على ان يتم ذلك فى اقرب وقت وعلى ان يكون من مهامها الاساسية فى الوقت الحاضر رعاية مصالح عمال النسيج بالمحلة الكبرى^(٢) وان تقوم هذه الهيئة بالاتصال بالسلطات المختصة فى المحلة الكبرى والقاهرة وغيرها لتسوية حوادث المحلة الكبرى ، ولاتخاذ ما يكفل عودة الامور الى مجاريها لا سيما بعد ان اصبح باديا للعيان ان ما يسمى بنقابة عمال شركة مصر بالمحلة لا تنطق باسم العمال وانما هى اداة فى يد الشركة .

وامام استمرار التأييد لعمال النسيج بالمحلة الكبرى فى نفس الوقت الذى كانت تتصاعد فيه العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكى فى القطر كله وخاصة فى الاسكندرية وشبرا الخيمة فى وقت معاصر لاحداث المحلة الكبرى ، استخدمت الحكومة بتنفيذ حامد العيد سلاح اللجان الوزارية لقتل المد الكفاحى للعمال على نفس النمط الذى استخدمته بتكوين اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال عام ١٩٤٦ ، فاعلنت عن تشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج الميكانيكى ورفعت وزارة الشؤون الاجتماعية مذكرة بذلك الى مجلس الوزراء واعلن عن تشكيل اللجنة فعلا وبدأت اجتماعاتها لحل مشاكل عمال النسيج التى ادت الى اضرابات استمرت تتزايد - كما قالت وزارة الشؤون فى مذكراتها - حتى كادت تكون عامة فى المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة ، وكان اهمها اضراب المحلة الكبرى الذى استمر نحو شهر تقريبا .

وهكذا تكاثفت كل القوى المعادية للعمال - الحكومة بجيشها وبوليسها وسجونها ثم بوعودها ، والنقابة بعمالتها للشركة والحكومة وتضليلها وتدجيلها ومجلتها التى كانت عامل تشويش لفكر العمال واشاعة الانهزامية بينهم ، واخيرا الحكومة بلجنتها الوزارية التى بدت كاتما

(١) صوت الامة ٩/٩/٤٧ .

(٢) صوت الامة ٧/٩/٤٧ .

ستحل كل مشاكل عمال النسيج وستنزل عليهم المن والسلوى .
بكل ذلك استطاع اهداء العمال ان يدفعوهم الى السكنى رغم جراحهم التى تنزف
وطونهم التى تموى واجسادهم التى تصرخ من العرى والمرضى ، فتواترت شذرية العمال بين
ضلوعهم ولكن الى حين

اضرابات المدرسين

كانت حركة اضرابات المدرسين في النصف الثاني من اربعينات القرن العشرين حلقة في سلسلة تحركات الطوائف في تلك الفترة من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بجوار التحرك ضمن كتلة الشعب المصري ككل من اجل المطالب الوطنية والقومية والتي كان المد الثوري الوطني من اجلها في تصاعد مستمر .

والمدرسون لهم طابع خاص ، فهم من حيث التكوين الطبقي كانوا من ابناء الطبقات المتوسطة والفقيرة الذين تخرجوا من مدارس كان التعليم فيها بالجان مثل مدارس المعلمين الاولى والمدارس الصناعية وبعض تلك المدارس كانت تعطي لطبيعتها مكافآت أثناء الدراسة مثل المدارس الازهرية ودار العلوم . اما خريجو الجامعات الذين اتوا دراستهم في الجامعة وكانت تحتاج الى نفقات كبيرة فكان عدد هؤلاء بين المعلمين قليل ، ولا ننسى تلك الفئة الكبيرة ممن كانوا يسمونهم نوى الخبرة والذين لم يحصلوا الا على الشهادة الابتدائية القديمة وهؤلاء كان عملهم غالبا في المدارس الحرة - الغير حكومية - حيث كان اصحاب تلك المدارس يستغلونهم ايسر استغلال رغم خبرتهم المكبيرة في مجال التربية والتعليم .

والشبان في تلك الفترة كانوا يمثلون نسبة عالية من المدرسين وكثيرا من حديثي العهد بالتخرج ، وبذلك كانوا قريبين من عهد الاشتراك في المظاهرات وحضور السبوتات والمؤتمرات الوطنية في حياة الطلبة ، الامر الذي انعكس عليهم بتفكير وحس متقدم وقادرة على التصرك الجماعي واستعداد لتقبل التفكير المتقدم ، هذا بالاضافة الى المعاشرة اليومية للطنبة من خلال عملهم كمدرسين .

ولعل كل ذلك مجتمعا بالضافة الى احجام ابناء الاغنياء والوجهاء عن العمل في التعليم كان ضمن الاسباب التي أدت الى ان يصيح موظفو التعليم من اكثر موظفي الدولة على الاطلاق تأخرا في الدرجات والترقيات ، وبالتالي في المرتبات والدخول مع انهم في نفس الوقت كانوا يزيون عدديا عن موظفي نصف الوزارات مجتمعة وذلك ما جعل عوامل التحرك الايجابي بين المدرسين متوفرة من اجل تحسين ظروف عملهم في وقت لم تكن الدروس الخصوصية قد

اصبحت جزءا هاما ورئيسيا من دخل المدرسين .

وبعد الارهاصات الاولى والخطوات الاولى فى تحديد المطالب وتقديم المذكرات بها الى المسؤولين وعمل العديد من المقابلات مع الرسميين الذين امتنعوا عن ذلك كان التحرك الواسع الذى قام به نحو الفين من المدرسين الذين امتنعوا عن العمل فى لجان تقدير الدرجات فى شهادة البكالوريا والثقافة والمعلمين الاولى ،

حيث كان يتم التصحيح والرصد وعلان النتيجة فى القاهرة فقط وبالنسبة لجميع الطلبة من مختلف انحاء القطر ، وكان هذا الامتناع عن العمل بسبب قرار الحكومة بارجاء النظر فى مشروع تنسيق درجات الموظفين الذى يتضمن زيادة فى المرتبات (١) .

وفى امتحانات الدور الثانى من نفس العام ١٩٤٧ ، اضرب مدرسو التعليم الصناعى فى جميع انحاء القطر المصرى عن تصحيح اوراق الامتحانات مطالبين بتطبيق قواعد الانصاف عليهم مع مطالب اخرى تتعلق بالدرجات المالية والترقيات الادبية ، ولما حاول بعض اذناب الحكومة افشال الاضراب عن طريق النشر فى جريدة الاساس بان تصحيح الاوراق قد استؤنف ، استنكر مدرسو التعليم الصناعى ذلك وعلنوا انهم مستمرون فى الاضراب حتى تجاب مطالبهم (٢) .

ولما كان رجال التعليم الحر كما سبق ان قلت يقومون تحت طائلة وظلم مزيج يتمثل فى استبداد اصحاب المدارس الحرة من جهة والدرجة بلغت حد ان كان صاحب المدرسة يساوم المدرس على ان يأخذ لنفسه جزءا من الاعانة التى تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس حيث بلغ هذا الاغتصاب الى النصف فى بعض الحالات التى سمعتها من لسان اصحابها وقت ان كنت اعمل مدرسا بمدرسة ابتدائية حرة ، فكان المدرس يتسلم بالفعل ستة جنيها فى كل شهر ولكنه يوقع فى الكشف على انه تسلم اثني عشر جنيها ، وتحت ضغوط الحاجة ، كان الكثيرون من مدرسى التعلم الحر يقبلون الاستسلام لهذا الظلم الصارخ .

ومن الناحية الاخرى كان الظلم الواقع على مدرسى التعليم الحر من الحكومة ومن وزارة التربية والتعليم التى كانت تسمى « وقتئذ وزارة المعارف العمومية » ، اذ كانوا محرومين من كثير

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٧/٣ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٧/٩/١٧، ١٥ .

من الحقوق التي يتمتع بها زملاؤهم مدرسي التعليم الاميرى .
وتطورت الكلمات الخافقة والهمسات بين الافراد ومع الاستمرار والانتساع اخذت شكلا
منظما وبدأت تتكون القيادة التي التف حولها الجميع واعلنت مطالبهم التي كانت تعبيراً عما يجيش
فى نفس كل واحد منهم والتي تحدثت من خلال مناقشات بدأت فى مواقع العمل ثم تبلورت فى
صيغة عامة فكانت المطالب التي اعلنت هى (١) :-

- ١- انصاف المدارس الحره من النوعين الثانى والثالث وبأثر رجعى من مايو ١٩٤٦ .
- ٢- اخراج مشروع صندوق الادخار الى حيز التنفيذ .
- ٣- صرف العلاوات النورية والاجتماعية .
- ٤- تقرير حق الاداريين فى صرف مرتباتهم كاملة من الوزارة والتوسع فى اعانة غير المعانين
منهم وصرف مرتب شهر للمتوفى منهم اسوة بالمدرسين .
- ٥- تطبيق قواعد التنسيق على موظفى التعليم الحر .
- ٦- صرف علاوة النظار التي اقراها المجلس الاعلى للتعليم .
- ٧- نقل مرتبات موظفى التعليم الحر من بند الاعانات الى باب المرتبات الدائم وقيدهم على
درجات .
- ٨- إلغاء انتداب المشرفين على الامتحانات بالمدارس الحرة حفلاً لكرامة رجال التعليم الحر .
- ٩- التوسع فى انتداب مدرسي التعليم الحر فى اعمال الامتحانات العامة .
- ١٠- ضم الفصول التي فتحت بترخيص من الوزارة فى العام الماضى ١٩٤٦/١٩٤٧ الى نظام
المجانبة .
- ١١- تعليم ابناء موظفى التعليم الحر كابناء موظفى التعليم الاميرى فى كل مراحل التعليم بما
فيها الروضة .
- ١٢ - نقل موظفى التعليم الحر من مدينة الى اخرى على حساب النولة اسوة بالمتبع مع موظفى
الوزارة .
- ١٣ - تعميم مجانية المدارس الثانوية الحرة فى جميع المناطق لاقصرها على القاهرة .

(١) الكتلة ١١/٥/١٩٤٧ ص ٢ .

وقد قررت هذه المطالب يوم الخميس ويوم الجمعة ٢٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ في مؤتمر ضم رؤساء اتحادات الهيئات التي يعمل اعضاؤها في مدارس التعليم الحر في شتى انحاء القطر (١) ولهذا جاءت شاملة لمطالب جميع الفئات ، الامر الذي ادى بدوره الى التفاف جميع العاملين حول المطالب وحول قيادة الحركة مما نتج عنه المساهمة والمشاركة من الجميع وبحماس كبير .

ولاحظ ان المطالب في غالبيتها كانت تدور حول طلب المساواة بين موظفي التعليم الحر وبين زملائهم الذين يعملون في المدارس الحكومية ، وهنا تجدر الاشارة الى ان التعمين في الوظائف الحكومية في تلك الفترة كان يستلزم توفر احدى وسيلتين ، الاولى هي مساعدة اعد العظماء او الكبراء او الوجهاء من ذوي النفوذ لا تمام التعمين ، والوسيلة الثانية هي الرشوة القذرة التي كانت تبدأ بالهدايا والتقود وتصل الى تقديم النساء وتركيب القرون ، وكان العاملون في التعليم الحر ممن حرما امكانية الحصول على احدى الوسيلتين .

وفي سبيل الحصول على القوة اللازمة لضمان وحماية التحرك لتحقيق المطالب ، قرر رجال التعليم الحر تكوين جبهه تضم ممثلين لكل الهيئات التي لامضائها او لبعضهم ارتباط بارضاء ومطالب رجال التعليم الحر ومن لهم مصلحة في تحقيق مطالبهم فتكونت الجبهه على النحو التالي : -

اتحاد خريجي الازهر .	ويمثله	عبد العليم سرور
اتحاد التعليم الحر .	ويمثله	محمود عثمان
اتحاد المدارس الثانوية الصناعية	ويمثله	صالح طه
اتحاد الفنون التطبيقية .	ويمثله	محمود عبد الله
رابطة المدرسين الجامعيين .	ويمثله	عبد الله هلال
اتحاد الفنون الجميلة .	ويمثله	حياد شنودة
اتحاد التربية البدنية .	ويمثله	محمود

ومقدت الجبهه اجتماعا بكامل هيئاتها قررت فيه الاعتصام بالمدارس مع الامتناع عن العمل

(١) صوت الامة ١/٢١/١٩٤٨ .

ابتداء من يوم ١٥/١٢/١٩٤٧^(١) .

وهكذا علا صوت هؤلاء الذين كانت الحكومة ووزارة التربية والتعليم ترى أنهم مستضعفون وكان تنفيذهم لقراراتهم بشكل اجماعى وعلى نطاق القطر من اقاصم الى اقاصم ذا اثر كبير فى مفاجأة الحكومة وتخبطها فى موقفها منهم ، وقد وضع ذلك بالابصار الى بعض الصحف بأن تنشر ان الوزارة قد انتهت من اجابة المطالب وان استمرار المدرسين فى اضرابهم واعتصامهم سيؤدى الى تشريد التلاميذ والطلبة فى الشوارع فسارعت الجبهة باذاعة بيان موقع من ممثلى الاتحادات المكونة لها تقول فيه :

« اما وقد برأنا ذمتنا مما يصيب ابتاء الشعب من تشرد وضياح نتيجة لا اعتصامنا ، واشهدنا على ذلك الراى العام ... ان اعتصامنا الشامل الرائع الذى تجلى فى كل مدرسة من الاسكندرية الى اسوان ... فإننا نحمل الوزارة تبعة ما يحدث لابناء الشعب ... ان ما اذاعه الوزير عن اجابة لبعض المطالب فضلا عما ينطوى عليه من تسويق ومماطلة فانه بعيد كل البعد عن غرضنا الاساسى من اعتصامنا وهو نقل اعتماداتنا من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة »

وفى الوقت الذى كان فيه طلبة المدارس الحرة فى القاهرة قد امتنعوا عن الانتظام فى الدراسة احتجاجا على عدم اجابة مطالب مدرسيهم ، كان طلبة الاسكندرية قد خرجوا فى مظاهرات معلنين تضامنهم مع مدرسيهم ، وفى نفس الوقت انهالت البرقيات والرسائل على المسؤولين فى الوزارة وعلى دور الصحف تعلن تضامن المدرسين والطلبة مع حركة الاعتصام . ومع صعود مد الحماس بين المعتصمين واتساع نطاق التضامن معهم ، اعلن مدير التعليم الحر بالوزارة تهديده بفصل من يتغيب عن عمله ، وصدر هذا التهديد فى نفس الوقت الذى اعلن وزير المعارف بيانا قال فيه :

« ان وضع مدرسى التعليم الحر على درجات دائمة لا يزال موضع نظر الوزارة » .
ثم يدلى مسئول آخر بتصريح يقول فيه بان هذا المطلب لا يمكن تحقيقه من جهة وزارة المعارف ، وفى مواجهه كل هذا التخطى فى التصريحات والارتباك الذى اصاب المسؤولين فى

الوزارة ، اذاعت الجبهة بياناً قالت فيه :

« ان الجبهة تترى ان المسئولين يعد ان خيلهم الحق وأضعفهم ، واخذوا يلجئون الى الوان من التهديد والوعيد لم نسمع بها من قبل ولم يسمع بها سوانا ممن اضرربوا قبلنا .. ولماذا لم تقل الوزارة هذا الكلام لزملائنا مدرسي الاميري عندما امتنعوا عن التصحيح ؟ ولماذا لم نسمعه يقال لرجال البوليس وغيرهم (١) ؟ .

وعندما بدأت الوزارة في استخدام سلاح التفرقة بين المعتصمين ، اتخذت جبهة اتحادات مدرسي التعليم الحر خطة ذات شعبيين ، الاولى اذاعة بيان نشر في الصحف يحذر المدرسين من الاستماع او تصديق ايه اخبار لوبيانات لا تكون صادرة عن الجبهة المحطة لجميع الاتحادات ، وبذلك فشلت خطة الوزارة في استخدام اسماء بعض الضعفاء في اصدار بيانات انهزامية لا تعبر عن رأى المدرسين ، والثعبة الثانية لحطة الجبهة كانت ارسال ممثلين لها للاشراف على تنفيذ وثمان نجاح حركة الاعتصام ، فكان مندوب الجبهة في الاسكندرية يشرف على مدارس وفروع الاتحادات في الوجه البحري ، وكان مندوب الجبهة الذي ارسلته الى اسبوط يشرف على الحركة في الوجه القبلي كله .

وازاد هذا الصمود والنجاح الرائع ، استدعى وزير المعارف مندوبى جبهة التعليم الحر للمقابلة ، وكانت المقابلة جافة وحادة لدرجة ان الوزير هدد في اثانها بالاستقالة من منصبه ، ولما لم يصل مندوبو الجبهة الى اتفاق مع الوزير قرروا الاستمرار في الاعتصام ، وبذلك بدأ اليوم الخامس للاعتصام باتساع التأييد للحركة ، فهاجم طلبة معاهد التعليم الابتدائي - وهى التى كانت تخرج مدرسي التعليم الالزامى - هاجموا وزير المعارف فقرر غلق المدارس ورفعت سته منهم ، وبذلك انضم جزء من اهالى الطلبة الى تأييد حركة المدرسين .

ولما وجد اعضاء الجبهة ان موقف الوزير لا يميل الى الجد وتنفيذ المطالب ، اجتمعوا في هيئة مؤتمر (٢) وقرروا بالاجماع عدم الرجوع الى المستشار الذى احالهم الوزير اليه مرة اخرى ، كما قرروا ضرورة الاعتصام بالمدارس في جميع مناطق القطر حتى تجاب مطالبهم وعلى الاخص

(١) صوت الامة ١٧/١٢/٩٤٧ .

(٢) صوت الامة ١٩/١٢/٩٤٧ ص ٣ .

مطلبهم الاساسى وهو نقلهم من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة ، كما اعلنوا ان الجبهة لا يفت فى عضدهما تهديد ولا وعيد ولا يهملها نفى ولا تشريد ، وان مبدأها الذى تسيير عليه هو الذى تردده فى شعارها « مطلب لا يتجزأ - وتنفيذ بلا تسويق - واعتصام مستمر .

وقد اذاعت وزارة المعارف بياناً رسمياً بأنها قد قررت اعانة الفصول التى منحت بمصروفات فى العام الماضى وكلفت المناطق التعليمية بتنفيذ ذلك كما وافقت على تحويل مدارس النوعين الثانى والثالث الى مدارس من النوع الاول وان الوزارة قد قررت ايضا اعانة المدرسين الاداريين بالمدارس الحرة ، كما جاء فى البلاغ الرسمى ان وزارة المعارف كانت معنية بالتعليم الحر ورجاله ، وحققت جل مطالبهم واتخذت الخطوات الفعالة لتحقيق ما بقى منها بالطريقة الممكنة ، وتم ذلك كله قبل قيامهم بحركتهم الاخيرة ، والوزارة لاترى مبرراً لموقفهم الحالى وتدعومهم الى المبادرة بالانتظام فى عملهم ، وانتهى البلاغ بأن الوزارة قد رخصت لمديرى المدارس الحرة بان يعتبروا كل من لم يعد لتأدية واجبه والانتظام فى عمله حتى يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مستقبلاً ابتداء من يوم انقطاعه عن العمل وتعيين من يحل محله بالاتفاق مع مراقبى المناطق ^(١) . اما عن المطلب الرئيسى الذى اعتصم المدرسون من اجله وهو وضعهم على درجات دائمة ، فقد ردت الوزارة بأنه لا يتسنى اجابة ها المطلب لان معناه الغاء التعليم الحر وجعل التعليم كله اميرياً ، والوزارة تحرص على بقاء هذا النوع من التعليم .

ورغم ان بلاغ الوزارة يتضمن بالفعل اجابة عدد كبير من المطالب التى سبق ان تقدمت بها الجبهة ، الا ان الجبهة قد رأت فى عدم مساواة مدرسى التعليم الحر بمدرسى التعليم الاميرى من كافة الوجوه ما يستحق استمرار موقفها على ما هو عليه ، وعلقت الجبهة على بيان الوزارة ومقابلة الوزير لها ببيان مطول وجهته الى رجال التعليم الحر وانتهت فيه الى ان الوزارة تريد من وراء ذلك :

- ١- ان تسجل علينا انها كانت جادة من تلقاء نفسها فى بحث مطالبنا .
- ٢- ان تثير الراى العام ضمتنا .
- ٣- تعتمد الوزير ان يجعل سيف التهديد والتشريد سلطاناً على رؤوسنا طوال اجتماعنا به .

(١) صوت الامة ١٢/١٢/٩٤٧ ص ٥ .

٤- رفض معاليه ان يقطع على نفسه وعدا واحدا صريحا بأنه مسئول عن مطالبنا

وفى الوقت الذى كانت فيه الوزارة تعمل جاهدة على شق صفوف المعتمدين وتفتيت وحدتهم ، وخلق فقايعات من الاذئاب مناوئة للقيادة العامة للجبهة فى القاهرة ، حيث اجتمع وزير المعارف مع جميع نظار المدارس الثانوية والابتدائية الحرة وصدر بيان من النظار بعد ذلك يطلبون فيه من زملائهم العودة لاستئناف العمل ، فى نفس الوقت كانت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر توحده صفوفها وترسل مندوبين معتمدين منها للإشراف على الحركة فى الاقاليم ، وكانت عملية التأييد للحركة تمتد الى خارج نطاق رجال التعليم الحر لتشمل فريقا من المدرسين الحكوميين الذين اينوا مطالب اخوانهم المدرسين الاحرار واهابوا بجمعيه المعلمين وروابط المعلمين الحكوميين الاخرى ان تعلن تأييدها لقضية مدرسى التعليم الحر ، وكذلك ايد القضية خريجوا المدارس الصناعية ومطالبوا الحكومة بتحقيق مطالب اتحادات التعليم الحر ، كما قام طلبة الترجيحية والثقافة ومعاهد المعلمين الابتدائية وطلبة دار العلوم والمعلمين العليا بالتهديد بالامتناع عن الدراسة ^(١) .

وبالإضافة الى ذلك فقد رأت مدرسات وموظفات التعليم الحر ان ينشئن اتحادا خاصا بهن ليشتركن فى كفاح المعلمين الاحرار من أجل مطالبهم العادلة ، وارسل الاتحاد الوليد عنه مندوبتين فى جبهة اتحادات التعليم الحر واصدرت بيانا عن المطالب وموقف الوزارة منها .

وبينما كانت الحكومة تصعد موقفها ضد مدرسى التعليم الحر وتقوم وزارة المعارف باصدار بيان لجميع عمداء التفتيش بان يلاحظوا فى التعيين للاماكن الشاغرة بالمدارس الاميرية ان يكون المعينون ليسوا من المدرسين الذين فصلوا من المدارس الحرة بسبب امتناعهم عن العمل ، وارسلت الوزارة منشورا الى جميع المناطق التعليمية بوقف صرف مرتبات جميع المدرسين بالمدارس الحرة وعدم ارسال الشيكات الخاصة بهم لمدارسهم الا بعد موافاة المناطق باسماء المدرسين الذين سنصرف مرتباتهم واسماء الذين سيتقرر وقف مرتباتهم ^(٢) واستعانت الحكومة بنفر يعد على اصابع اليد الواحدة ممن لديهم استعداد لبيع ضماناتهم وزملائهم بل وانفسهم فى

(١) صوت الامة من ٢٠ الى ١٢/١٢/١٩٤٧ .

(٢) الكلمة ١٢/٢٣/١٩٤٧ ص ٢ .

سبيل نفع شخصى لكى يقوموا بترويج اشاعات من عودة المدرسين فى بعض المناطق الى اعمالهم ، ثم كتابة اخبار بذلك لبعض الصحف التى تسارع بنشرها وفقا لخطة موضوعة فى محاولة لافشال اضراب المدرسين واعتصامهم .

وفى مواجهة ذلك صمّنت جبهة اتحادات التعليم الحر من كفاحها ، فقامت مجموعة كبيرة من المدرسين الذين وفدوا الى القاهرة من مختلف مناطق القطر ، فقاموا بمظاهرة سارت فى شوارع القاهرة حتى ساحة الملك فى مابدين ثم الى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ووزارة المعارف^(١) وتطور الاسلوب من مظاهرة تمر على المسئولين فى الحكومة الى وفود من رجال التعليم الحر فى مختلف مناطق القطر تقوم بزيارة دور الصحف ومقابلة المسئولين فيها وشرح القضية لهم ومطالبتهم بالوقوف الى جانبها ، ومن امثلة ذلك قيام وفد تمثل مديريات اسوان وقنا وجرجا واسيوط والمنيا وبني سويف وطنطا والزقازيق وبور سعيد والاسكندرية بزيارة دار جريدة صوت الامة تاركين مدارسهم ومصممين على الا يعودوا الى العمل حتى تجاب مطالبهم^(٢) .

وتطور العمل ايضا فى جبهات التعليم الحر بالاقاليم فاخذت كل منها تصدر بيانا باسمها تتمسك فيه بقيادة الجبهة العامة فى القاهرة ، وتستتكر موقف الحكومة ومن يعملون لمفصمتهم الشخصية مع تكتيب ما كانت تنشره بعض الصحف من عودة المدرسين وخاصة فى الاسكندرية الى العمل ، وكان ضمن ذلك حديد من البيانات التى اصدرتها جبهة مدرسى التعليم الحر بالاسكندرية والتى كانت تنشر فى الصحف بصفة شبة مستمرة ثم ذلك البيان الذى نشر من وكيل اتحاد منطقة ميت غمر والذى اطن فيه باسم الاتحاد القرارات التالية :-

- ١- استنكار موقف نظار القاهرة ازاء قضيتهم .
- ٢- تأييد الجبهة العامة فى جميع ما تتخذه من قرارات .
- ٣- التمسك بالاعتصام التام حتى تجاب مطالبهم العادلة .
- ٤- الاحتجاج الصارخ على تهديدات الوزارة .
- ٥- انتداب وفد يمثل اتحاد منطقة ميت غمر وزفنى وضواحيها للسفر الى القاهرة^(٣) .

(١) صوت الامة ٩٤٧/١٢/٢٣ ص ٢ .

(٢) صوت الامة ٩٤٧/١٢/٢٢ ص ٢ .

(٣) صوت الامة ٩٤٧/١٢/٢٣ .

٦- شكر الصحافة الحرة وخاصة صوت الامة والكتلة لوقوفها النبل من قضيتنا .
واذا كنت قد اطلت في الحديث عن حركة اضراب واعتصام رجال التعليم الحر فذلك لانهم
كما سبق ان قلت كانوا اكثر فئات المدرسين وقوماء تحت مطرقة الظلم المزبوج من اصحاب
المدارس ووزارة المعارف ، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين تمركزوا للحصول على حقوقهم ، ولكن
كان هناك ايضا مدرسو التعليم الصناعى ورجال دار العلوم بوزارة المعارف العمومية الذين
اداعوا بانهم قد قرروا الاضراب العام ودعوا لمقد جمعية عمومية لتنفيذ الاضراب واخيرا كان ذلك
المؤتمر العام الذى عقده رجال التعليم على اساس توحيد الكلمة والمساواة بين مختلف طوائفهم
واتخذوا القرارات التالية ^(١) : -

١- تطبيق كادر رجال القضاء على رجال التعليم .
٢- ترقية كل من قضى ٤ سنوات الى الخامسة ومن قضى ٨ سنوات الى الرابعة ومن قضى ١٢
سنة الى الثالثة بحيث يوضع كل موظف فى الدرجة التى يستحقها غير مقيد بالدرجة التى
يشغلها .

٣- المساواة بين وزارة المعارف ووزارات الحكومة المختلفة فى نسبة التنسيق .
٤- ان تكون الترقية حتى الثالث بالاقدمية المطلقة دون قيد او شرط .
٥- الدرجات الثانية والاولى ومدير عام يرقى اليها من يشغل وظيفتها بصرف النظر عن درجته
الحالية .

٦- تثبيت الموظفين الذين لم يشبوا مع حساب مدة التعليم الحر .
٧- صرف بدل تفرغ للمهنة للمدرسين وبدل تفتيش للمفتشين وبدل تمثيل لانتظار المدارس
ويكلائها .

٨- ركوب المدرسين بالدرجة الاولى .
٩- تعليم ابناء المعلمين مجانا فى جميع مراحل التعليم .
١٠- تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتسوية حالة خريجي الفنون الجميلة قبل عام ١٩٢٧ .

- ١١- لايحق المدرس في درجة اقل من السادسة مادام يحمل مؤهلا متوسطا .
١٢- ضرورة نظر مشروع نقابة المعلمين في النوبة البرلمانية العالية .
١٣- انعقاد المؤتمر في السابعة من مساء ١٤٨/٢/٢٩ للتقرر فيما تم
وتألفت لجنة تمثل خريجي جميع المعاهد المختلفة للإشراف على تنفيذ هذه القرارات ورفعها لوزير
المعارف ورئيس الحكومة .

وهكذا تطورت حركة المدرسين الى حركة عامة تشمل كل فئاتهم وتطورت مطالبهم
المحدودة الى مطالب ذات اثر كبير على مستقبل حياتهم ماديا وادبيا وكانت ممارستهم للكفاح
وحصولهم على كثير من الحقوق نتيجة هذا الكفاح وتكتلهم خلف قيادتهم العامة والاجماع الذي
نظ به الاضراب والاعتصام ووحديتهم الصلبة التي فطنت كل محاولات تقطيعتها ، ومناصرة الطلبة
والمرأى العام لهم ، وكان كل ذلك هو السلاح الذي حقق لهم ما تحلق من مطالب والى كل
قرارات الفصل والتشريد والعقوبات التي اتخذتها الوزارة بحق بعضهم .

وبدخول رجال الازهر الى طلبة الصراع ، فقد امتنع مدرسو المعاهد الدينية عن تصحيح
اوراق امتحانات الدور الاول في شهر يونيه ١٩٤٧ حينما علموا ان الامراء تلعب دورا في توزيع
درجات التنسيق وطالبوا بتسوية حالتهم بحالة زملائهم الذين كانوا في التعليم الحر ونقلوا الى
التعليم الاميرى ووضعوها على الدرجة الخامسة .

وفي يناير ١٩٤٨ قرر مدرسو المعاهد الازهرية الامتناع عن العمل وبملازمة معاهدهم الى
ان تجاب مطالبهم فتمطلت الدراسة في معاهد القاهرة والاسكندرية وشبه المدن والقرى
وبمياط وقنا وطنطا ، واصدرت ادارة الازهر قرار بتعطيل الدراسة ، ثم اصدر علماء معهد
الزقازيق بيانا حددوا فيه مطالبهم وهي :-

- ١- سرعة البت في تحقيق المساواة بين مدرسي الازهر ومدرسي وزارة المعارف في التنسيق .
٢- تطبيق كادر رجال القضاء على مدرسي الازهر والمعاهد الدينية اذ لا معنى للفرقة بين
خريجي المعهد الواحد .

٣- حساب مدة التخصص بانواعه في القمية الدرجة اسوة بعماهو متبع في الجامعة المصرية وقد
وقع على هذا البيان ٤٥ من علماء معهد الزقازيق كما تضامن مدرسو معهد الاسكندرية

ومعهد دمياط مع باقى مدرسى المعاهد الدينية ^(١) .

وعلى اثر اتساع الحركة استدعى وكيل الازهر مندوبين عن جميع المعاهد الدينية للتفاهم معهم فى قضيتهم ، وفى نفس الوقت تقدمت رابطة موظفى الحكومة الازهرين من حملة ثانوية الازهر بطلب مساواتهم بحملة المعلمين الثانوية فى الكادر والصلوات وقرروا رفع دعوى امام مجلس الدولة ^(٢) .

وفى يوم ١٢/١/١٩٤٨ نشر بيان فى الصحف صادر من شيخ الازهر بدعوة مدرسى الازهر الى العودة لعمالهم ، وقد جاء فى البيان انه سوف يبذل جهده لتحقيق مطالبهم وأمانهم ثم قال : « اما من تحدث نفسه بالخروج على النظام او اثاره الشغب والفوضى فى نور العلم بعد هذا النصح فلن تأخذنى فيه شفقة او رحمة ، وليطم جميع القائمين بالعمل فى الازهر وكتلياته ومعاودة انهم مسئولون عن تنفيذ القوانين واللوائح واسأل الله جلت قدرته ان يوفقنا جميعا لما فيه رفعة الاسلام والمسلمين وتحقيق الخير للأزهر وللأزهريين فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول ايده الله ورعاه وأعزه به الدين » .

ولم تكن اضرابات المدرسين معزولة عن اضرابات الطلبة الذين كانت اضراباتهم مرتبطة بمطالب الخريجين وخاصة فى المدارس الفنية ، وقد اينت بالتفصيل فى غير هذا المكان كيف تضامن طلبة المدارس الصناعية مع خريجيهها ، وازيف هنا فقط إشارة الى بعض التحركات ، فقد امتنع طلبة المعلمين الاولى وطلبة الزراعة بالمنصورة وطلبة دار العلوم واعتصموا بمدارسهم وطلبة الزراعة المتوسطة بالمنيا وقد اضرىوا عن الطعام وطالبات المعهد العالى للفنون اللاتى تقرر حرمان ٣١٨ منهن من الدراسة وطالبات التمرىض بالقصر العينى وطلبة الزراعة بمشتهر وطالبات الفنون بالفيوم وطلبة التجارة بالمنصورة ^(٣) ، وكان اقوى تلك التحركات عقد مؤتمر عام لطلبة المدارس الصناعية فى القطر كله وقد عقد المؤتمر بمدينة طنطا وتقرر فيه رفع المطالب للجهات المختصة التى تتخلص فى تغيير اسم المدارس الى ثانوية صناعية وفتح البنك الصناعى وفتح

(١) صوت الامة ١٨/١/١٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١٩/١/١٩٤٨ ص ٥ .

(٣) صوت الامة ٢٤ الى ٢٧/١٢/٤٧ ص ٣ .

المعهد العالي للهندسة امام الخريجين بدون قيد او شرط وفتح الدراسات التكميلية الليلية واستنكار الاتجاه الى رفع نسبة النجاح الى ٧٠٪ من مجموع الدرجات والملاء للسنة التمرينية وضم الخريجين الى نقابة المهن الهندسية ومنحهم لقب مساعد مهندس وغيرها من المطالب (١) .
واما مدارس التجارة فقد تقدم مندوبو طلبتها بمطالب تتفلس في زيادة مدة الدراسة التكميلية الى ٣ سنوات يمنح بعدها الخريج البكالوريوس وتعين خريجي التجارة بالدرجة السابعة وان يكون للخريجين الحق في الالتحاق بكلية التجارة والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية (٢) .
ويلاحظ هنا ان فئات الطلبة السابق ذكرها كلها من مدارس منتهية الدراسة وتنتهي بديبلومات يخرج حاملوها الى الحياة العملية مباشرة ، ولم يكن بينهم وبين ان يصبحوا خريجين الاقليل من المشهور ، لهذا كانت مطالبهم مطالب خريجين في عمومها . ونظرا لاتساع حركة اضرابات الطلبة وانتقال عواها عن طريق نشر الصحف وخاصة المعارضة لمطالب الخريجين وتحركاتهم وتحركات الطلبة للتضامن بشكل ازعج الحكومة الامر الذي دعا النائب العام الى اصدار لفت نظر للصحف في بيان جاء فيه (٣) .

« يعيد النائب العام ما سبق ان نه اليه حضرات رؤساء تعزيز الصحف والمجلات من ان القانون يعاقب على نشر مايمتبر تحريضا او تشجيعا لطلبة المدارس والكليات ومختلف معاهد التعليم على القيام بمظاهرات او امتناع عن تلقي الدروس الى غير ذلك مما ينهى عنه القانون ، وذلك ازاء ما لوحظ من ان بعض الصحف قد تعرضت لمثل هذا النشر الممنوع ، واستتر بعضها وراء عبارات مختلفة وهو في ذلك يلفت النظر الى ان النيابة العامة لاتستطيع الاغفاء عن اخذ سبب مخالفتهم للقانون باحكامه » .

لقد كانت اضرابات المدرسين من معالم الكفاح الاقتصادي لفئة واسعة من المواطنين في سبيل تحسين اوضاعهم . وفي رايي انها كانت انعاسا لتحركات الطبقة العاملة المصرية واضرابات واعصاماتها ، وقد يجد القارئ فيها والباحث بعض الدروس .

(١) صوت الامة ١٨/١/٩٤٨ ص ٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكتلة ٢/٢/٩٤٨ .

اضراب المهندسين

فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٤٧ تازم الموقف بين المهندسين والحكومة بسبب تسويقها فى اجابة مطالبهم ، ويقصد بالمهندسين هنا اولئك الذين يعملون فى وزارات الحكومة ومصالح وهيئات حكومية والذين كان الجزء الاكبر منهم يعمل فى وزارتى الرى والاشغال العمومية ، ولم يشترك المهندسون العاملون فى شركات ومؤسسات القطا الخاص فى اضراب و المهندسين ، ان كانت المطالب التى تقدم بها المهندسون قد اشتملت على بند خاص بالعلاقة بين اعضاء نقابة المهندسين والشركات والمقاولين وهو مطلب نقابى فى الاساس واهم بنود المطالب (١) -١ اعتماد وتطبيق كادر المهندسين المقدم من النقابة والذى يسوى بينهم وبين رجال القضاء والنيابة فى الحال والمستقبل .

٢- التصريح لاهضاء النقابة الموظفين بالحكومة بالاشتغال فى الاعمال الحرة فى وقت فراغهم واعطاء بدل تفرغ لمن لا تسمح طبيعة عمله بذلك .

٣- تعميم بدل الانتقال الثابت بدون قيد ولا شرط لجميع اعضاء النقابة فى سائر المصالح الحكومية مع صرف بدل سفر ومنع اجر اضافى لمن يشتغلون اكثر من ساعات العمل المقررة .

٤- تنظيم العلاقة بين اعضاء النقابة والشركات والمقاولين واصدار عقد العمل المشترك .

وكان المدرسون قد عقدوا اجتماعا لجمعيةهم العمومية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ وقرروا فيه متضامنين ان يقوموا بالاضراب عن العمل مع تقديم استقالات جماعية ، وحضر هذا الاجتماع نحو الف ومائتى مهندس من جميع شعب الهندسة ، كما قرروا ارسال خطاب الى وزير الاشغال بانهم قرروا التخلي عن عملهم ابتداء من اول يناير ١٩٤٨ اذا لم تجب مطالبهم ، فاذا مضى اسبوع من التاريخ المذكور ولم تجب المطالب فانهم يرجون اعتبار خطابهم بمثابة استقالة منهم جميعا من العمل فى الحكومة .

وفى اول يناير ١٩٤٨ نفذ قرار اضراب المهندسين فى جميع انحاء البلاد ، وفى نفس اليوم نشر بيان من مهندسى الرى جاء فيه (٢) انهم لم يعودوا يقبلون مساومة او تسويقا فى اجابة

(١) صوت الامة ٩٤٨/١/٤ ص ٥ .

(٢) الكلمة من ٩٤٧/١٢/٢٧ الى ٩٤٧/١/٥ .

مطالبهم ، اما تلك الاشاعات الهدامة التي اعتاد أن يديرها الانذاب لتعطيم وحدة المهندسين فلن ترد الا الى صدور اصحابها مصحوبة باحتقار وازدراء جميع المهندسين ، واما اولئك الافراد القلائل الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تعطيم الاضراب نظير اجر شخصي يقبضونه من علاوات وترقيات فلن يمكنهم تحقيق مآربهم .

وعقد مهندسو الري اجتماعا يوم اول يناير ١٩٤٨ وقررا فيه تصميمهم على الاستمرار في الامتناع عن العمل مع عدم ذهابهم الى مكاتبتهم ، وانه لا يوجد الاسبيل واحد لعودتهم الى العمل وهو اقرار مطالبهم اولا على الا يكون قرار العودة الا باجماع عام من مهندسي الري تدعو اليه لجنة المندوبين بعد اقرار مطالبهم ، كما قرروا عقد اجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٨ يناير ١٩٤٨ بنقابة المهن الهندسية بالقاهرة يحضره جميع مهندسي الري ، وبعد ذلك ذهب وفد من المهندسين الى وزارة الاشغال حيث سلموا المسؤولين استقالاتهم الاجماعية ، ورفض الوفد مقابلة الوزير قائلين انهم لم يأتون للتفاوض ولكن لتبليغ القرارات التي اتخذها مهندسو الري في اجتماعهم ^(١) .

وعقد بعد ذلك اجتماع يوم ٤ يناير بنقابة المهندسين شهده حوالي ٣٠٠ مهندس من مختلف الجهات والاقاليم كما حضره بعض كبار موظفي ومفتشي الري ومفتشي العموم بالوجة البحرية وبحر يوسف ومفتش عام ضبط النيل ومفتش مشروعات مصر الوسطى ومفتش ري النيل بالقناطر وغيرهم من مفتشي الاقاليم وحضر هذا الاجتماع ايضا نحو ٢٠٠ من طلبة كلية الهندسة المضربين عن الدراسة تضامنا مع المهندسين ، وقد قوبل الطلبة عند دخولهم قاعة الاجتماع بتصفيق متواصل ^(٢) ، ولقد كان هذا الاجتماع وما تم فيه تعبيرا حقيقيا عن فكر المهندسين ، وكانت وقائعه دليلا على مايدور في اوساط واذهان المهندسين :

- فقد حمل المهندسون في الاجتماع حملة شعواء على اولئك الافراد الخونة الذين يحاولون الدس والتفرقة بين صفوف المهندسين لقاء اجر بغيض استثنائي يفتق عليهم دون زملائهم المتضامنين ، وهتف المجتتمعون بسقوط الخونة والمرتشين .

(١) صوت الامة ١/٢/٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١/٥/٩٤٨ ص ١ .

- اعرب المهندسون عن شكرهم للصحف والصحفيين الذين ازروا قضيتهم ووقفوا بجانبهم
- قدم في الاجتماع اقتراح بتأجيل الاضراب مادامت الحكومة قد بدأت تسلم بمطالب المهندسين
ولكن هذا الاقتراح هوجم بشدة ثم رفض وتقرر استمرار الاضراب
- القى عبد العظيم ابو العطا كلمة في الاجتماع قال فيها (١) :

« ان الفضل الذي لاقتة الحكومة في قضيتنا الوطنية استمر اثره الى قضية المهندسين ،
ولكن المهندسين ان يعالجوا قضيتهم بالاسلوب الفاضل الذي عالجته به الحكومة قضية الوطن وهو
المفاوضات والمساومات ، بل سيعالجونها بالعمل الحاسم الذي لابد ان يؤدي في النهاية الى تحقيق
المطالب ، وكما ان اجتماع الشعب واتحاده هو الوسيلة الوحيدة لاستخلاص حقوقنا من ايدي
الانجليز فكذا مطالبنا العادلة ان تتحقق مالم يستمر اتحادنا ونضالنا في سبيلها » .

- قال مندوب الطلبة في الكلمة التي القاها في الاجتماع « .

« ان زملاؤنا يشربون بسبب عجزهم عن سداد المصروفات الباهظة المفروضة علينا . فهل
يرضيك هذا ؟ .. ان قضيتكم تهتمنا كما تهتمكم تماما لاننا بعد شهرين سنشارككم السراء
والضراء ، وكما نعمل في الدراسة على اعداد انفسنا كمهندسين يجب ان نشارككم الكفاح في
سبيل اعداد حياة تليق بالمهندسين » وهكذا انتقل الطلبة مطالبتهم الماثل قبل للتخرج مع مطالبتهم
الاجلة بعد التخرج .

- حاول كبار الموظفين تهدئة الموقف وتأجيل الاضراب ، فقام صفار المهندسين بحملة جديدة
عليهم واتهموهم انهم طاموا اهملوا مطالب المهندسين . وفي هذا الصدد قال المهندس شعوت
: « بكل وضوح يومئذ بيننا معسكران ، معسكر يدعو الى انتهاء الاضراب ، ومعسكر يدعو الى
استمراره اما من يدعو الى انتهائه فهم كبار المهندسين الشبعتين الذين يسهل عليهم بل هم على
استعداد لطاعة الحكومة ، اما الباقون وهم الاغلبية العظمى من المهندسين فهم صفار المهندسين
الذين يقع عليهم العبء وكل العناء وكل الشقاء وكل التعب . وهم من يعملون ولا يجازون واما اولئك
فهم الذين لا يعملون ويغالون كل شيىء . فلا تندعشوا اذا طلبوا منكم العودة الى العمل ، ولا
تندعشوا اذا ما تنكروا لمطالبكم ولا تندعشوا اذا ما قام منهم مفتش رى الهيئة داعيا لتعطيل

(١) المرجع السابق .

حركتنا خارجا على اجماعنا نظير ثمن كلكم تعرفونه^(١) .

- وقف مدير مكتب الوزير ليؤكد انه يعرف من البيانات والمعلومات ما يجعله يؤكد للمهندسين تأكيداً قاطعاً بان مطالبهم ستتحقق خلال بضعة ايام ، وتقدم باقتراح نواش مناقشة طويلة وبعدها اتخذ القرار التالي^(٢) :

« قررت الجمعية العمومية لمهندسي الري التي عقدت اليوم بدار جمعية المهندسين الملكية تأجيل قرار الاستقالة والتخلي عن العمل الى يوم ١٥ يناير ١٩٤٨ نزولاً منهم على طلب معالي وزير الاشغال العمومية ، وبعد اطلاعهم على التصريحات التي اولى بها دولة رئيس الوزراء وتفويض مجلس الوزراء لمعالية لحل قضيتهم بما يحقق مطالبهم على ان تتمتع الجمعية العمومية في الساعة العادية عشرة من صباح الجمعة الموافق ١٦ يناير للنظر فيما وصل اليه تحقيق المطالب وتقرير الخطوات التالية في ضوء ما يتم ، وعلى ان تكون لجنة المنوبين على اتصال دائم برجال الوزارة للاطلاع على نتيجة الخطوات ولاخطار زملائهم اولاً بأول » .

- على اثر انفضاض الاجتماع اجتمعت لجنة المنوبين للمهندسين من جميع المصالح والجهات والاقاليم وانتخبت من بينها لجنة مصفرة تكون حلقة الاتصال بينهم وبين الوزارة في متابعة مطالبهم ، كما زودتهم بالمطالب التي يجب ان يتمسكوا بها واعضاء هذه اللجنة المصفرة هم المهندسون : محمد مراد - محمد رياض - نجيب فهمي سعيد - نادر سنبل - علي الزينبي .
- وكما هي العادة ، باشرت الحكومة منذ بداية حركة المهندسين باتهامهم بالشيوعية ، وبهذه المناسبة فقد نشرت الصحف المصرية عن حملة الشيوعية وقضيحة البوليس السياسي المصري مشيرة الى ما نشرته جريدة النبلي ويكر الانجليزية من ان الحكومة المصرية قد عقدت العزم على القيام بحملة جديدة ضد الشيوعية واجتمع سليم زكي حكمدار العاصمة وعبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية لوضع خطط هذه الحملة ، وبعد ذلك نشرت الصحف المصرية ايضاً نياً القبض على عشرة يروجون للشيوعية^(٣) ، وهو ما يؤكد صدق تنبؤ الجريدة الانجليزية ويؤكد ايضاً التجهاء الحكومة لوضع كل من يناضل يشرف سياسياً او اقتصادياً

(١) صوت الامة ١/٥/١٩٤٨ ص ١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) صوت الامة ١١/٣٠/١٩٤٧ ص ٣ .

تحت مفرقة الاتهام بالشوعية .

وإذا كان مهندسو الري هم الذين تولوا قيادة حركة الكفاح من أجل مطالب المهندسين ، إلا أنهم في حقيقة الأمر كانوا يمرون عن الرأي العام للمهندسين في جمع القطاعات ، ولم يقتصر تلييد الحركة على طلبة كلية الهندسة فقط ، وإنما تعداه ليشمل تأييدا عمليا من مختلف شعب المهندسين في وزارات الحكومة ومجالسها سواء بالبرقيات أو بالرسائل التي أرسلت إلى المسؤولين والصحف ومنها :

« المهندسون والمهندسون تحت التعرير والمهندسون المساعدون من مختلف الشعب بجميع مصالح الحكومة أعضاء نقابة المهن الهندسية المجتمعون في طنطا يعلنون أن مطالب زملائهم مهندسي الري هي نفس مطالبهم ويرجون تحقيقها كاملة للجميع دون أي تفرقة وفي أقرب فرصة ، ويؤكدون أن مطالب جميع المهندسين وحدة لا تقبل التجزئة ، وسيخطر المهندسون بكافة طوائفهم إلى الامتناع عن العمل إذا أهملت الحكومة مطالبهم ^(١) .

« تضامن مهندسو مصلحة المبانى مع زملائهم مهندسي الري وقدموا للمسؤولين مطالبهم التي لا تخرج في جوهرها عما سبق ذكره ، وقرروا عقد جمعية عمومية غير عادية خلال شهر مارس القادم للنظر فيما يتم تنفيذه من تلك المطالب .

« قابل وفد من مهندسي مصلحة الطرق والكبارى ومهندسي السكك الحديدية والموانى والمنائر وزير المواصلات يوم ٤ يناير وأيدوا زملائهم مهندسي الري مع طلب مساواتهم بهم لاسيما وأنهم أبناء مدرسة واحدة .

« قدم مهندسوا مصلحة المبانى ومصلحة التنظيم ومصلحة المخابر والميكانيكا والكهرباء إلى وزير الأشغال مذكرة بمطالبهم التي تتفق مع ما سبق ذكره مع إضافة عدم التفرقة بين مهندسي الري وباقي المهندسين في توزيع الدرجات ثم قدموا لوكيل الوزارة استقاله جماعية من مهندسي مصلحة المبانى ابتداء من يوم ١٠ يناير إذا لم تجب مطالبهم

« رفع المهندسون خريجو الفنون والصناعات والفنون التطبيقية بمصلحة الطرق والكبارى مذكرة

(١) صوت الأمة ١٢/١٨/٩٤هـ .

الى وزير المواصلات يشكون فيها من الغبن الواقع عليهم وقد حددوا ثمانية مطالب وامهلوا الحكومة اسبوعا لاجابتها والا امتنع طلبة تلك المدارس عن الدراسة وامتنع الخريجون عن العمل .

* تضامن مهندسو بلدية الثغر - الاسكندرية - مع زملائهم مهندسى الري والمصالح الهندسية وقرروا الاجتماع يوم ١٧ يناير لاتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء مايسجد .

* تقدم مهندسو الجيش المصرى بذاكرة تحتوى مطلبين خاصين بهم وهما : -

١- تعديل اقدمية جميع الضباط المهندسين وتطبيق المبدأ الاساسى وهو مساواتهم بزملائهم خريجي الكلية الحربية الحاصلين معهم على البكالوريا فى عام واحد مع استبعاد سنوات الرسوب .

٢- تثبيت العالوة الفنية للمهندسين مع مساواتهم ببديل التفتيش الذى يستولى عليه زملائهم المهندسون بالمصالح الحكومية الاخرى^(١) .

* توج ذلك التأييد باجتماع مجلس نقابة المهن الهندسية يوم ١٩٤٨/١/٨ والذى حدد الخطوات العملية التى ستتخذها النقابة لتحقيق المطالب التى اقترتها الجمعية العمومية يوم ١٩٤٧/١٢/٢٦ ، وقرر المجلس عقد جلسة استثنائية يوم ١٤ يناير للاطلاع على نتيجة عمل اللجنة التى شكلها لمقابلة وزير الاشغال ورئيس الوزراء ادراسة لموقف فى ضوء ما يتم .

* امتنع مهندسو وموظفو المساحة عن العمل فى كثير من بلاد القطر فتمطلت مصالح الجمهور وضجّ الاهالى بالشكوى ، وقد بدأ الاضراب الذى شمل نحو ١٢٠٠ مهندس وموظف يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ .

* قدم المهندسون المعماريون بمصلحة المبانى الاميرية من حملة قسم العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا استقالاتهم من عملهم بوزارة الاشغال وارسلوا للصحف بانهم سبق ان تقدموا بشكاوى عدة من اجل مطالبتهم اينتهم فيها المصلحة واحتجت من ناحيتهم نقابة المهندسين^(٢) .

كان من الطبيعي ان يستعد المهندسون لما بعد انتقضاء المهلة التى منحوها للحكومة كما

(١) صوت الامة ١٠/١/١٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ٢٥/١/١٩٤٨ ص ٣ .

سبق بيانه ، ولهذا اذاعت لجنة المنوبين فى يوم ١٣/١/٩٤٨ دعوة لاجتماع المهندسين جميعهم صباح الجمعة ١٦ يناير ، واجتماع مهندسى الرى قبلها فى مساء الخميس ١٥ منه بجمعية المهندسين الملكية للنظر فيما وصلت اليه مطالبهم ، ونرجو اللجنة من جميع مهندسى الرى عدم التخلف على ان يجتمع مندوبوا تقاتيش الرى فى الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس .

وفى يوم ١٥/١/٩٤٨ عقد اجتماع حضره ما يزيد على ٣٠٠ من مهندسى الرى الموجودين بالقاهرة مع من قدموا من الاقاليم وعرض فى الاجتماع ما اتخذته وزارة الاشغال خطوات فى سبيل تحقيق مطالبهم ، وقد ثار المهندسون واعترضوا على ما قدمته وزارة الاشغال باعتباره حلا عاجز وهم لا يقبلون انصاف الطول .. ولتوضح ذلك :

طلب المهندسون ترقية	٨١	الى الدرجة	الخامسة	فاقرت الحكومة ترقية	١٠ فقط
طلب المهندسون ترقية	١٥٣	الى الدرجة	الرابعة	فاقرت الحكومة ترقية	٦٩ فقط
طلب المهندسون ترقية	١٣٥	الى الدرجة	الثالثة	فاقرت الحكومة ترقية	٥٠ فقط
طلب المهندسون ترقية	٥٦	الى الدرجة	الثانية	فاقرت الحكومة ترقية	٢٤ فقط

واعلن مهندسو الرى انه خير لهم ان يصرموا جميعا من الدرجات على ان تعبت هذه الدرجات القليلة بوجنتهم وتضامنهم وصمموا على اصدار القرارات التالية ^(١) :

١- ان الحل الذى وصلت اليه الادارة لا يرفع الغبن الجاثم على صندوق مهندسى الرى بالدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وهم مصممون على مطالبهم السابق تقديمها لوزارة الاشغال .

٢- لكى لا يبدو مهندسو الرى فى مظهر المتعنت فقد قرروا امهال الحكومة لغاية ٦ فبراير ١٩٤٨ وهو التاريخ الذى تقرر لعقد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية لاعادة النظر فى اقرار مطالبهم العادلة .

٣- يعلن مهندسو الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فى المطالب العامة وفى تنفيذ القرارات التى يتخذونها بالاشتراك معهم فى اجتماع باكر .

(١) صوت الامة ١٦/١/٩٤٨ ص ٥ .

وقد حاول بعض كبار الموظفين جمع توقيعات ممن ومنوا بالدرجات لشكر الوزير فلم يفلحوا الا في جمع عشر توقيعات فقط .

وفي يوم ١٦ يناير عقد الاجتماع بدار نقابة المهن الهندسية وحضره اكثر من الف من مهندسي جميع المصالح والمفروع الهندسية في جميع انحاء القطر ، وفي بداية الاجتماع وقف المهندس محمد صقر عضو مجلس النواب وعضو النقابة وقال ان رئيس الوزراء قد صرح له بان يعلن على المهندسين الاتي (١) :-

- ١- عدم معانته في انشاء درجات لاهضاء النقابة الذين يعملون باليومية .
 - ٢- عدم معانته في انصاف من اغفلهم التنسيق من خريجي الفنون والصناعات .
 - ٣- عدم معانته في تطبيق ما عمل لمهندسي الري على زملائهم في المصالح الاخرى .
 - ٤- عدم معانته في صرف بدل التفتيش في جميع المصالح بالشروط المقررة سواء من حيث مرور الموظف عددا من الايام في كل شهر او العمل ساعات اضافية .
 - ٥- اما بخصوص اول مربوط الدرجة وياقي القواعد الخاصة بالتحلل من الكادر العام فقد صرح دولته بانه لا يمكن ان يقطع فيها برأى قبل ان تدرس دراسة كافية وتخصى تكاليفها .
- وقد اعلن المتكلمون في الاجتماع عن استيائهم من موقف الحكومة ، واعلن المهندس شعثوت باسم مهندسي الري تضامنهم مع باقي اعضاء النقابة فهم جميعا يعلمون ان المطالب لا يدفعها الى التحقيق عدالتها او تفاهتها ، ولكن تحققها فقط قوة المطالبين بها واتحادهم وان يكون مهندسو الري عنصرا منشقا في النقابة كما حاول ان يظهره بعض المفرضين .
- وقد ظهرت في الاجتماع وحدة المهندسين بغض النظر عن مؤهلاتهم وهي النعمة التي استغلها المفرضون لاثارة الخصومة بين المهندسين .

وقد اخص المهندس فائق سمعان احساس المهندسين في كلمات عندما فقال في الاجتماع :
لماذا يكون كبش الفداء دوما لتفادى تضخم الميزانية هو مطالب صفار الموظفين ؟
ولماذا لا تضاعف الحكومة الضرائب على الثروات الكبيرة والتي يستخر المهندسون وسائل

(١) صوت الامة ٩٤٨/١٧ ص ٥ .

الموظفين لخدمة اصحابها وخدمة ممتلكاتهم وشركاتهم ؟ (١)

ورغم استمرار الاجتياح فى الحماس العاصف الذى بدأ به ، الا ان ما اعلنه عضو مجلس النواب على لسان وزير الوزراء وهو فى حقيقته اجابة للغالبية العظمى من مطالب صغار المهندسين ، بجوار ان مهندسى الرى قد حصلوا على حقوق اصبحت المساواة معهم فيها مطلباً اساسياً لباقي المهندسين ، اقول رغم استمرار حماس الكلمات الا ان ما اقر رئيس الوزراء من حقوق المهندسين قد فعل فعله فى تهبيط الحماس فى داخلية كل مهندس شعر بانه قد اخذ شيئاً ولهذا راينا الاجتماع ينتهى بنتيجة لا تتفق مع الجو العام الذى سادة اذ انه انتهى باتخاذ القرارات التالية :-

- ١- تأييد قرار مجلس النقابة بمقد جمعية عمومية غير عادية للنقابة فى يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ .
- ٢- تكليف مجلس النقابة باجراءات لجان الاقاليم والمصالح وانماها قبل يوم ٢٦ يناير حسب نص اللائحة الداخلية .
- ٣- يستنكر المجتمعون المحاولات المبذولة للتفرقة بين فئات المهندسين الثلاثة ويطلبون من معالى وزير الاشغال العامة سرعة اعتماد قرارات النقابة المرفوعة الية والخاصة بقيد المهندسين والتى وافق عليها المجلس الاعلى للنقابة بعد تصديق مجلس الشعب ، ويؤكدون ايضاً تمسكهم بان تكون معاملة اعضاء النقابة بفئاتهم الثلاثة معاملة متساوية .
- ٤- مطالبة وزير المعارف ووزارة رئيس الحكومة سرعة البت فى مذكرة اعضاء النقابة خريجي الفنون والصناعات بخصوص الدرجة التى يعينوا بها .
- ٥- الامتناع عن العمل ابتداء من يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ مالم تجب هذه القرارات والمطالب السابق اصدارها من الجمعية العمومية للنقابة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ واجتماع يوم ٥ يناير ١٩٤٨ .
- ٦- لا تكون العودة للعمل الا بقرار تصدره الجمعية العمومية فى اجتماع غير عادى .
- ٧- ابلاغ هذه القرارات لمجالس النقابة وتكليفها بالعمل على تنفيذها قبل يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ . (٢)

(١) المرجع السابق .

(٢) صوت الامة ١٧/١٤٨/٩٤٨ ص ٥ .

وعندما عقد اجتماع الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٨ فبراير ١٩٤٨ وحضره حوالي ١٥٠٠ مهندس ، تركّز الجهد الأكبر في الاجتماع على الانتخابات لمنصب النقيب الذي فاز به عثمان محرم باشا بأغلبية ٩٢٢ وكان فوزه يعتبر نصرا كبيرا لحزب الوفد ، مقابل ٤٣٤ صوتا حصل عليه منافسه حسن سعيد ، واكتفى المجتمعون فيما يتعلق بالمطالب بإصدار قرار بإعطاء الحكومة مهلة إلى ١٥ مارس لتحقيق المطالب وإلا قام المهندسون بالامتناع عن العمل^(١) .

وحدث ما يعتبر خطوة للوراء بالنسبة لمركبة المهندسين فيما قبل الجمعية العمومية ، إذ أن النقيب بعد انتخابه قد طلب من الشعبة الميكانيكية للمهندسين تأجيل تنفيذ قراراتها التي سبق أن اتخذتها بالامتناع عن العمل وتقديم استقالات أعضائها الجماعية إلى أن يعرض الأمر كله على الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية في شهر مارس المقبل^(٢) وتأييد طلب النقيب هذا ببيان صدر من النقابة جاء به أنه قد عرض على الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٧ فبراير القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية للشعبة الميكانيكية بتاريخ ٥ الجاري فتقرر تأجيل تنفيذ القرارات حتى تعرض مرة ثانية في اجتماع مارس القادم ولذلك قرر مجلس النقابة بالاجتماع أن يرجو أعضاء الشعبة الميكانيكية أن يؤجلوا تنفيذ قراراتهم حتى تعرض على الجمعية العمومية المقرر عندما في مارس المقبل^(٣) .

وبالإضافة إلى ما بدأ من عوامل التهديد من جانب كبار المهندسين وبعض أعضاء مجلس النقابة ، فإن الحكومة من جانبها قد اتخذت خطوات إيجابية لإجابة بعض المطالب ، فوافق مجلس الوزراء في يوم ١٨/١/١٩٤٨ على الاعتماد المخصص لتحسين حال المهندسين وإنشاء ١٥٣ درجة جديدة لهم وقرر مجلس الأوقاف الأعلى منح ٤٠ درجة سادسة لفرجي الفنون والصناعات لتكملة التنسيق ، ونشر تقرير لجنة شئون الأوقاف والمعاهد الدينية الذي أقر بأن يطبق على الأقسام الهندسية ما طبق على الزراعيين مما يحقق طي الوجه الأكمل مطالب هذه الفئة . وقد أدى ذلك كله إلى هبوط الحركة الكفاحية عمليا ، وانتقل مركز الثقل فيه إلى الائتلاف .

(١) كتلة ٩٤٨/٢/٧ ص ٢ .

(٢) صوت الأمة ٧ فبراير ١٩٤٨ .

(٣) صوت الأمة ١٦/٢/١٩٤٨ .

حيث اجتمع في ٢١ مارس ١٩٤٨ نحو اعضاء نقابة المهن الهندسية بالامكندرية في هيئة مؤتمر وقرروا تمسكهم بقرار الجمعية العمومية الصادرة في ٩٤٧/١٢/٢٦ كما ابدوا اسفهم لعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة وعلنوا انهم يرجون الاضطراب الى الحكومة الى اتخاذ التدابير الايجابية التي تكفل تحقيق مطالبهم .

وعلى هذه الصورة انتهت حركة المهندسين ، ومهما قيل فانه مما لا شك ان المهندسين قد حصلوا بها على كثير من الحقوق التي كانوا يطالبهم بها .

اضراب المرضين

ابريل ١٩٤٨

كان ممرضو المستشفيات في مصر قد تجمعوا ودرسوا حالتهم . ورأوا انه لابد لهم من شكل تنظيمي يقود كفاحهم ويعمل على تحقيق مطالبهم . ولما كان قانون الاعتراف بالنقابات لا يسمح لهم بالتنظيم تحت اسم نقابة فقد شكلوا رابطة لهم . وقامت قيادة الرابطة بتحديد مطالبهم والتقدم بها الى المسؤولين في وزارة الصحة . وفي نفس الوقت تقدموا الى وزارة الشئون الاجتماعية طالبين تسجيل الرابطة وفقا للقانون . ولكن وزارة الصحة اخذت تسوف في تحقيق المطالب بل واتصل المسؤولون بها بوزارة الشئون الاجتماعية لعدم تسجيل رابطة المرضين فاعتصموا داخل مستشفى قصر العيني . وقد استطاع المسؤولون اقناعهم بفك الاعتصام تحت وعد بالنظر في مطالبهم . ولكن شيئا من الوعد لم يتحقق . فلا الرابطة سجلت ولا المطالب اجيب مما دفع المرضين الى ان تتخذوا موقفا حاسما ازاء معاملة السلطات .

وفي يوم ١٩٤٨/٤/٨ بدأ المرضيون اضرابهم من بعد ظهر ذلك اليوم واعتصموا داخل مستشفى قصر العيني ، ومنعوا دخول اى شخص الى المستشفى فيما عدا مندوبى متعهد توريد الاغذية للمرضى . وفي نفس الوقت عينوا منهم فرقة للعناية بالمرضى كما منعوا الاطباء النواب والامتياز من الخروج من المستشفى لكي يشرفوا على علاج المرضى ، ووقف فريق من المعتصمين على سطوح المستشفى ويدأوا يذيعون من مكبرات صوت خاصة تعليمات لزملائهم ^(١) ونداءات الى الطلبة والجمهور لمساعدتهم وخاصة طلبة كلية الطب الذين كانوا يعطفون عليهم وقدم بعضهم خدمات كثيرة للمعتصمين وعندما ذهب وزير الصحة ومعه بعض كبار موظفى الوزارة للتفاهم مع المعتصمين منعوهم من دخول المستشفى فاستخدم الوزير ومرافقوه من وكلاء الوزارة غيرهم مكبرات الصوت التى نصحوهم عن طريقها بالعودة الى اعمالهم واعدين اياهم بان تكون مطالبهم تحت البحث والتحقيق ولكن المضربين اصرروا على الاستمرار فى اعتصامهم حتى تجاب مطالبهم ، فطلب الوزير ان يختاروا خمسة منهم للتفاهم معه فرفضوا معبرين عن خشيتهم من ان يقبض

(١) صوت الامة ٩٤٧/٤/٩ ص ٥ .

على هؤلاء الخمسة^(١) ثم قاموا بإغلاق أبواب المستشفى وكهريوها ووضعوا عليها حراسا منهم وأصر المرضى على أن يكون المتفاهم معهم مندوبا ملكيا أو رئيس الوزراء ليثبث شكواهم ويطمئنوا الى أنه سيحقق مطالبهم بعد أن يفسروا من الوعود التي لا تحقق ، فماد وزير الصحة ومن معه واتصل برئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى^(٢) .

وكان المرضى قد اعلفوا مطالبهم من قبل ثم عادوا وكرروها عن طريق مكبرات الصوت وهي تتلخص فى الاتى^(٣) : -

- ١- تسجيل الرابطة المثلة لمرضى وممرضات المستشفيات .
- ٢- تعيين ممرضين وممرضات لسد الفراغ الناتج عن تحديد ساعات العمل بشمانى ساعات بدلا من ١٤ ساعة يوميا بزيادة العدد حتى ينفذ تحديد الساعات .
- ٣- تشكيل لجنة التحكيم للبحث والفصل فى النزاع بين المرضى ورؤسائهم وعلى أن يكون من بين اعضاء اللجنة ممثلين للرابطة .
- ٤- اعادة من فصلوا فى الاضراب الاول .
- ٥- وضع فئة المرضى فى الكادر الفنى المتوسط وتطبيقه ياثر رجعى من عام ١٩٤٤ على جميع الفئات المتصلة بالمهنة .
- ٦- فى حالة التفاهم على المطالب لا توقع عقوبات على احد من المرضى قبل عرضها على لجنة التحكيم .

قضى المرضى ليلة الاربعة معتصمين بالمستشفى وكان عددهم نحو ١٥٠٠ ممرض وممرضة ومنذ بدء الاعتصام قامت قوات البوليس بمحاصره المستشفى من جميع نواحيها وكانت القوات تحت قيادة البكباشى مراد عبد الحى مفتش البوليس وعدد من الضباط وقد حاولت قوات البوليس اقتحام المستشفى من اية جهة ففشلت نتيجة تعاون المرضى واستعدادهم عند جميع المنافذ بالطوب وخراطيم المياه^(٤) .

استجد البوليس بالجيش لفض الاعتصام فجأت قوات كبيرة منه شاهرة سلاحها وموجهة

(١) المصرى ٩٤٨/٤/٨ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/٤/٩ .

(٣) المصرى ٩٤٨/٤/٨ وسوت الامة ٩٤٨/٤/٩ ص ٥ .

(٤) صوت الامة ٩٤٨/٤/٩ .

فوهات مدافعها الى اعلام مبنى المستشفى . وما ان شاهد المرضى هذه القوات حتى زاد حماسهم واعطوا في الميكروفون انهم ارواح وسيقاتلون القوة بالقوة وطلبوا عدم اراقة الدماء لان المرضى في امان خدمتهم قاضية الى غير ذلك من عبارات التوضيح لموقفهم ، ولكن حكمدار العاصمة-سليم زكى وياورئيس الوزراء محمد حياىى طلبا من القوة ان تعمل فبدأ اطلاق الرصاص فى الهواء وجواب المعتصمين بالحجارة وخراطيم المياه كما استخدمت السيارات المصفحة فى اقتحام الابواب وقذفوا المعتصمين بالقنابل المسيلة للدموع . وقد قلت المعركة مدة واشترك فريق من كلية الطب فى منع العدوان من المرضى بلا جدوى^(١) .

وقد احضرت قوات اخرى من الجيش والبوليس وخيقتوا الضائق ، وتمكنوا فى النهاية من اقتحام المستشفى وسيطرت القوات على الحالة فى الساعة الثانية بعد الظهر وقبضت على عدد من المرضى والمرضات وامتنعت القوات فى استخدام القوة وكانوا كلما قبضوا على فريق منهم انهاروا عليهم بالمصى ضربا وتهشيميا حتى ان طباطب منزل النواب ويدعى ميخائيل هرب الى سطح المنزل فطارده الجنود والقوا به فى فناء المستشفى اصيب بكسر . ولا نهرهم الدكتور اسماعيل طه السباعى الطبيب النائب حاولوا الاعتداء عليه ، ونقل رجال البوليس يبحثون عن المرضى الذين اختبأ بعضهم على اسره المرضى الخالية لو فى افران القمامة حتى اخرجوهم وساقوهم نساء ورجالا الى اقسام البوليس ، وقد قفز بعض المرضى الى داخل مبنى كلية الطب واحتموا بطابقتها الذين كانوا يساعدونهم . وعندما طاربتهم القوات احتج طلبة الكلية بل واحتجوا على اقتحام الجيش والبوليس للمستشفى نفسه باعتباره جزءا من الحرم الجامعى^(٢) .

وقد اسفرت المعركة عن القبض على جميع من وجدوا فى داخل المستشفى من المرضى ونوزيعهم على اقسام البوليس فاودع فى سجن قسم هابدين ٢٥ وفى قسم مصر القديمة ١٤ وفى قسم السيدة زينب ١٨٦ بالاضافة الى ١٥٠ مصابا . اما عدد المقبوض عليهم من المرضات فكان ١٨٦ ممرضة .

وقد اذيع انه قتل اثناء المعركة ممرض واحد وتولى من المصابين ستة فضلا عن انه عثر

(١) المرجع السابق .

(٢) المصرى ٩٤٨/٤/٨ وصوت الامة ٩٤٨/٤/٩ .

على جثث ثلاثة في النيل يلبس اصحابها ملابس التمريض .

وعند تحقيق النيابة مع المقبوض عليهم ، اكتشف المحققون ان زعماء الحركة قد هربوا وعند تفتيش بيوتهم لم يوجدوا بها فطورنوا حتى قبض عليهم ، وقد قرر المعتصمون اثناء التحقيق انهم قد اضرَبوا احتجاجا على ما يقاسونه ولعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة . كما استدعت النيابة مصطفى اغا المعامى ومستشار النقابة للتحقيق معه في الاضراب وعندما توجه لحضور التحقيق مع المعتصمين قبض عليه وعمل كمتهم .

وبعد انتهاء الليلة الاولى للمقبوض عليهم في سجون الاقسام نقلوا الى ثكنات بلوكات النظام وعددهم ٦٢٩ ممرضا وممرضة كما تقرر تفتيش ٢٦٠ منزلا وهنا لابد من الاشارة الى ان ثكنات بلوكات النظام هي مقر الجنود المخصصين لمكافحة كل التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات واضرابات وغيرها وكان افراد هذه القوات يختارون من الاميين قوى البنية والذين تثبت الاختيارات التي تجرى عليهم سرعة تنفيذهم للامام دون اى تفكير مع الاستعداد لاستخدام القسوة وكل ذلك يؤكد ما قاله لى محمد عبد الغنى رئيس رابطة المرضى والذي يعتبر زعيما لحركتهم وكان المتهم الاول في القضية بان ما تعرض له هو وزملاؤه من تعذيب وقسوة في ثكنات بلوكات النظام اقسى من ان يتصور وقوعه من بشر لهم احساس انساني .

وبعد انتهاء التحقيق اصدرت النيابة قرار الاتهام التالي :-

قرار الاتهام في قضية المرضى

تتهم النيابة العمومية المتهمين بانهم في يومى ٧ و٦ ابريل بدائرة قسم السيدة زينب عدا الاخير منهم اشتركوا في تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص فاكثروا من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر وامرهم رجال البوليس بالتفرق والانصراف فرفضوا وكان الغرض منه التأثير على السلطات في اعمالها وحرمان الغير من حرية العمل وذلك باستعمالهم القوة والتهديد بان احتشدوا وهم مئات في مبنى مستشفى قصر العيني المجاور للطريق العام هاتفين هتافات تحدد الغرض من احتشادهم ومهدين بالاعتداء على كل من يقترب من المستشفى سواء من اطباء او

من رجال القوة وكان ذلك كله بقصد تعطيل العمل بالمستشفى وإكراه الحكومة على اتخاذ قرار يدخل في دائرة اختصاصها .

وقد ارتكبوا الجرائم الاتي بيانها وهم يعلمون الغرض من هذا التجمهر .

١- بصفتهم أكثر من ثلاثة من المستخدمين العموميين امتنعوا عمدا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك وذلك باعتبارهم من المرضى قد اعتصموا بمستشفى قصر العيني وأغلقوا أبوابها وتوقفوا عن العمل حالة كون بعضهم يحمل آلات من شأنها إحداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة وكان من شأن ذلك ان جعل حياة الناس وامנם وصحتهم في خطر وعرقل سير العمل داخل بانتظامه مما ادى الى الاضرار بمصلحة ذات منفعة عامة هي مستشفى قصر العيني وفؤاد الاول التابعين لوزارة الصحة العمومية . كما اعتدوا على حق موظفي ومستخدمي هذا المستشفى في العمل باستعمال القوة والعنف والارهاب.

٢- خربوا عمدا ويقصد الاساءة بعضا من مبني وتوالذ ابواب مستشفى قصر العيني والان وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالي قيمته الاف من الجنيهات وحطوا اعمال المستشفى وهو يقوم بتحقيق منفعة عامة وحملوا حياة الناس وصحتهم وامנם في خطر .

٣- اقتتلوا عمدا بعض الاشجار المفوشة في حديقة المستشفى .

٤- احرقوا عمدا بعضاً من ملفات وسجلات ولوراق المستشفى المشار اليه وذلك بان اشعلوا النار فيه .

٥- قاموا بالقوة والعنف واعتدوا على رجال البوليس اثناء تأدية وظيفتهم وهي المحافظة على الامن والنظام فاحدثوا بكل من الصاغ محمد حياتي افندي والجاويش يوسف جاد والعسكري سيد محجوب وغيرهم من العساكر الواردة اسمائهم بالكشوف المرفقة بملف الدعوى والاصابات الموصولة في التقارير الطبية بمعاضر التحقيق .

٦- سبوا علنا موظفاً عاماً هو حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء بسبب اداء وظيفته بان هتفوا بسقوطه في منياع اعدوه اذك وكانوا يريدون هذا الهتاف بصفة مستمرة .

والمتهم الاخير الاستاذ مصطفى اغا الحامى :

اولا : اشترك بطريق التحريض مع باقى المتهمين فى جريمة امتناعهم عن تلبية واجبات وظيفتهم وهى الجريمة المشار اليها فى رقم ١- وذلك بان قصد الى مستشفى قصر العينى واجتمع بهؤلاء المتهمين وخطب فيهم حاثا اياهم على جمع كلهم ونصح لهم بالاتحاد والتضامن قائلًا لهم :

ان مطالبهم لن تجاب الا اذا امتنعوا عن عملهم وصمدوا فى سبيل تحقيق غرضهم وقد تمت الجريمة فعلا بناء على هذا التحريض .

ثانيا : كان من المدبرين والداعمين لهذا التجمهر السابق ذكره واشترك فى الجرائم السابق ذكرها واشترك فى الجرائم المشار اليها فى الفقرات ١-٢-٣-٤ هـ اذ وقعت هذه الجرائم نتيجة لهذا التدبير الذى وقع منه .

وقد قيدت النيابة الحادثة جنحة بالمواد ٢٠١ فقرة اولى وثانية و٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ١٢٤ فقرة اولى وثانية وثالثة ورابعة . و١٢٤ فقرة اولى ب. ج و١٣٦ و ١٧١ وهـ ١٨١ و٣٦١ فقرة اولى وثانية وثالثة وهـ ٣٦ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

وبناء على قرار الاتهام السابق ، قدمت النيابة ٤٦٤ ممرضا وممرضة الى محكمة الجنح المستعجلة لحاكمتم بمقتضى ذلك القرار ، وكانت النيابة قد اعلنت ان التحقق سرى ورفضت حضور المحامين . وفى اثناء المحاكمة كانت هيئة الدفاع تتكون من اكثر من اربعين محاميا كانت الغالبية العظمى منهم مطلوعين ، وكان المسئولون قد قدروا جملة التلفيات بنحو خمسة الاف جنية معظمها ابواب وشبابيك وبعض المفروشات التى احترقت .

وقد قضت الحكومة على حركة المرضى بسرعة وبقسوة شديدة حتى تهرب الفئات الاخرى لكى لا تفكر فى التحرك الإيجابى ، خاصة وان حركة المرضى كانت قريبة زمنيا من حركة رجال اليوليس والالارة واضرابهم واعتصامهم الذى تحدث عنه فى غير هذا المكان ، وفى رأى ان المرضى هم من فئات العمال وان كانوا عمال حكومة ولهذا كان استعمالهم لسلح الاضراب

والاعتصام يعتبر من حيث المبدأ حقا طبيعيا .

نشر نص قرار الاتهام فى جريدة صوت الامة الصادر يوم الاحد ١٨ ابريل ١٩٤٨ من ٥٠٣ . وتحدد لنظر القضية جلسة ١٩ ابريل فى جلسة خاصة وانتدب لها الاستاذ محمد شبل مرعى القاضى لنظرها .

وكانت قمة المأساة فى ٢٤/٥/١٩٤٨ حيث صدر الحكم القضائى فى قضية المرضين حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين ماعدا محمد عبد الفنى و ابراهيم حامد رشاد ومهد العظيم سالم لغيابهم بالاتى : -

اولا : حبس محمد عبد الفنى و ابراهيم حامد رشاد ومهد العظيم سالم ومحمد امام بيبرس وسليم محمود ومهد السعدنى ستة اشهر مع الشكر وكفالة عشرين جنيها للغائبين وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للحاضرين .

ثانيا : حبس ٣٠٠ (ثلاثمائة) شخص ستة شهور مع الشغل والنفاذ .

ثالثا : حبس الاستاذ مصطفى اغا المحامى وعائشة محمد دياب ستة شهور وامرت بايقاف التنفيذ .

رابعا : قضيت محكمة ببراءة باقى المتهمين وعددهم ١٥٦ شخصا مما اسند اليهم .

وبذلك تكون جملة ما قديموا للمحاكمة ٤٦٤ ممرضا وممرضة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الحكم قد صدر بعد عشرة ايام من اعلان الاحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ والتي فتحت فيها المعتقلات لكل الوطنيين والديمقراطيين فى مصر من عمال وطلبة ومتقنين وغيرهم . وكان محمد عبد الفنى رئيس رابطة المرضين ضمن من التقت بهم فى معتقلات هاكسبب والطور .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة اضطرت بعد ان هدأت عواقب الاضراب والاعتصام الى اجابة كثير من مطالب المرضين ، كما اعانت بعض من سبق اتخاذ قرارات بفصلهم الى

الخدمة بعد ان ساعات حالة التمريض في جميع المستشفيات كما عينت عددا ممن ليست لديهم اى
خبرة بالتمريض لسد الفراغ الناتج عن نقص من قتلوا واصيبوا ومن حكم عليهم ومن فصلوا (١) .

(١) صوت الامة ٩٤٨/٤/١٢ من ٢

اضراب رجال البوليس والاداره ١٩٤٨

المقدمات :

كان رجال البوليس من ضباط وجنود كبيرى الالتصاق والمعيشه بفئات الطبقة العاملة المصريه بمختلف مهنها فى اثناء كفاحها من اجل المحافظه على ماحصلت عليه من حقوق والحصول على حقوق جديده وكان العمال قد استخدموا بدرجات متفاوتة من النجاح اهم اسلحة الطبقة العاملة وهو الاضراب بكافه انواعه من اضراب عن العمل الى الاعتصام واحتلال المصانع الى الاضراب البطيء وانقاص الانتاج الى الاضراب عن الطعام ... الخ .. وقد تأثر رجال البوليس كما تأثرت فئات وافراد طبقات الشعب المصرى الاخرى بأسلوب الطبقة العاملة واستخدموها لسلح الاضراب . ولعل رجال البوليس كانوا اكثر الفئات تأثرا باعتبارهم كانوا معاشين للاحداث باعتبارهم جهاز القهر فى سلطة الدولة ، فهم الذين يقفون فى وجه العمال ويقاومونهم ويفضون مظاهراتهم واعتصاماتهم وهم الذين يضرّبون بالعصى ويطلقون النار على العمال وهم الذين يقبضون على العمال ويحرسونهم فى سجونهم ، وكان من الطبيعى أن يسمع رجال البوليس من العمال الكثير عن مطالبهم ومعاركهم فى سبيل الحصول عليها .

لا بد هنا قبل الحديث عن وقائع اضراب رجال البوليس الذى حدث فى شهر ابريل ١٩٤٨ ، ولا بد من كلمة عن الوضع الطبقي والاجتماعى لضباط البوليس فى تلك الفترة . فقد كانوا فى غالبيتهم ينتمون الى الطبقة فوق المتوسطة وحتى العدد القليل من ابناء الطبقة المتوسطة الذين كانوا يتمكنون من دخول مدرسة البوليس ، كانت تجرى عليهم كثير من الاختبارات وتجمع عنهم الكثير من التحريات قبل الموافقة على دخولهم المدرسة اما بالنسبة للطبقات الشعبية وغالبية الطبقة المتوسطة فقد كانت نفقات الدراسة فى مدرسة البوليس فوق طاقتهم ، ولهذا لم تكن قسوة هؤلاء الضباط فى معاملة الطبقات الشعبية الا تعبيراً عن واقع الارض التى نبتوا منها والبيئة التى تربوا فيها ، وحتى اولئك الذين اشتركوا فى الحركة الوطنية وهم فى مرحلة الدراسة الثانوية وحتى لو استمر شعورهم الوطنى الذى جعل بعضهم يقدم خدمات كبيرة للحركة الوطنية ، الا انهم فى مواجهة الفئات الشعبية وخاصة العمال والفلاحين وفي الممارك التى تعمل المضمون الاجتماعى

والنقيب لم تكن لهم غير مواقف القسوة الا نادرا والناذر لاحكم له .

اما بالنسبة لجنود البوليس فقد كانوا يلتحقون بالعمل في وزارة الداخلية بعد اداء الخدمة العسكرية في الجيش وبعد ان تجرى على كل واحد منهم تحريات عن اسرته وكانت الامية متفشية بينهم بشكل كبير كما تجرى على كل منهم تجارب لضمان تنفيذه لاوامر رؤسائه بون تفكير . ولهذا كانوا هم منفذى قسوة وبطش الدولة بافراد وجماعات طبقتهم والذين قد يكونون من اقرب الناس اليهم .

ونتيجة لكل الظروف كان يعيشها رجال البوليس والاداره ، بدأ التفكير في وسط مجموعة صغيره منهم حول المطالب التي يجب ان يتقدموا بها للمسئولين وتكونت هيئته اسمها " اللجنة العليا لاتحاد رجال البوليس والاداره " (١)

وقد اصدرت تلك الهيئة عدة نشرات لخصت فيها مطالبهم في الاتي :-

(مساواتهم بضباط الجيش وافساح مجال الترقى امامهم بجعل وظائف حكمدارى المديرىات ومفتشى النظام برتبة اميرالاي ووظيفة الحكمدار وحكمدارى المناطق بالمحافظات والمديرىات برتبته قائمقام وجعل وظائف مأمورى الاقسام والمراكز متساويه برتبته البكباشى وتعميم وظائف وكلاء مأمورى الاقسام والمراكز برتبته صاغ وتحديد المدة التي يقضيها الضابط في الرتب الكبيره بنوع خاص وقصر وظائف وزارة الداخلية منها على ضباط البوليس ومعاونى الادارة بما فيها الديوان العام وتعميم بلوكات النظام في المديرىات وترسيمها وجعل قومندانها ضابط عظيم وجعل رئيس قلم الضبط الضابط عظيم وانشاء الاربع مديريات الموضحة بالتقسيم الادارى ثم منع الارهاق الواقع على ضباط البوليس بتحديد ساعات العمل وحصر مكافآت عما يزيد اسوة بالموظفين ، وتنظيم الاجازات والراحات ليتمتع بها كافة رجال الادارة)

وقد استجاب لهذا الاتجاه شبه اجماع من ضباط البوليس ورجال الاداره في جميع مناطق القطر واخذت ترد الى المسئولين والصحف التلغرافات والرسائل التي يتضمنان مرسلوها في التمسك بالمطالب ، وخاصة بعد ان نشر البيان التالى (٢) الذى جاء به :

تقدمنا بمطالبتنا في هواده ولين وسطنا حججنا في لغة عفة ولسان مبين وسلطنا بذلك

(١) صوت الامه ١٠ / ٦ / ١٩٤٧

(٢) صوت الامه ١٠ / ٤ / ١٩٤٧

سبيل العقلاء القادرين فأحيل امرنا الى لجنة سلكت في عملها سبيل الابطاء والتسويق فلم تتجز
للآن شيئا ولم تقرر شيئا ، فعلنا ذلك بينما هدد المهندسون بالاضراب فاجيبت مطالبهم ، واضرب
المدرسون وهم علي مناضد التصحيح فلبى نداءهم وامتنع مولفوا التليفون والتلفراف عن العمل
فسعى وزيرهم اليهم وامضى لهم صكا بقبول المأمول ايها المسئولون ... اجييوا هذه المطالب
(العادلة)

وقد حدد الضباط يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابة مطالبهم . وفي نفس الوقت
اتسعت الحركة اكثر فاكثر وبدأ رجال البوليس والاداره في كل موقع يتقدمون لرؤسائهم بمذكرات
تتضمن مطالبهم وتعيد يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابه تلك المطالب وضمن الجهات
التي نشرت رسائلها او تلفرافاتها في الصحف :

المحلة الكبرى - كفر الزيات - بندر طنطا - نقطة بسيون - البدارى - حرس الجمارك (١)

بنها من مختلف الرتب - ابو تيج - صدفا شبرا خيت - كفر صقر مديرية الشرقية (٢)

مذكره لمعاونى الاداره الجامعيين في كتيب توضح ١٢ مطلباً - سمند - جرجا (٣)

وواضح ان صف الضباط وصاكر البوليس كانت لهم حركة معاصرة لحركة الضباط ولكن
الصحف لم تنشر اليها مما جعل العلم بها في حدود اماكن التحرك فقط والدليل على ذلك هو
رسالتهم التي ارسلوها الى جريدة صوت الامة والتي نشرتها في عددها الصادر في ٦ / ١٠ /
١٩٤٧ ص ٣ ويقتبون فيها علي الجريدة قصر نشرها على الضباط فقط ثم هناك دليل آخر حاسم
وهو اشتراك الصاكر وضباط الصف في حركة الاضراب كما سيأتى ذلك فيما بعد .

ولقد كانت اول وأوضح رسالة تليد لرجال البوليس والاداره من خارج صفوفهم تلك التي
ارسلتها اللجنة العامة لمندوبى عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى (٤) والتي تؤيد
فيها مطالب البوليس العادلة وتطالب الحكومة بسرعة تحقيقها وتعتبر قضية ضباط البوليس قضية

(١) صوت الامة ٤ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٢) صوت الامة ٦ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٣) صوت الامة ٤ / ١٠ / ٤٧

(٤) صوت الامة ٦ / ٤ / ١٩٤٧ ص ٣

طائفة مغبوزة من ابناء الوطن يتحتم انصافها ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه اللجنة العامة تمثل عمال المحلة الكبرى الذين تعرضوا للقتل والاصابة والسجن في اضرابهم الذي بدأ في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ واستمر نحو شهر اشترك فيه رجال البوليس مع رجال الجيش في تنفيذ اوامر الاستبداد والبطش بالعمال ولكن الذي لاشك فيه ان رجال البوليس كانوا اقل قسوة واخف وطأة بل ان بعضهم قد وقف بجانب العمال بقوله ماراه بصدق اثناء الحوادث من تلقيق ، ولهذا ولان العمال يحسون بان من ولجهم تاييد كل مظلوم من فئات الشعب ، وقبل ان يمر اكثر من شهر على هويتهم الى اصالحهم . كانوا هم اول من ارسل يزيد رجال البوليس والاداره في اليوم الثالث من اعلانهم عن مطالبهم .

وهناك تليد لايمكن انكاره لوتفاضل اثره الكبير وهو تليد الصحافة الوفدية التي كان لها فضل كبير في نشر كل اخبار الحركة وتطوراتها مما جعل الرأي العام والضباط انفسهم يتابعون الاحداث اولا بأول .

وقد نشرت جريدة صوت الامة عدة مقالات لضباط بوليس سابقين وقد شرحوا فيها باسباب حال ضباط البوليس والادارة ومطالبهم . وقد قال احدهم وهو ضباط عظيم (١) :-
(ان رجال الاداره مظلومون ، ظالمون لانفسهم لان مهمتهم المحافظة على حقوق الناس وهم مع ذلك لا يستطيعون الحصول على حقوقهم وظالمون لان غهرهم يستخدمهم عليه لتنفيذ اغراض غير مشروعة وما نصيب ان النظام والطاعة يستوجبان ان يزور رجال البوليس والاداره ويرتكبوا ما يخالف القانون) ثم استكمل حديثه بعد ذلك محذرا من قبول تحويل مشكلة رجال البوليس والادارة الى لجنة قائلًا ان اللجان تدفن المشروعات واخشى ان تلجأ الحكومة لذلك .

وقد لجأت الحكومة الى مختلف وسائل الترغيب والترهيب لافشال الحركة ، واستخدمت كبار رجال وزارة الداخلية من مديريين ومصافطين وغيرهم للضغط على الضباط العاملين تحت رئاستهم من اجل الحصول على تظلمات منهم تنال ماسبق ان تقدموا به من مطالب . وعلى سبيل المثال لقد ابرق معاونوا الاداره وضباط البوليس بمديره البحيره بان ضباط البوليس قد ارغموا علي التوقيع على طلبات تعارض طلباتهم ولكنهم رغم ذلك يتمسكون بمطالبهم وبما تقرروا

(١) صوت الامة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

من قبل من تحديد يوم ١٥ أكتوبر كنز مهلة لاجابه المطالب (١) .

وفي مساء يوم ١٠/٨ / ١٩٤٧ عقد اجتماع حضره نحو ٢٠٠ ضابط بوليس من مختلف الرتب وبحضور اللواء سليم زكى الذى اقترح تاليف لجنة للاتصال بوزارة الامور فالتت لجنة من ٢٦ ضابطا برئاسة وحدد المجتمعون ١٥ الجارى موعدا للفراغ من مطالبهم وقد القسم الضباط على المصحف ان يمتنعوا عن العمل ان لم تجب مطالبهم .

بعد ذلك خفتت الحركة حتى تلاشت الى ان اشير في الصحف الى عدول رجال البوليس والاداره عن الانسحاب وتشكيل لجنة من كبار الضباط وموظفى وزارة الداخلية لبحث المطالب . ولكن ذلك لم يكن معنى موت القضية او تخلى رجال البوليس والاداره عن مطالبهم . ولكن الضباط كانوا يحاولون الاعداد لحركة اقوى تستطيع ان تصمد فى وجه مقاربات الحكومة وفي الجهة المقابلة قامت الحكومة بعملية ارباب عنيقة نقلت فيها بعض الضباط من القاهرة الى الاقاليم وكان نصيب بعضهم قناوأسنا كما احوالت عددا من الضباط الى الاستبداد وقد شملت حركة النقل ٢٥ ضابطا من مختلف الرتب وكان من بينهم ١٦ من اساتذة كلية البوليس مما اشعل جنونة المقاومة والصماس في نفوس الضباط (٢) .

واعلن الضباط انهم سوف يجتمعون في ناديهم بحديقة الازيكية بالقاهرة في مساء يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ وكان الاجتماع ظاهره الذهاب الى السراى الملكية بمناسبة عيد الدستور في ١٥ مارس وحقيقتة تدارس ماتم بشأن مطالبهم ، ورغم انه لم يسمح للضباط باجازات في ذلك اليوم فانهم قد قرروا أن تتم الاجتماعات في نفس الموعد في المحافظات والمدريات (٣) . مع ارسال ممثلين لحضور اجتماع النادى بالقاهرة .

كانت حكمداريه بوليس القاهرة قد استعدت للأمر واتخذت الاحتياطات لمنع عقد الاجتماع . فعاصرت النادى بقوة من ٢٠٠ جندي مسلحين بالعصى والخوذات وقد أثر الضباط في البداية عدم الاصطدام وتوجهوا الى المقاهى القريبة من مقر النادى وعندما اكتمل عددهم بعد وصول

(١) صوت الامه ١٠/٨/١٩٤٧ ص٢

(٢) المصرى ٢٧/٨/٤٨ ص٥

(٣) المصرى ١٦/٢/١٩٤٨

ضباط الاقاليم والضباط الذين كانوا بالخدمة توجهوا جميعا الى ناديهم واخترقوا الحصار واصيب القائمقام حسين شفيق اثناء اختراق الحصار . وكانت وزارة الداخلية قد ارسلت بعض كبار الضباط الى النادي لمعرفة اسماء المشرفين علي الاجتماع وقد سارع هؤلاء بمغادره النادي بمجرد اختراق الحصار (١).

وقد بدأ الاجتماع بالتبديد بحصار النادي ومنعهم من الاجتماع ثم اتخذوا عدة قرارات منها الولاء للملك وتحديد يوم ١٥ ابريل لنهاية انتظار تحقيق مطالبهم التي جعلوا تحديدها في الآتي (٢) :-

- ١- تنفيذ المطالب الفلصه بالكادر كاملة .
 - ٢ - اعاده الضباط الذين احيلوا الى الاستبداد لوفقوا من القاهرة
 - ٣- رفع الجزاءات التي وقعت علي الضباط بسبب تلك المطالب
 - ٤- قصر وظائف المهيرين والمحافظين وكتلتهم علي رجال البوليس
 - ٥- تعيين وكيل لوزارة الداخلية من سلك البوليس
- ورغم ان حكمدار بوليس القاهرة وكبار الضباط فيها لم يشاركوا في الاجتماع الا ان ضباط الاسكندرية قد اجتمعوا في ناديهم وقرروا تنفيذ قرارات اخوانهم في القاهرة وكذلك فعل الضباط ورجال الاداره في المناطق الاخرى .
- وبالاضافه الى ذلك فقد اتخذت عدة خطوات للاحتجاج على مواقف الحكومة من رجال البوليس والاداره منه المواقف الفردية كما في استقاله الملازم ثاني محمد رشا علي من بوليس القليوبية ومنها الجماعي كالاستقالة التي تقدم بها الضباط الموقوفون ردا على تليفهم باوامر النقل ولم يسافروا الي الجهات الموقوفين اليها ولم يتسلموا اصالحهم بها (٣)
- ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة للضغط علي الضباط وخاصة قادة حركتهم واستغلال العائلات في الضغط على اهلانها ورغم عنف الاجراءات التي كانت قد اتخذتها الحكومة بالنقل والاحاله الى الاستبداد ضد بعض الضباط ورغم الاجتماعات العديدة التي عقدت بين ممثلي الضباط من جهة وكبار رجال وزارة الداخلية ثم رئيس الوزارة وهو وزير الداخلية في نفس

(١) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٢ / ١٩٨٠

(٢) صوت الأمة ٥ ابريل ٤٨ (٣) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٢ / ٤٨

الوقت من جهة أخرى ، ورغم كل ذلك فقد نفذ ضباط البوليس ورجال الاداره اضرابهم واعتصامهم في ناديهم في الموعد الذي سبق ان حددوه وقد اشترك فيه ضباط من مختلف اقاليم مصر رغم محاولات المديرين والمحافظين لمنع حضور ضباط الاقاليم الى القاهرة .

ففي مساء يوم ١٩٤٨/٤/٤ عقد الاجتماع الذي كان بداية الاضراب والاعتصام الشامل رغم ان بعض الضباط كانوا قد اعتصموا منذ الظهر كما قام طلبة كلية البوليس بمظاهرة توجهت الى نادى ضباط البوليس حيث حدثت صدامات ادت الى ان تصدر النيابة العامة قرارا بخطر النشر عن تلك الحوادث . وقامت الكلية بجمع السلاح ووضعه في المخازن

وفي سبيل عدم الصدام ايضا تجمع ضباط الوجه البحرى عند حضورهم الى القاهرة تحت كوبرى نفق شبرا ولما وصل منهم ٥٠ من الغربية و٣٠ من المنوفيه و٧٠ من الشرقية و ٤٥ من القليوبية و٣٧ من البحيرة وكذلك ٩٠ من الجيزة وقد توجهوا في موكب الى حديقة النادي بسياراتهم فاستقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوهم بعاصفة من التصفيق الحاد والهتاف للملك كما استقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوا واعتصموا بالنادى بالقبلاط والهتاف للاتحاد ، كما وصل الى النادي جميع الضباط الذين سبق تشييتهم اثناء تجمعهم .

لم يشترك ضباط فرقة "ب" بالقاهرة مع زملائهم في الاضراب والاعتصام فقام نحو مائة ضابط من الاقاليم باخراجهم من اقسام البوليس بالقوة واخذوهم تحت حراسة من زملائهم الى النادي ، وقد تجمع الناس حول ضباط الاقاليم وهم يسحبون زملائهم الى النادي وهتف الاهالى بسقوط الظلم^(١)

ولقد ترتب على قيام رجال البوليس والاداره بالاضراب حدوث حالة من الفوضى في كل المرافق المتصلة بعملهم خاصة بعد ان قام ضباط الاقاليم الذين لم يتمكنوا من الحضور الى القاهرة بالاضراب والاعتصام في نواديهم في الاقاليم ، ومن الاثار التي كانت واحدة ارتباك حركة المرور وتعمل المحاكم لعدم احضار المتهمين من السجون بل ان ضباط البوليس قد استولوا على بعض السيارات المحملة بالجنود والمسجونين مما ادى الى اتساع حركة فرار المسجونين .

ومما زاد في خطورة الحالة قيام مظاهرات عديدة من الاهالى والعمال والطلبة تأييد لرجال

(١) المصري ٥ / ٤ / ١٩٤٨

البوليس كما كان اشتراك جنود البوليس فى الاضراب و اعلان الضباط ان مطالبهم ومطالب الجنود وحدة واحدة اثره فى ازعاج السلطات الحاكمة التى سمحت للضباط فى البداية بمعد الاجتماع بعد قطع حرارة التليفون^(١) وكان المضربون قد استعدوا لمواجهة كل الاحتمالات فارسلوا فريقا منهم لشراء الطعام وكذا كلويات للثارة فى حالة قطع الكهرباء عن النادى .

امام خطورة الموقف اجتمع مجلس الوزراء كما عقدت عدة اجتماعات اخرى اشترك فيها كبار ضباط وزارة الداخلية ورئيس القلم السياسى ومدير القسم المخصوص وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية هو القاسم المشترك فى كل الاجتماعات التى تقدر فيها تدمير نزول قوات الجيش للقيام بمهمتين الاولى هى الاحلال محل ضباط وجنود البوليس فى الاقسام وفى المرور وفى الحراسات وغيرها ، والمهمة الثانية هى مقاومة تحركات الضباط لافشال الاضراب ومقاومة اى تحرك من الجماهير الشعبية لتأييد الحركة . وقرر مجلس الوزراء تفويض محمود فهمى النقراشى فى اتخاذ مايراه لمواجهة الحالة وقمع اى تحرك ترى الحكومة قمعه بالعنف ومما تجدر الإشارة اليه ان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ كان محمود فهمى النقراشى وهو نفسه صاحب مذبة كوبرى عباس الشهيرة فى عام ١٩٤٦ والتى سقطت وزارته على اثرها . وقد كان النقراشى عند حسن ظن الجهات الرجعية به فاتخذ عدة خطوات وقرارات كانت من اقسى مامر بمصر بعد مذبة كوبرى عباس واهم ما اتخذ فى هذا الصدد

- ١- اطلاق يد المحافظين والمديرين فى توقيع الجزاء على كل من يتغيب عن العمل
- ٢- صدور بيان من وزير الداخلية يحذر الضباط الذين تركوا الخدمة من التعمد فى مسلكهم والعودة الى اعمالهم
- ٣- اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل الضباط والجنود الذين لايعودون الى عملهم صباح ٥ / ٤ / ١٩٤٨ وقد اذيع ذلك من محطة الاذاعة وتكرر الى ساعة متأخرة من الليل .
- ٤- قامت قوات الجيش بمحاصره نادى ضباط البوليس وهو مقر الاعتصام كما قاموا بالعمل فى اقسام البوليس^(٢)
- ٥ - اصدر مجلس الوزراء قرارا ثانيا بفصل كل ضابط او جندي لايعود الى عمله وخاصة فى القاهرة والاسكندرية .

(١) صوت الامة ٥/٤/٩٤٨

(٢) صوت الامة ٥ ابريل ١٩٤٨

٦- اصدر النقاشى بياناً ثانياً يدعو رجال البوليس الى العودة الى اعمالهم وينبههم الى
بواعى الوطنية ومقتضيات الكرامة واحترام النفس ويعرب عن شديد امله فى ان تسود الحكمة
تصرفاتهم وان يتركوا المشاغبين من بينهم يحملون اوزارهم عن اعمالهم الخارجة على القانون
والضارة بمصالح الوطن . وعلن ان رجال الادارة الذين يقومون بهما وظائفهم سيظلون موضع
عناية يعمل على انصافهم وتوفير الطمأنينة لهم على مستقبلهم وسيكون المستجيبون لندائه محل
تقديره (١)

٧- اذاحت وزارة الداخلية تحذيرا لكافة الصحف والمجلات من نشر اى انباء عن حركة
الضباط فى اى بقعة من بقاع المملكة المصرية لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جريمة خطيرة
واخلال بالنظام الاجتماعى يعرض امن البلاد لاشد الاخطار وقد حدث بعد ذلك ان قامت الحكومة
بمصادرة عدة صحف .

٨ - بدأت قوات الجيش فى مطاردة الاهالى الذين كانوا يظهرون تأييدهم لحركة الضباط
مما دفع الاخيرين الى ان ينضموا لضباط الجيش يظهرون منهم عزم الاعتداء (٢) على الاهلين وانهم
سيضطرون للدفاع عن انفسهم اذا اتدى عليهم .

تأييدات لحركة ضباط البوليس ورجال الادارة :

كان نادى ضباط البوليس الذى تم فيه الاعتصام على بعد خطوات من مكتب الامال النقابية
ولهذا شاهدهت بنفسى الاحداث من بدايتها الى ان وضع رجال الجيش كرنونا حول منطقة حديقة
الازنكية وميدان الملكة فريدة وماجاورهما فتمنر علينا الوصول الى المكتب بل ان المحلات التجارية
والورش الصناعية فى هذه المنطقة قد اغلقت ابوابها .

ورغم ان دوريات الجيش لم تقطع عن المرور فى كل اجزاء المدينة ' لا ان مظاهرات شعبية
قامت فى انحاء متعددة كانت تهدف بهتافات عداثيه للحكومة وتأييدا لرجال البوليس فى مطالبهم .
فقد احتشد فى ميدان المحطة بالعاصمة جماهير كبيرة فاصطدم بها رجال الجيش واطلقوا
عليها النار (٣)

وخرج عدد كبير من طلبة جامعة القاهرة فى مظاهرة طافت شوارع المدينة لتأييدا لضباط
البوليس وبعضهم توجه الى ميدان الساعة بالجيزة وركبوا السيارات وعربات الترام الى شارع

(١) المصرى ١٤٨ / ٤ / ٦

(٢) المصرى ١٤٨ / ٤ / ٦

(٣) صوت الامة ١٤٨ / ٤ / ٥

القصر العيني حتى وصلوا امام باب كلية الطب فاصطدم بهم رجال الجيش وقلبوا بعض عربات الترام وعطلوا المرور

وفي شبرا الخيمة اضرب العمال عن العمل وساروا في مظاهرة اتجهت الي القاهرة وقد انذر الجيش المتظاهرين عند مستشفى الانكستوما بالتفرق (حداثق شبرا عند سينما التحرير الآن) ولكن عندما وصل سليم زكى على رأس قوة كبيرة من رجال البوليس الذين كانوا قد فضوا الاضراب ولم يكن العمال يطمون بذلك ، هجم رجال البوليس علي العمال الذين كانوا يهتفون بتأييد مطالبهم^(١) واستعمل بعضهم القسوة والوحشية في مطاردة العمال الي الطرق الجانبية ، ولقد حضر بعد ذلك عدد من جنود البوليس الي شبرا الخيمة وقابلونا على قهوة عوف واعتذروا باسم الفالابية من زملائهم الذين كانوا في القوة التي هاجمت العمال وقد نتج عن الصدام تكسير بعض زجاج المحلات التجارية

وقد ارسل اتحاد رجال البوليس الفرنسي وهو جزء من اتحاد العمل العام الفرنسي بوقية الي نقابات مصر عمال يؤيد فيها رجال البوليس المصري في مطالبهم ونصها : " اتحاد رجال البوليس للاتحاد العام للعمل الفرنسي يرجوكم ان تبلغوا رجال بوليس مصر المطالبين بتحسين احوال المعيشية تحياتنا الاخوية وتأييد رجال بوليس فرنسا " (٢)

ومعا تجدر الاشارة اليه ان عدد المتصممين بالقاهرة كانوا نحو ١٢٠٠ ضابط بينهم ضباط عظام برتبة بكباشى واميرالاي واما ضباط البوليس السياسى فقد طردوا من النادى .

وفي اليوم التالى وقفت قوات الجيش في اقسام بوليس القاهرة وفي الميادين وامام دور الحكومة للمحافظة على الامن والنظام كما طافت سيارات الجيش والبوليس المحملة بالجنود بعض الاحياء لنفس الغرض وهي تحمل اسلحتها وخاصة بعد ان علمت السلطات ان هناك بعض التحركات للقيام بمظاهرات تأييد لضباط البوليس ، وعززت قوات الجيش البوليس في المناطق المؤيدة الي حديقه الازبكية وتعطل سير بعض عربات الترام في ميدان العتبة الخضراء ولكن كل هذه الاحتياطات لم تمنع من قيام المظاهرات التي اتجهت الي مقر نادى الضباط فاصطدمت بها قوات الجيش وطاردتها وكانت الهتافات المختلفة للمتظاهرين واصوات المطاردة قد وصلت الي

(١) صوت الامه ٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٧

اسماع الضباط المعتمدين فروا على المتظاهرين بهتافات مختلفة ثم اخفوا في خلع السور الحديدي لحديقة الازليكية والقائه في الشارع عندما سمعوا طلقات النار التي أطلقتها قوات الجيش في الهواد لارهاب المتظاهرين وتفريقهم^(١)
الحالة في الاسكندرية :

بينما كانت الاحوال تسير في القاهرة على النحو الذي سبق بيانه بايجاره كان ضباط البوليس في الاسكندرية قد لجأوا الى تاديبهم ومنعوا دخول غير زملائهم ثم انضم اليهم زملائهم ضباط بوليس البحيره فقامت قوات الجيش بمحاصرة النادي وكان عساكر البوليس قد قرروا الاضراب منذ الساعة الحادية عشر مساء ولكن الضباط اقتنعهم بالانتظار حتي الصباح وقد ظلت غالبيتهم في الشوارع واشتركوا في المظاهرات .

ولقد باتت المدينة على وجل مما يسفر عنه الليل من توقع اضراب ضباط بوليس وما ان اشرقت الشمس حتى علم الاهالي ان الاضراب قد نفذ وان حركته لم تقتصر على الضباط بل تضامن معهم رجال البوليس من جميع الرتب واصبحت المدينة بلا رابط ولاهام واصبحت المصالح بل والاشخاص والاموال نهبه للناheim بين رادع . ومنذ الصباح الباكر احتلت قوات الجيش جميع اقسام البوليس واتخذ ضباط الجيش اماكنهم فيها وزود كل قسم باحتياطي كبير من جنود الجيش المسلحين بالبنادق والدافع المروعة الطلقات ومدافع بين واستولى الجيش على عدد كبير من سيارات النقل والوريات لاستخدامها في تنقلات الجنود واتخذت قياده منطقه الجيش الشماليه لها مقرا في دار محافظة الاسكندرية وكان قائدها يمر على جميع الاقسام ونفذ الارشادات . ومع كل ذلك فقد الامن توازنه^(٢) .

ورغم ان قوات الجيش كانت قد عزلت احياء المدينة بمعضها عن بعض بكردونات من الجنود المسلحين ، الا ان الحالة قد تطورت الى العنف المتصاعد بشكل سريع .

فقبل الساعة التاسعة صباحا تزلت مظاهرة من نحو ٢٠٠ من جنود البوليس المسلحين بالبنادق ونحو ثلاثة الاف من الاهالي في حي الجمرك واتجهت الى شارع البحرية قرب باب الجمرك رقم ٤ وهي منطقة كان قد احتلها الجيش منذ الصباح وتمرضت قوات الجيش

(١) المصري ٧ / ٤ / ٩٤٨

(٢) المصري ٧ / ٤ / ٩٤٨

للمتظاهرين تحاول تفريقهم فنشبت معركة بين الطرفين وبلغ المتظاهرون باب الجمرك ودخلوا الى منطقة اليناد فتبادل الجيش والبوليس اطلاق النار بشكل شديد حتى تحولت المنطقة الى ميدان معركة سالت فيها الدماء وتحطمت أبواب قسم ميناء الاسكندرية ونوافذه . واشتعلت النار في مبنى قسم الجمرك ومبنى الجوازات وقسم الميناء نفسه . ثم وصلت قوات اضافيه من الجيش فتراجع المتظاهرون^(١)

وقد اسفرت المعركة عن قتل اثنين من جنود البوليس بالرصاص واصيب اثنان من ضباط الجيش باصابات بسيطة وخطف طينجة ضابط بعد الاعتداء عليه بالضرب كما اصيب بعض جنود الجيش باصابات خفيفة واصيب بعض الاهالي فنقل ثمانية منهم الى المستشفى . كما اشعل المتظاهرون النار في ٥ عربات ترام بشوارع البحرية ولم تحدث حوادث خطيرة في داخل المنطقة الجمركية وقد هاجم الاهالي مخازن النخاع ومخزن البضائع المهلمة خارج الجمرك وبدأوا في نهب فمنعهم خفر السواحل من الاستمرار في النهب وبعد ذلك عزلت منطقة الميناء عزلاً تاماً .

وعمت المظاهرات جميع شوارع المدينة وتألفت غالبيتها من عساكر البوليس والعمال وطلب المدارس هاتفتين بهتافات مختلفة وحاملين بعض اللوحات التي كتبت عليها عبارات المطالبة بتحسين الحالة العامة ورفع الظلم ، كما ان بعض رجال البوليس الذين اشتركوا في المظاهرات قد رفعوا عصيا بعد ان علقوا في طرفيها رغيغ خبز^(٢) مما اعطى المظاهرات مضموناً اجتماعياً وشعبياً واقتصادياً زاد من سرعة اشتراك فئات واسعة من الشعب فيها .

وفي الساعة العاشرة صباحاً أطلقت قوات الجيش الرصاص علي جمهور كبير من الاهالي تجمعوا في مظاهرة كانت متجهه الى نادى الضباط فسقط سبعة من القتلى وخمسة من الجرحى وضابط من بوليس الارياف اصيب اشاد بخوله النادى

وقد فرض خطر التجول ولكنه نفذ في داخل المدينة من الساعة السابعة مساءً حتي الصباح . اما في الضواحي فلم ينفذ لعدم وجود القوات الكافية لغرضه ولكن طلقات الرصاص ظلت تسمع طول الليل لان قوات الجيش كانت تطلق النار عند اى حركة . وقد استؤنفت عليه اطلاق الرصاص عند شروق شمس اليوم التالي بكثرة وشدة غير عادية وكثفت دوريات الجيش

(١) المرجع السابق

(٢) المصرى ٧ / ٤ / ١٩٤٨

التي اشتركت فيها السيارات المصفحة من حاملات مدافع بين وسيارات أخرى تحمل مدافع سريعة ومجموعات من الجنود يحملون البنادق التي كانوا يطلقونها دفعة واحدة ثم تتكرر بين الصين والعمى ، ومرت في شوارع المدينة كوكبات من فصيلة الفرسان بالجيش وهم يحملون البنادق والمزاريق ، ورغم كل هذه الاحتياطات فلم تتوقف المظاهرات وتجمعات الاهالي في الشوارع واعتدى المتظاهرون على بعض المحلات ونهبت محتوياتها واشتعلت النار في البعض الآخر فزاد عدد الاخطارات التي تلقتها فرقة المطافي عن وجود حرائق على ١١٠ اخطارا وحطمت ابواب كثير من المحلات ونرى السينما خاصة في شوارع وسط المدينة ، فؤاد الأول وشريف وسعد زغلول وتوفيق والقائد جوهر والعطارين وتيارا وفرنسا والنبي دانيال والمستشفى اليوناني ومهد المنعم وعلى ميدان محمد علي وميدان سعد زغلول (١) .

ورغم تعطيل الدراسة في جامعة الاسكندرية الى اجل غير مسمى وتعطيل الدراسة في جميع مدارس البنين والبنات الى يوم السبت ١٠ ابريل فان المظاهرات قد قامت من طلبه مدارس الفاروقية والعباسية ورأس التين الثانوية وانضم اليها بعض العمال والاهالي واخذت تطوف بشوارع المدينة غير ان قوات الجيش تمكنت من تفريقهم . كما قامت مظاهرة اخرى في شارع الضيوى اسماعيل وثالثه في شارع ابي قير ورابعه في شارع شريف وقام الجيش بالمظاهرات بالعنف واطلق النار على المتظاهرين فسقط بعض القتلى الذين كان بعضهم من الاجانب الذين كانوا يطلون من شرفات المنازل (٢) .

وقد قامت بعض المظاهرات بقلب عربات الترام وحرقها وحطموا مصابيح الغاز العامة . ومع اطلاق الجيش للنار على المتظاهرين كانت المظاهرات تشتد فزادت عمليات التخريب وتكسير المحلات وخاصة التي كانت مملوكة لاجانب ، فانتزل الجيش البوابات الى شوارع المدينة واقتلت ابواب الجمارك و بورصة ميناء البصل وابتعدت السفن الراسية في الميناء عن الشاطئ ، واظلت جميع المتاجر والمحال العامة فيما عدا بعض المخازن التي ظلت تعمل لسد حاجة الاهالي واصيبت الحركة في المدينة بالشلل التام ولم تر الاسكندرية في تاريخها الحديث فوضى بلغت من الاتساع

(١) المصري ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صبح الامه ١٩٤٨/٤/٧

والعنف وشاهدته في فترة اضطراب رجال البوليس .

وقد سافر النقرشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالطائرة الى الاسكندرية ليشرف على الحالة بنفسه ، وقد صرح لكبار البوليس الذين اجتمع بهم بان الاحتلال الانجليزى لمصر قد بدأ على اثر الاضطرابات التي وقعت في الاسكندرية وانه لن يسمح بان تعود الفوضى فتودى الى مثل هذه الحالة مرة اخرى ^(١) ونوه بالمسلك الذى يراه خاطئاً لزملائهم المستمعين من العمل والذي تسبب فى وقوع الحوادث المؤلمة في المدينة وقال انه اذا لم يعد الضباط المستمعون من العمل خلال يومين فان اصدر امره باتخاذ اجراءات مشددة خاصة بهم وانه قد ابلغ تلك الاجراءات الي المحافظ والحكمدار . وفي نفس الوقت اذاعت وزارة الداخلية ان مشيرين كونستبلا في الاسكندرية وستة صولات بوليس لم يشتركوا مع المضررين فصدرت اوامر بترقيتهم الي ملاحظ بوليس ملازم ثان " تحت الاختبار " ^(٢) ، وبذلك بدأت الحكومة في استخدام سلاح الترغيب بجوار سلاح التهريب والتهديدات العديدة التى سبق ان اعلنتها لافشال حركة رجال البوليس والاداره في عمومها وفي الاسكندرية بوجه خاص .

وقد استخدمت الحكومة كل وسائل الضغط على ضباط البوليس ورجال الاداره لانهاء الاضراب والاعتصام ومنها استخدام عائلات الضباط في الضغط علي اولادهم وكلهم كما سبق ان قلت ليسوا من ابناء العائلات الفقيرة من الشعب ، واذاعت الصحف ^(٣) ان رجال البوليس المعتصمين بناديبهم بالاسكندرية قد علموا بما حدث في المدينة رغم قطع الاتصال التليفوني عن النادى فاصدروا القرار التالي : -

" اجتمع ضباط البوليس بالاكندرية والبحيرة في ناديبهم . وبعد ان استعرضوا الحوادث المؤلمة التي وقعت في المدينة ، وبعد ان ثبت لديهم ان زمام الموقف قد اخلت من يد المسئولين وألوا ان دواعى الوطنية تهيب بهم ان يعوها جميعا وفجرا الي اعمالهم وتادية واجيبهم كاملا في سبيل اعاده الحالة الطبيعية الي المدينة وحققا لىماء ابناء الوطن من ان تراق بدون مبرر وحفظا للاموال والاملاك وحتى لاتستغل هذه الحوادث ضد الوطن مع اصرارهم التام على وجوب تحقيق جميع

(١) المصرى ١٩٤٨/٤/٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المصرى ١٩٤٨ / ٤ / ٧

مطالبهم .

وعلى اثر اتخاذ هذا القرار قام مندوب منهم بإبلاغه المحافظ فوراً ورفع الحصار الذي ضربه الجيش حول نادی الضباط ثم بدأوا في الانصراف من النادی كل الى القسم الذي يعمل فيه وركب ضباط البحيرة السيارات الى مراكزهم . واستقبل المحافظ عبد الخالق حسونه باشا مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن التطورات الاخيره وقال ان حظر التجول سيستمر الليله وستسحب قوات الجيش من المينة تدريجيا لتحل محلها قوات البوايس .

وفي نفس الوقت اعلن ضباط البوايس في القاهرة انهم قد لبوا داعى الوطن وقرروا ان يعودوا الى استئناف اعمالهم فصدرت الاوامر الى قوات الجيش بلك الحصار عن النادی وترك الضباط يخرجون بحريتهم فخرجوا جميعا وعاد ضباط القاهرة الى اعمالهم كما سافر ضباط الاقاليم الى مقار اعمالهم .

حصيلة حوادث الاسكندرية :

- اذاعت وزارة الداخلية بيانا جاء فيه ان عدد القتلى يوم ١٥ ابريل وصباح اليوم التالى ٢٥ شخصا منهم جندي من رجال الجيش وثلاثة عساكر بوايس من المضربين و٢١ من الاهالى . وكان بين القتلى خمسة قتلوا خطأ بسبب رصاصات طائشه كما بلغ عدد الجرحى ١٢٨ منهم اربعة من ضباط الجيش وستة من جنود الجيش وعشرة من البوايس والباقيون من الاهالى ^(١) . وقرر وزير الداخلية صرف الف جنيه لورثة جندي الجيش محمد على خميس الذى هشمتم راسه بالهراوات واصيب بالرصاص وسلم اذن الصرف فوراً لقائد المنطقة الشمالية .

-- بلغ عدد البلاغات التى قدمت الى اقسام البوايس ١٤٠ بلاغا من اصحاب محال اتلفت او احرقت او نهيت ومن بينها بعض المصانع التى قدرت فيها الضائير بعشرات الالوف من الجنيهاات ^(٢) وقد صرح وزير العدل بان الحكومة ستدفع تعويضات عن حوادث الاسكندرية التى وقعت يومى ٥ و ٦ ابريل ودل تحقيق النيابة علي ان الحكومة قد استردت ما قيمته لاتجاوز عشرة الاف جنيه مع ان ماسرق تقدر قيمته بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهاات وبلغ عدد المقبوض عليهم نحو ٥٠٠ شخص .

(١) المصرى ٧/٤/١٩٤٨

(٢) المصرى ١٠/٤/١٩٤٨

- أطلقت النار على المتظاهرين من بعض المنازل ومنها مساكن الارمن بشارع ابي الدرداء فهاجم المتظاهرين المنازل ونهبوها وحطموا ما فيها كما هاجم المتظاهرون منزل عبد الحميد سباهى فى بولكى وهو احد اصحاب مصانع النسيج فاطلق عليهم النار وقتل شخصا يدهى خليل عبد الحميد فارتد المتظاهرون .

- كانت خسارة ادارة النقل المشترك بالاسكندرية كبيرة ، فبجوار توقف حركة سير الترام والاتوبيس ، قام المتظاهرون باحراق ٢٥ عربة ترام لم يبق منها الا العجلات .

- بعد مهاجمة الاهالى لمحطة السكة الحديد قامت بعض القطارات قبل موعدها كما اختلت مواعيد قيام ووصول القطارات (١) .

وقد اعلنت وزارة الداخلية بعد فك الاعتصام ان الحالة فى جميع انحاء البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعية .

وهكذا انتهى اضراب واعتصام رجال البوليس والاداره فجأة وعلى غير ماكان يتوقع اكثر المؤيدين واكثر المعارضين له . وقد سرت وقتئذ اقاويل كثيرة حول الاسباب التى ادت الى تلك النهاية .

- ومن تلك الاقاويل ما تردد من ان النقراشى قد اخبر الضباط عن طريق عملائه بينهم وعن طريق عائلاتهم ايضا بان الانجليز قد هدوا بالتدخل وتكرار ماحدث فى عام ١٨٨٢ بسبب حوادث الماطيين المشهورة التى ادت الى ضرب الاسكندرية ثم احتلال مصر كلها . خاصة ، ان بعض القتل كانوا من الاجانب ومنهم سيدتان وارتدت مكلية طب الاسكندرية تشيكي الجنسية وقد قتلوا وهم يطلون من الشرفات ، كما كانت الغالبية العظمى ان لم يكن كل المحلات التجارية والعامه ونور السينما التى اعتدى عليها مملوكة للاجانب . وكانت اشارته النقراشى الى ذلك فى تصريحه السابق الاشارة اليه تأييدا لهذا القول ، كما ايته قرارات الضباط بالعودة والتى استندت الى الاستجابة لداعى الوطن .

- وقيل ان الحكومة قد ابلفت الضباط المتصمين بان الجمالير الشعبية " الرعاع " من حال

وطلبه وصناع وصغار تجار وموظفين قد سيطروا على الشارع وخاصة في مدينتي القاهرة والاسكندرية ، وان الامر اصبح يهدد النظام كله بالزوال خاصة بعد ان وضع المتظاهرون المطالب الوطني والاقتصادي والاجتماعي لتلك الفئات بجوار مطالب رجال البوليس وقد تضمنت هتافات المتظاهرين المطالبه بالخيز وسقوط الملكية والقطاع وحياة مصر الجمهورية الحرة ، وبعد ان رفع المتظاهرون اربعة الخبز فوق عصيهم وهاجموا مساكن الرأسماليين ورفعوا لافتات كان منها " القيادة العمالية " . وقد نشرت الصحف صور تلك المظاهرات ومما يؤيد تلك الاقوال ماورد في قرار ضباط الاسكندرية بالعودة الى اعمالهم من ان الزمام قد افلت من يد المسئولين ، الامر الذي اخاف الضباط من القضاء على النظام الذي ينتمون اليه لابعكم وظائفهم ولكن بحكم انتمائهم الاسرى والطبقي .

- وقيل ان الحكومة قد قررت اقتحام قوات الجيش لنادى ضباط البوليس بالديابات واستخدام المدافع الثقيلة في تدمير النادى على من فيه اذا رفضوا الاذعان ونقض الاعتصام . وقد ابلغ انذار بذلك الى ضباط البوليس المعتصمين ، ومما ايد ذلك ما رأيته بنفسى من مدافع محمله على عربات ومن دبابات تحيط بحديقة الازيكية وكلها موجهة نحو المدافع الى نادى الضباط . وبعد ان فض الاعتصام والسماح بالمرور حول حديقة الازيكية كانت الديابات والمدافع مازالت في اماكنها .

وقيل ان الحكومة قد وعدت باجابه جميع المطالب ولكن بعد فك الاعتصام والعودة للعمل بشرط عدم الاعلان عن ذلك حتى لاتظهر الحكومة بمظهر الضعف امام الراى العام وخاصة بعد فشلها في السيطرة علي الموقف رغم استخدام قوات الجيش ورغم كل ما استخدمته ضد المظاهرات . وكذلك وعد الحكومة بالآ يضار اى ضابط بوليس اورجل ادارة بسبب الاضراب والاعتصام .

لقد انتهت الحركة دون تحقيق اى مطلب لرجال البوليس والاداره بل ان الحكومة قد سنتت بعض الضباط الذين كان لهم دور قيادي . اما جنود البوليس الذين كان لهم دور في الاحداث فقد عاملتهم الحكومة بمنتهى القسوة وقامت عددا منهم امام مجالس عسكرية لمحاكمتهم وكمثال فقط ذلك الحكم الذى صدر على جندي البوليس محمد ابراهيم سيد احمد من قوة بوليس مصر الجديدة ، ويقضى بحبسه سنتين مع الشغل وجلده خمسين جلده بتهمة انضمامه الى الضباط المضربين واحضاره لعماما لبعضهم في نادى الضباط وخلف الحكم الى الحبس سنة والفاء الجلد (١) . كما حكم على ١٢ جنديا بالحبس لاتضمامهم في اضراب الضباط (٢) .

مشكلة عمال سباهى بالاسكندرية ١٩٥٠

لم يكن اضطراب واعتصام عمال مصنع سباهى بمنطقة الرمل بالاسكندرية الا استمرارا لنضال عمال النسيج فى القطر المصرى بشكل عام واستمرارا ايضا لنضال عمال مصانع سباهى فى الاسكندرية والقاهرة بشكل خاص ضد الاعتداءات المتكررة من اصحاب تلك المصانع على حقوق عمالهم . لان عمال مصانع سباهى قد خاضوا معارك عديدة من اجل تكوين نقابة تمثلهم من اجل الحصول على اجور وساعات عمل تقترب من ساعات عمل واجور مثيلهم من عمال المصانع والشركات الاخرى . بل استطيع ان يقول ان عمال مصانع سباهى كانوا من اكثر عمال مصر عامة وعمال النسيج خاصة وعلى نطاق القطر المصرى كله للظالم .

وانا لا اقول ذلك من واقع ماسمعت فقط ، ولكن من واقع تجربتى الشخصية مع اصحاب و مد يرى هذه المصانع حيث كنت رئيسا لنقابة عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها وفى نفس الوقت رئيسا لقسم نسيج الحرير بمصنع سباهى رقم ١ بشبرا الخيمة التابع لشركة سباهى الصناعية لفيوط الغزل والمنسوجات . وقد اقمعتى تجربتى بانهم بالاضافة الى استئادهم الى عدد من كبار موظفى الحكومة وخاصة حامد العبد من وقت ان كان وكيلاً لمصلحة العمل وبعد ان اصبح مديراً لها فانهم وكذلك لشعور افراد أسرة سباهى بانهم من طينه غير التى خلق منها العمال وانهم هم الذين يهبون عمالهم الحياه بما يدفعون لهم من اجور تمنع عنهم الموت جوعاً ، وفوق كل ذلك احساسهم بانهم يستطيعون ان يشتروا اى مسئول فى الدولة باموالهم وبالتالي يستطيعون ان يفرضوا الباطل على انه حق وان يزيلوا الحق باعتباره باطلاً . ولعل ابلغ دليل على ذلك ما قاله عبد الحميد سباهى امام جميع عمال مصنع ٢ بشبرا الخيمة فى اول يوم يستلم المصنع بعد شرائه وبعد ان اسمان مستغنيا من جرأة العمال فى مناقشته بل والحديث معه وبعد ان هدده العمال برفع شكاياتهم الى المسئولين اذ قال :

" لو نزل الله من السماء بريحه " .

لقد وجدت ان هذه انقدمه ضروريه حتى يعرف القارئ ما اريد ان اقله بل اننى ارجو ان يستببط من الحدث ووقائمه وتطوره اكثر مما صرحت به .

ولقد بدأت المعركة التي نتحدث عنها هنا بعد صدور الامر العسكري بزيادة اعانة غلاء المعيشة لجميع مستخدمى وعمال المحلات التجارية والصناعية . فقد طالبت نقابة عمال مصنع سبهاى بالاسكندرية ادارة الشركة بصرف الزيادة فرفضت ، فاشتكى العمال الى كل الجهات المسئولة فلم يجدوا الا التسويف حيناً والصد احياناً .

وفى نفس الوقت كانت الشركة قد استوردت بعض الماكينات الجديدة الحديثة من الخارج وشاع فى احد مصانع الشركة الواقع فى منطقة الرمل بان الشركة سوف تقفل عدداً من عمالها نظراً لارتفاع الاجور العالية لاستبدالهم بعمال جدد باجور اقل كما حدث فى شركة مصر للفرزل والنسيج بالمحلة الكبرى . ولهذا اضرب العمال من العمل يوم ٦ يونيه ١٩٥٠^(١) واعتصموا فى المصنع . وبعد ان تدخل مكتب العمل ووعدهم قبلوا نصحه وعادوا للعمل فوراً صباح يوم ٧ يونيه ١٩٥٠ .

وفى يوم ١٠ يونيه وبعد ان وجد العمال ان وعد مكتب العمل لهم لم يتحقق ، قرروا الاضراب عن العمل . وفعلاً اعتصمت الورشة التي يبدأ عملها من الساعة الثالثة بعد الظهر وظلوا حتى جاءت وريدة الحادية عشرة مساءً فانضم عمالها الى زملائهم المعتصمين .

تطور الاحداث :

حضر حسن المغربى وكيل النيابة الى المصنع للتحقيق وعرض العمال عليه مطالبهم التي قاموا بالاضراب والاعتصام مطالبين بتحقيقها ، ردت ادارة المصنع بان مائة وخمسين فقط من عمالها هم الذين عينوا قبل شهر يونيه ١٩٤١ وهم وحدهم الذين يستحقون زيادة اعانة غلاء المعيشة واما الباقون فلا يستحقون تطبيق الاوامر العسكرية بزيادة الاعانة عليهم . وبعد مداوالت بين وزارتي التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية وامام تعنت اصحاب واداره المصنع تقرر احالة الموضوع الى لجنة التوفيق . وبعد تدخل مكتب العمل انصرف العمال فى منتصف الساعه الحادية عشرة مساءً^(٢) .

وقد قام وكيل شئون العمال فى المصنع بايلاغ قسم بوليس المنتزه قرب منتصف الليل بان

(١) الامرام ١٩٥٠/٦/٨ ص ٩

(٢) الامرام ١٩٥٠/٦/١٢ ص ٥

العمال المتعصمين وكانوا يبلغون نحو ثلاثة الاف عامل قد قاموا بعمليات ائتلاف وتخريب ونهب وسرق اثناء اعتصامهم ورغم ان قوات كبيرة من البوليس كانت قد استدعيت الى المصنع منذ بدء الاعتصام الا ان معاينات البوليس قد ذكرت بان العمال قد فتحوا خزائنه حديديه باداة من الحديد واخذوا منها حوالى الفى جنيته كانت معدة لصرف اجور عمال النسيج واتفقوا بالنار وبالايدى مجموعة من دوسيهات خدمة العمال ووجدت بعض الاوراق مبعثرة فى المكان ، ودخلوا العيادة واتفقوا ما بها من ادوات واجهزه ونهبوا ما استطاعوا نهبه وفتح بعضهم الكانتين ونهبوا ما كان فيه من مواد غذائية واتفقوا كثيرا من متحوياته وكان مما اخذ منه حوالى الفى زجاجة مياه غازية وادعت الشركة ان الذى ساعد العمال على ذلك ان مكاتب الشركة كانت مغلقة بسبب عطلة الاحد . وبعد ان تولى المعري وكيل النيابة التحقيق اعلن ان اصحاب المصنع سيضطرون الى وقف العمل فيه حتى ينتهى الموظفون المختصون من اعداد انون صرف اجور العمال لان الانون التى كانت معدة قبل ذلك شملت حركة الائتلاف والتخريب (١) . وقد وجد بعد ذلك ان الائتلاف قد شمل ستين مكتبا وكسرت المكاتب والمقاعد واتفقت الاوراق وخلعت ابواب خزانات المحفوظات وهى ١٢ خزانه وامتد التخريب الى المطعم ونهب ما كان فيه من مواد الترميم واتفقت المقاعد وغيرها وبعثت الصناديق والصفائح (٢) .

وبعد ان استمر غلق المصانع باصرا من اصحابه اثنى عشر يوما ، اجتمع العمال فى دار نقابتهم بجهة غبريال برمل الاسكندرية وقرروا التوجه لعرض حالتهم على الحكومة فى يولاى حيث كان مقر الوزارة فى فصل الصيف وخرجوا فى مظاهرة ضمت نحو ثمانية الاف وخمسمائة عامل ، وعند مرورهم اسام مخفر الرمل تقدم البوليس لتفريقهم فعارضوه ورمي بعضهم الشرطة بالحجارة فاطلق البوليس النار لارهابهم واعتقل افرادا منهم .

ورغم ذلك سارت المظاهرات حتى بلغت مقر الوزارة وهم يطالبون بالعودة الى العمل وصرف متأخر اجورهم واجابه ماسبق لهم تقديمه من مطالب اخرى . وبعد تدخل حكمدار بوليس الاسكندرية الذى استدعى بعض رؤساء العمال وسمع

(١) المرجع السابق ١٢ / ٦

(٢) الامرام ١٥ / ٦ / ٩٥٠ ص٩

شكواهم بأن إدارة المصنع تحول دون هويتهم للعمل وهم أرباب عائلات ويعد عرض الأمر على وزارة الشؤون الاجتماعية في القاهرة ، عقد اجتماع ضم مدير مكتب العمل ومستشار مصنع سبامى ووكيل القم المخصوص في المحافظة والاساتذة حسن مرور ونظمى بطرس واحمد قاسم على ومبدويان من العمال . وقد وافق مستشار المصنع على عودة العمال الفواجأ وهددهم نحو ثلاثة الاف ابتداء من مساء نفس يوم الاجتماع وعاد على اثر ذلك منهم ٦٠٠ عامل واحد بعد الظهر ٣٠٠ وفي روية المساء ٢٠٠ وعلى أن يعود الهالقون تدريجيا ، اما الاجور المتأخرة فقد تقرر صرفها خلال اسبوع نظرا لقلد مستندات الصرف (١) .

وكان احد موظفي مكتب العمل بالاسكندرية قد وافق عدة موافق تتسم بالعدل من مطالبهم مما دفع العمال الى الثقة به ولهذا كانوا يكتبون برعيده لكي يعودوا الى العمل وساعد ذلك على حل كثير من المواقف الصعبة بين العمال والفرقة . ولكن الشركة طلبت نقل هذا الموظف يدعى انه يعمل مستشارا للعمال فتقل فلا تم جاء خلفه ليعلم بأن العمال ليست لهم مطالب محددة وان الخلاف على امانته الغلاء الجديدة قد لصيل الى لجنة التوفيق ، ووضع ان الشركة قد بدأت في خلق ظروف جديدة اكثر صلاحة لها لتفهد اهدافها الاساسية في التخلص من عدد كبير من العمال وفي نفس الوقت بدأ العمال في الاستعداد للظروف الجديدة .

فبعد ان كان عدد من العمال قد انتظم في العمل وبدأ نوع من الاستقرار يخيم على المصنع بعد تدخل موظف مكتب العمل الذي نقل والذي اقنع العمال بأن جميع زملائهم سوف يعودون الى العمل وفقا لما تم الاتفاق عليه وفي نفس الوقت سمى مفتش مكتب العمل الى اصحاب المصنع لاتمام عودة اكبر عدد ممكن من العمال . بدأ مكتب العمل يأخذ موافق واضح العداء للعمال (٢) . وفي نفس الوقت كان الهوايس قد قبض على ١٩ عاملا من المتظاهرين اثناء توجههم الى الوزارة لعرض مطالبهم وكان قد اصيب ثمانية رجال من الهوايس اصابات مختلفة كما اصيب مأمور قسم الرمل في رجله من رمي حجرين .

وقد حدث عند صرف العمال لاجورهم وكان عدد كبير من قوات الهوايس قد امتدحى

(١) الاهرام - الثلاثاء ٢٠ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

(٢) الاهرام - ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

باسم المحافظة على الامن ، حدث انتهاك بين موظفي الشركة و البوليس من جانب ، وبين العمال من الجانب الآخر وقام رجال البوليس بالاعتداء على العمال فدافع العمال عن انفسهم فاصيب بعض رجال البوليس ، ويعد ان تم صرف اجور الغالبية العظمى من العمال حتى مساء الخميس ٢٢ / ٦ / ٩٥٠ (٦) . اعلنت الشركة انها سوف تفتح ابوابها ولا مانع لادائها من مودة العمال ماعدا المشاغبين الذين قررت الشركة فصلهم وقدمت كشوفات باسمائهم لمكتب العمل . وزيادة في تصعيد المعركة مع العمال قبض البوليس على ٣٢ عاملا واحالهم للنيابة للتحقيق معهم ، كما اعلنت الشركة انها قد قررت صرف تصاريح وطاقات دخول يحملها العمال المرخص عنهم والمصرح لهم بالدخول واستئناف العمل .

وقد وجد العمال ان الشركة قد صرفت عددا قليلا لعدد قليل من العمال مما كان يعنى بقاء الغالبية خارج المصنع فمنعواهم من الدخول للمصنع . وكان هذا التصرف من الشركة متعمداً وواضح سوء القصد مما دفع بدوى خليفة وكيل وزارة الداخلية الى ان يامر بالتحقيق فى اسباب ابطاء ادارة الشركة فى توزيع البطاقات على جميع العمال (١) . ولكن ذلك لم يحدث الا بعد ان وقعت المذبحة التى سوف اتحدث عنها فيما بعد .

المذبحة :

ورغم ان كل الاجهزة الحكومية والشركة ومملاها قد حاولوا ان يصوروا الامر على ان بدايه المذبحة كانت صداما بين فريقين من العمال فريق عاد الى العمل وفريق لم يعد واراد ان يمنع الفريق الاول من الدخول الى المصانع ، الا ان ما اكده لى بعض الزملاء من عمال النسيج الذين حضروا الواقعة قد اكوا لى بان البوليس هو الذى بدأ المعركة وكان قد اعد لها من قبل فى حين أخذ العمال على غرة حيث بدأ الضرب بشكل لم يكن احد من العمال يتوقعه . بل واكد لى اكثر من واحد بان بعض العمال قد قتل برصاص مسدس عبد الحميد سباهى نفسه وان بعض جثث العمال قد اختفت . وبالإضافة الى ذلك فان التحقيق فى قراءة مانشر عن الحادث وهو قليل نسبيا تتضح منه الحقائق جلية . خاصة وأن مصدر المعلومات المفترضة وهو الشركة كان واضحا معلنا أحيانا ومستترا أحيانا .

ففى الوقت الذى كانت فيه مشكلة عمال سباهى مع اصحاب ومديرى الشركة كانت شبه

(١) الامرام ٢٥ / ٦ / ٩٥٠ ص ٩

دائمة ومستمرة وكان اعتصام العمال الاخير حلقه من سلسلتها ، فاننا نجد جريدة المصرى تنشر اعلانا لشركة سباهى تدعى فيه بأن الاعتصام لا يستند الى اى اساس جدى اثر لا يوجد للعمال اى مطلب مارغم ان ادارته الشركة ساهرة على القيام بجميع واجباتها نحوعمالها خير قيام وان العمال قد قاموا وقت الاعتصام بعمليات سرقة ونهب وتغريب

وهذه الجريدة - المصرى - هي نفسها التى نشرت عن مشاكل نفس الشركة مع عمالها (١) على اثر المصادمات التى وقعت امس بين عمال مصنع سباهى بالاسكندرية ورجال البوليس التى كانت نتيجتها وفاة احد العمال وذلك بسبب فصل ادارة المصنع لبعض العمال على اثر تكوين نقابه لهم ، سافر الى الاسكندرية صباح اليوم صلاح مرتجى وكيل الامن العام راغب بطرس مدير مصلحة العمل وتوجهها الى دار المحافظة حيث عقد اجتماع شهده البكباشى زهران رشدى مفتش القسم السياسى وحضره عن ادارة الشركة اثنان من اصحابها ومختار عبد العليم المحامى نيابة عن العمال . وقد اتفق فى هذا الاجتماع على ما يأتى :-

١ - ان يترك البت فى تسجيل نقابة لعمال سباهى الى مصلحة العمل وكل من له اعتراض على تكوين النقابة يتقدم لمصلحة العمل .

٢ - تشكيل لجنة من محمد حنفي مدير مكتب عمل الاسكندرية ومدير المصنع واشتنى من العمال للتحقيق فى الامور المنسوبة الى احد عشر عاملا فصلتهم الشركة . لمعرفة ماذا كان فصلهم فى محله ام انهم ابرياء يستحقون عقوبة اخف من الفصل على ان تبلغ النتيجة لمصلحة العمل خلال سبعة ايام .

٣ - تتعهد الشركة بان تدفع لورثة محمد الدريزنى قيمة المكافأة المستحقة على اساس المقرر بقانون اصابات العمل .

وسيستمر العمل معطلا بالمصنع الى ان تنتهى السبعة ايام المقررة واكتفى بما ذكرت من نص مانشرته جريدة المصرى فى هام ١٩٤٨ فى الوقت الذى كانت فيه كراسى الوزارة يعيده عن مقاعد الوفدين لكى يقارن القارئ الذى اترك له تقدير موقف الصحف الوفدية من العمال فى الفترات التى يكون فيها الوفد خارج الحكم حيث التأييد الكبير لكل حركات العمال الكفاحية والعرض على نشر تفاصيلها وتقاصيل التأييدات الشعبية لها وبين موقف تلك الصحف والوفد فى الحكم حيث الصهينة والتخلى الكامل عن التأييد بل والوقوف

موقف العداء واحيانا قلب وتغيير الحقائق لظهار ان العمال مخطئون بل مجرمون ثم تبرير كل اعتداء على العمال بكل اساليب الباطل .

وقد ارسل مكتب صوت الامة فى الاسكندرية يوم ٢٢ يونيه اى اليوم التالى للحادث - الى الجريدة فى القاهرة ونشرته يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٥٠ ما اعتبره يصل الى حد خيانه الامانه الصحفية واكتفى بنقل نص مانشر فيما يلى : -

(يقوم الاستاذ صلاح الشمسى من وكلاء النيابة بالتحقيق فى بلاغ تقدم به احد الاهالى بوجود جثه غريق على شاطئه المحمودية . وقد تبين انها للمدعو محمد محمد ابراهيم من عمال سباهى . كما عثر على جثه عبد السميع عبد الرزاق شاهين من العمال ايضا وقد وجد منتفخ الوجه والدم ينزف من انفه . كما ابلى احد الجنود بوجود جثه اتضح انها للمدعو عبد المنعم احمد عبد الجواد وعثر ايضا على جثه رابعه فانتشلها العمال ولا تزال النيابة تواصل التحقيق لتحديد المستويات فى هذه الحوادث المتشابهة)

ولقد اتخذت صحف الوفد هذا الاسلوب الغير امين والغير وطنى تنفيذا لسياسة وزارة الوفد الحاكمة وحتى لا يحصل عمال سباهى فى محتتهم على ذلك التأييد الواسع من فئات الشعب المختلفة عمالا وغير عمال كالذى حصل عليه عمال شركة مصر للفرزل والنسيج بالمحلة الكبرى عندما تبنت الصحف الوفدية قضيتهم فى سبتمبر ١٩٤٧ ووقت ان كان الوفد خارج الحكم حتى لقد صودرت بعض الصحف وحوكم رؤساء تحريرها بسبب مانشروهم عن حوادث عمال المحلة الكبرى .

اما جريدة الاهرام وهى الجريدة المعروفة طوال حياتها بمواقفها المتحفظة لدرجه اننى لا اذكر اننى قد سمعت او قرأت انها قد صودرت لها اعداد او اغلقت ولو لمرة واحدة . هذه الجريدة هى التى كانت تنشر عن المشكلة وان كان نشرها كله فى حدود مايشبه البيانات الرسمية وتصريحات او اعلانات الشركة واخبار عن الحوادث وتطورها .

وفى حدود البلاغات التى تقدم بها اصحاب الشركة ومديروها ورجال البوليس الى النيابة اصدرت هذه الاخيرة بلاغا عن الحادث جاء فيه (١) .

(حدث يوم وقوع الحادث انه عند خروج العمال من المصنع كان عند كبير منهم لم يعوذا الى العمل وارادوا الاستيلاء بزملائهم الذين عانوا . وتقدم البوليس لمنع المشاجرة فاعتدى بعضهم

عليه وعلى بعض العمال واصيب مأمور قسم المنتزه وبعض الشرطة مما القى عليهم من حجارة فاضطر البوليس لتفريقهم بالقوة . ويظن ان بعضهم سقطوا فى التربة اما عند هروبهم من البوليس واما اثناء تشاجرهم وقد وجد ان الفرقى خمسة واحدهم مصاب بجرح فى رأسه اما الاربعة الآخرون فلم تكن بهم اصابات)

ورغم كل الانفلاق الصحفى على اخبار الحادث الا ان الاخبار كانت قاسية وخاصة تلك التى كان ينقلها الهاريون من الاسكندرية ووفدوا الى القاهرة حيث كان بعضهم يعمل بها قبل سفره للعمل بمصانع سباهى بالاسكندرية والذين اكثروا ان المعركة كانت عنيفة جدا بين العمال كلهم من جانب والبوليس من الجانب الآخر وان الكثيرين من العمال قد اصابوا برصاص رجال البوليس ومن طلاقات مسدس عبد الحميد سباهى نفسه وان بعض العمال قد قتلوا بالرصاص والقيت جثثهم بعد ذلك فى ترعة الحمودية وان البيانات الرسمية عن فرق جميع القتلى غير صحيح ولقد صدق المواطنون هذا الكلام وازدادوا يقينا بصحته عندما صرح بدوى خلفيه وكيل وزاره الداخليه بان القتلى قد ماتوا باستكسيا الفرقى وايضا ^(١) . عندما صرح عبد الفتاح حسن الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه بانه لم يحدث قط ان رجال البوليس اطلقوا النار اثناء قيامهم بفض المعركة .

ان هناك ما يشبه العقيدة بين ابناء الشعب المصرى نتيجة لتعاملهم الطويل مع سلطات القهر بان ماتنفية الحكومة هو عين الصدق وقد اخلوا محاولات المسؤولين الدفاع عن الحكومة واجهزة قمعها بانها من باب " يكاد المرئى يقول خذنى " .

وقد كان مانشر يصفه رسميه لوشبه رسميه بان عدد رجال البوليس الذين اصابوا بحجارة العمال قد بلغ ٢٨ شخصا وان الذين قتلوا وعرفت شخصياتهم واعلنت اسمائهم كانوا خمسة وهم :

٢- عبد المنعم احمد عبد الجواد

٤- عبد السميع عبد الرازق شاهين

١- موسى عبد الله الشرقاوى

٣- محمد محمد ابراهيم

٥- محمد عوض مفتاح

واما الذين قبض عليهم فكانوا ٣٢ عاملا ورغم انه لم ينشر اى شيء عن اصابات العمال

(١) الاهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ ص٩

رغم تأكيد العمال بأنها كانت كبيرة جداً لوقوع العمال في كمين شبه كماشه اعده لهم البوليس خارج المصنع الا انه قد نشر مايفيد بأن التحقيق قد اظهر ان هناك بعض العمال لم يعمدوا الى اهلهم وينتظر ان يكونوا قد غرقوا وتظهر جثثهم قريبا . كما قبل بان عدد الغرقى الذين انتشلت جثثهم كانوا تسعة

النهاية :

في يوم ٢٧ / ٦ / ١٩٥٠ نشرت الاهرام اعلانات في صور بيان من مصانع سباهي تكرر فيه ادعائها السابقة من ان المصانع مفتوحة للعمال ولم تقفل يوما من الايام ^(١) . وانها من جهتها قامت بتنفيذ اتفاق يوم ١٧ / ٦ / ١٩٥٠ والذي اتفق فيه على استئناف العمل تدريجيا ابتداءً من يوم الاثنين ٦ / ٦ على ان يقوم المصنع بدفع الاجور التي تأخرت بسبب اعتصام العمال وبعد فصل العمال الذين تسببوا في الاعتصام والاضراب واعمال السلب والنهب والتخريب التي حدثت يومي ٩ و ١٠ يونيه . وقد قدمت الشركة لمكتب العمل كشفا بيئت فيه اسماء العمال الذين قررت الاسفناء عنهم اما لاتهامهم في الحوادث لولتيقنها من اشتراكهم في اعمال الشغب . ثم قالت الشركة انها تمسكت بوجهة نظرها لاتعمتا لوجريا وراء شهوة الانتقام . وانما لتيقنها ان ذلك حفاظا على حالة الامن والاستقرار داخل المصنع . وقال مندوبو الشركة بان هذا الفصل يخوله القانون وهو طلب عادل تؤيده السوابق التي اتبعتها الشركات الاخرى في مثل هذه الحالات ووافقتها الجهات المختصة .

لقد كان عدد الضحايا من العمال كبيرا ما بين قتيل ومصاب ومعتقل ومفصول ولم تكن البيانات الرسمية تمثل الاجزاء فقط من الحقيقة . ولهذا عندما عقد فؤاد سراج الدين اجتماعا في مكتبة ودعا اليه طاهر وعبد الحميد سباهي من اصحاب المصنع ومدير الشركة ومستشارها والنائب حسن سرور واربعة من العمال باعتبارهم يمثلون النقابة . وقد كان كلام سراج الدين قصيرا وحادا والتهديد فقط اذ قال انه لا يستطيع ان يبقى بضع مئات من رجال الشرطة كل يوم

(١) الاهرام ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

لمراقبة المصنع وعماله . طبيعى ان هذا التهد يد كان موجها لمطلى العمال وحدهم ثم اعلن صراج الدين انه قد استقر الراى على ان يستقف العمل تدريجيا فى المصنع ابتداء من غد وقد وضع مكتب العمل شروط الاتفاق الذى اطلته صراج الدين وان تصرف الشركة لعمالها اجور خمسة ايام بمناسبة شهر رمضان .

وبدا العمال فى العودة الى العمل تحت اشراف البوليس ومنسوب دائم من مصلحة العمل حتى استقرت الحالة وبعد ان فصلت الشركة كل من كانت تريد التخلص منهم من العمال وان كانت قد ابدت استعداداها لنح هؤلاء المفصولين التعويض القانونى عن فصلهم . كما استطاعت الحكومة والشركة فى نفس الوقت ان تشل فاعليه النقابة وان توقف نشاطها تماما بعد فصل جميع العمال القيادين فى النقابة من الشركة وابعاد الكثيرون منهم عن منطقة الاسكندرية كلها ولكن ذلك لم يكن الا لحين حيث بدأت من جديد المعركة من اجل النقابة المستقلة عن نفوذ الشركة والدولة وتحسين ظروف العمل .

اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات

كان عام ١٩٤٧ من أغزر الفترات في تاريخ نمر العمليات الكفاحية للطبقة العاملة المصرية في مختلف المناطق والتجمعات العمالية في شبرا الخيمة والقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، وكان لعمال شركة الملح والصودا المصرية بكفر الزيات نصيب وافر من تلك الكفاحات . كما كان لهم أيضا نصيب من محاولات الرأسمالية للاعتداء على حقوق العمال بعد الحرب العالمية الثانية ، في وقت كانت اسعار ضروريات المعيشة في ارتفاع مستمر وكان المزاج الصدامي للطبقة العاملة مع زيادة الوعي يدعو الى العمل على توسيع حقوق العمال والكفاح من اجل رفع مستوى المعيشة وظروف عمل افضل .

وكانت شركة الملح والصودا من الشركات التي تآلفت في لندن ، كان اول مدير مصرى لها هو حسين (بك) فهمى فى ١٩٤٣ ، وكان كبار موظفيها من الاجانب وخاصة الانجليز يعاملون معاملته متميزة عن المصريين فى الاجور والمعاملات الأخرى وفى نفس الوقت كانت الشركة تعمل جاهده على تفريق صفوف المصريين العاملين فى الشركة ، وقد تقدمت الشركة ببلاغات وتقارير ضد نقابة عمال الشركة وقادتها بعد ان تقدموا لها بمطالبهم العشرة وهى : - (الكتلة ٨ اكتوبر ١٩٤٧)

١- زيادة الاجور بنسبة ٥٠ ٪ لمن تقل يومياتهم عن عشرة قروش ، و ٢٠ ٪ لمن تزيد يومياتهم عن ذلك .

٢- تعديل فئات اجور عمال المعصرة بحيث لا يقل التعديل عن اربعة قروش

٣- تحسين حال مستخدمى المياومه

٤- زيادة اجر العامل المريض الى شهرين باجر كامل فى السنة على ان تزداد الى ثلاثة اشهر فى حالة اشتداد المرض .

٥ -زيادة الاجازة الاعتيادية من ١٢ الى ٢٠ يوما باجر كامل وبغلاء المعيشة .

٦ - ايجاد مساكن للعمال اسوه بالموظفين .

٧ - زيادة:منحه السنويه من ١٥ يوما الى ثلاثة اشر اسوه بالموظفين .

٩- تقرير راحة اسبوعين بأجر كامل

١٠- عدم الوفر مطلقا

وفي مواجهة تقديم النقابة لمطالب العمال ورغبة في تفريق صفوف العمال ، اصدرت الشركة قرارا يمنح عمال مصنع كفر الزيات علاوة مهاره ولكنها قصرتها على ٢٧ عاملا فقط، ولكن العمال لم يبلعوا طعم التفريق ، فاعتزضت النقابة ومطالبت بصرف العلاوة لجميع العمال بلا استثناء ، ثم قامت النقابة بأعداد بيان وزعته على نطاق واسع في مدينة كفر الزيات لكي تضمن تأييد الاهالي للعمال ومطالبهم ، كما ارسلت النقابة ذلك البيان الى جميع المسؤولين في الشركة وفي الحكومة والى الصحف ، وقد اخطرت الشركة مكتب العمل في ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ بوصول خطاب النقابة اليها ومع البيان الذي حددت فيه مهله لاجابة المطالب قدرها ثلاثة اسابيع بوقوف بعدها العمل بالطريقة التي يرونها ، وقد قام مدير الغريبه بعد وصول بيان النقابة اليه بمطالب العمال ، قام بارسال خطاب الى الشركة في ١٦/١٠/١٩٤٧ مشتملا على طلبات العمال وطالبا تهدئة الحالة ، ولكن الشركة اعلنت انها لايمكنها اجابه المطالب فنيا واقتصاديا ، وبعضها يحتاج الى تعديل في قانون عقد العمل وهو اجراء لا تملكه الشركة ، وفي نفس الوقت ارسل مفتش مكتب العمل الى مدير الغريبه عن زيارته لاطراف النزاع مبينا اصرار العمال على اجابه مطالبهم ، وان هناك ارتباكات قد اضعفت الانتاج بسبب عجز الرؤساء عن مباشرة اعمالهم .

وفي ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ارسلت الشركة خطابين الى مكتب العمل ومدير الغريبه ان هناك جوا من الارهاب والعنف يسود المصنع الذي استحال معه على الموظفين مباشرة اعمالهم . وطلبت وضع حد لذلك حتى تتمكن الشركة من الوفاء باحتياجات الجمهور من انتاج الشركة .

وقد نشرت جريدة الكتلة في ١١/١٢/١٩٤٧ تحقيقا صحفيا قالت فيه الجريدة انها تقدم به قضية عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات الى الراى العام ، واوضحت في التحقيق محاولات الشركة التمرش بالعمال ومنها نقل رئيس ورش النجارة الى مكان آخر واصدار تعليمات الى رئيس الجراج تسليبه سلطاته ، وعند ذلك احتج العمال وقرر الموظفون الاستقالة وتضامن مدير المصنع معهم فأمرتهم الشركة بالانتقال الى الاسكندرية واخطرت مأمور المركز بذلك .

وفي صباح الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٤٧ تلقى مأمور مركز كفر الزيات بلاغا من الشركة بأصابه رئيس الورش باصابات خطيرة فقام باعتقال من حامت حولهم الشبهات وانتهت الشركة النقابة بالتمريض فقبض على رئيسها ووكيلها ثم افرجت النيابة بعد ذلك عن رئيس النقابة

بالضمان الشخصى وعن وكيل النقابة بكفالة عشرين جنيها واستمرار حبس الباقين ، وعند ذلك اعتصم العمال بالمصنع فهاضمت قوات البوابس المصنع واخرجت العمال منه ، واستكمالا لمسلسل تأييد الحكومة للشركة اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قرارا بحل نقابة عمال الشركة ، املا فى ان يؤدي ذلك الى انقراط عقد وحده وترايط العمال وفى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ نشرت الصحف بيانا للشركة جاء فيه :

« قررت الشركة منح العمال كلهم مرتب ٣٢ يوما فى العيدين الفطر والاضحى وهذا بخلاف اعتمادها الفين جنيه لصندوق انخار للعمال يعينهم فى حياتهم بالاضافة الى ما يوزع من لحوم ومسلى وزيت وسكر وارز وصابون ونظيق ، والشركة تواصل بناء مساكن للعمال واعتمدت لذلك مائه الف جنيه لاقامه مؤسسات اجتماعية للعمال فى كفر الزيات وزودتها بمطابخ وافران وناد ومكتبة وسينما ومسرح ومسجد بلغت تكاليف مفروشات ٩٠٠ جنيه وحمام سباحة وملعب لكرة القدم وجمعية تعاونية يحصل منها العمال على حاجاتهم بالاشمان الرسمية المخفضة ، كما قامت الشركة بشراء مواد التموين ووزعتها على العمال بلا مقابل ، واقامت مستوصفا واستوردت اجهزة مستشفى كامل العده مجهز باحدث الآلات وغرفه عمليات واجزاخانه لصرف الدواء مجانا للعمال وعائلاتهم ، وقد استحضرت لاداره الات عزل الحرارة وتكييفها وتنقية الهواء داخل المصانع ، كما انشأت مدارس للتدريب المهني بالاسكندرية لرفع مستوى العامل صناعيا ومهنيا وثقافيا . »

ورغم اجابة الشركة لكثير من مطالب العمال ، الامر الذى انعكس على الجو العام فى المصنع وساده كثير من الهدوء والاستقرار وانتظم العمل ، الا ان الشركة لم تقبل انتصار العمال ونجاح كفاحهم واضرابهم ، بل استمرت فى تدبير المؤامرات وتلفيق التهم للنقابة ولقيادات العمال خاصة بعد ان طلبت النقابة التدخل واستلام المصنع وادارته لانه لاينتج الاثلاث مقطوعيته من الزيت المخصص لتموين السكان ، وفى سبيل تحقيق اغراض الشركة اصدرت قرارا بتعيين الاميرالاي عبد السميع عجرمه (بك) محافظ الصحراء الشرقية سابقا مديرا لشئون العمال فى مصانع كفر الزيات ، ومع صدور قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بحل النقابة احوالت الامر للنقابة العامة للتحقيق فيما هو مسند الى النقابة من مخالفات .

وكانت اهم واخطر حلقات التلقيق ضد قيادات عمال شركة الملح والصبودا بكفر الزيات اتهم الشركة للعمال بالاعتداء على وكيل الشركة جرجس افندي مرقص (المصرى ١٧ / ٤ / ٩٤٨ ص ٣) وقد اشارت النيابة بحفظ التحقيق لعدم معرفة الجاني ، وعندئذ تقدم عبدالخالق خلق

وهو من عمال الشركة ببلاغ الى مركز البوليسي اعترف فيه بضرب جرجس اغندى بتحريض من رئيس النقابة - محمد ابو شادى - ومحمود حسن سيد امين صنتوق النقابة ومحمود حسن الشيمي احد اعضاء مجلس ادارة النقابة ، فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنح التى قضت بعد نظر القضية وسماع الشهود بحبس المبلغ المعترف بجريمته ثلاثة اشهر وتغريمه خمسة وعشرين جنيها تعويضا للمجنى عليه وبرائة باقى المتهمين ، وهكذا اثبت قضاء مصر العادل انحيازه للحق والعدل ودقته وكشفه للتلفيقات مهما كان احكام خطواتها بل واعطى درسا قاسيا لمن خان زملاءه ووضع نفسه مخلب قط تنفذ به الشركة واعداء العمال مؤمرات ضد اشرف القيادات المخلصة من ابناء الطبقة العاملة .

وبهذه المناسبة نقول ان نقابة عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات كانت من النقابات الرائدة المكافحة ، ليس النطاق المحلى وحده فى كفر الزيات وفى الشركة ، ولكنها اشتركت فى النشاط النقابى العام على نطاق القطر كله ، وكانت ضمن النقابات التى ساهمت فى ارتباط النقابات المصرية بالحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ وكان رئيسا الزميل محمد ابو شادى عضوا فى اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر التى تكونت اثناء الاحتفال الجماهيرى العمالى الكبير الذى عقد بكازينو ليلاس بروض الفرج عند استقبال محمد يوسف المدرك عند عودته من مؤتمر النقابات العالمى بباريس عام ١٩٤٥ وقد انتخبت عنئذ الزميل محمد ابو شادى مسئولا عن نقابات ققطاع وسط الدلتا ، واذا كانت هذه المحاولة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر قد اجهضت بسبب عدة عوامل ليس هنا مجال الحديث عنها ، الا ان نقابة عمال الشركة الملح والصودا بكفر الزيات ظلت منارة للكفاح العمالى فى وسط الدلتا وظل الزميل محمد شادى رمزا للقائد الجماهيرى العمالى الشريف الصلب

وله سعد عثمان

شبرا الخيمة

الوثائق

نص التقرير الذى أرسله مكتب الأعمال النقابية المصرى الى الاتحاد العالمى للنقابات و مكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨

هجوم واسع على الحريات النقابية

تميش النقابات المصرية فى اللحظة الزاخرة نظاما من القهر المنظم ، رتبته أصحاب الأعمال والحكومة الحاضرة التى تدافع عن مصالحهم بكل حزم ، فأبسط المبادئ الأولية للحرية النقابية التى تعترف بها الهيئات الرسمية الكبرى المعنية بالعمل على نطاق العالم ، بنسبها بالاقترام كل يوم أصحاب العمل ومكتب العمل والبوليس فى مصر .

الاضطهاد البوليسى

ليس هناك نقابة مصرية واحدة إلا ويراقبها البوليس مراقبة عن كثب ، وضغطه محسوس فى كل جلسة وكل اجتماع وكل فرع من فروع النشاط النقابى . فالبوليس يرسل عملاءه إلى كل جمعية عمومية تعقد وبالأمر يحصل البوليس من النقابات على قائمة بأعضاء مجالس إدارتها . وعلى مناوئتهم الخاصة . ويأخذ البوليس محاضرات اجتماعات المجالس المذكورة ويطلع عليها . وفي بعض المدن (مثل الاسكندرية وبور سعيد) يشترك البوليس مباشرة فى مناقشاتها ويتدخل فى الانتخابات فارغاً اختيار اشخاص يتمتعون بثقة ، ومانعاً انتخاب النخلصيين الذين يستندهم العمال وكثيراً ما يأمّر البوليس بإلغاء الاجتماعات والجلسات . بل وصل الأمر به أنه حال بين العمال ومخول مقار نقاباتهم فى إبريل ١٩٤٥ . ويتواطأ البوليس مع أصحاب الأعمال لعدم تشغيل العمال المعروفين بنشاطاتهم النقابية . ويجبر البوليس زعماء النقابات على التوقيع على تصهيدات يقررون فيها على أنفسهم بمنع ممارسة بعض الأنشطة رغم أن القانون يبيحها (وكمثال

ذلك حرم على العمال دفع اشتراكاتهم لعضوية الاتحاد العالمى للنقابات .

مكتب العمل والنقابات

إن تدخل مكتب العمل فى شئون النقابات ملموس بصورة أشد من تدخل البوليس إذ أن هذا المكتب له حق مراقبة أنشطتها . فالعديد من مفتشى مكتب العمل يحضرون الجمعيات العمومية ويتدخلون جهارا فى أعمالها مخالفين بهذا القوانين السارية ومستخدمين سلطانهم للتأثير على قرارات الجمعيات . وهم يتدخلون أيضا فى الانتخابات واعداد المحاضر ومناقشة المقترحات والتقرير (مثال ذلك ماحدث بنقابة موزعى الصحف والمجلات)

وبهذا تتحول رقابة مكتب العمل الى سياسة استبعاد حقيقى للنقابات بفرض استخداما ضد مصالح العمال الحقيقية . فلم تعد نقابة من النقابات بقادرة على تعديل لائحته دون موافقة مندوبى المكتب وإن كانت جميعتها العمومية قد أقرت هذا التعديل . ويضغط المكتب على النقابات لئلى تتبنى لوائح تحدد ماله من امكانيات كفاحية فى أضيق الحدود الممكنة . وكثيرا مايستعمل مكتب العمل سلاح التهديد بحل النقابة فقد أصدر المكتب إنذاره بحل نقابة رؤساء ومساعدى المصانع لانها احتجت على مالاقاء عمال المطلة الكبرى من أسامات . وكان المبرر الذى قدمه مكتب العمل أن النقابة خرجت عن أهدافها بهذا الاحتجاج .

وقد ارسل المكتب الى جميع النقابات بالقطر المصرى خطابا حرم عليها سداد اشتراكاتها فى الاتحاد العالمى للنقابات ، أو أن تجمع أموالا تقضى مصاريف سفر مندوبيها .

ويصدر الى احدى النقابات أمر يمنعها من إقامة صندوق زماله لمصالح أعضائها ، إذ اعتبر المكتب أن صندوق ادخار أنسب لمصالح العمال .

وعند تعليق الأمر بارسال مندوبين لمتز مكتب العمل الدولى الاخير ، استدعى مدير مكتب العمل بمصر رؤساء النقابات فى مقر ادارته (حيث يستطيع أن يجعلهم يشعرون بسلطاته على شكل أوضح) وذلك لئلى يفرض عليهم تعيين « مندوبين » لايثق بهم النقابيون أى ثقة .

ويبذل مندوبو مكتب العمل قصارى جهودهم لإشاعة عدم الثقة بين العمال أزاء بعض المناضلين المخلصين لقضية الطبقة العاملة حتى يحل محلهم أشخاص معينون يخلصون للسلطات الرسمية .

وثمة أسلوب آخر يستعمله مكتب العمل ، ويضرب به عرض الحائط بثبسط المبادئ الأرية

للحرية النقابية وذلك بعدم الاعتراف بهذه النقابة أو تلك ، وأعمال مراسلتها أهمالا تاما وكذلك سكاواها بل وحتى وجودها .. فلا ينظر الى بعض التقارير التي ترسلها النقابة الى المكتب . ويلاقي مندوبوها معاملة محطلة لكرامتهم .. وعندما زار جون برايس مصر ، قام مكتب العمل بنفسه بتعيين الورد الملحق بمقابلته في محاولة منه أن يخفى عن العالم الأوضاع الحقيقية للكادحين المصريين .. ويعجز التعبير آزاء موقف مكتب العمل فيما يتعلق بالإتحادات المهنية التي تجيز انشائها المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهذا نصها « لل نقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادا يرمي مصالحها المشتركة . على أنه لايجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك في انتاج نوع واحد من السلع .. ونص البند ٢٧ من نفس القانون بقول . يكون إنشاء الإتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يتعلق بالنقابات وحلها ، ويكون لها مالنقابات من حقوق وماعليها من واجبات » .

إن المادتين المذكورتين أعلاه هما اللتان تنظمان انشاء الاتحادات . ومع ذلك فبسبب السياسة المعادية للعمال التي يتبعها مكتب العمل لم يقم اتحاد مهني واحد في مصر حتى ١٩٤٨ ويقدم مكتب العمل تبرير الموقف حججا تكشف عن تحيز مديري هذه المصلحة وسوء نيتهم .

وتتضمن الحجة الاولى أن الامر الوزاري الخاص بهذا القانون لم ينشر رسميا . غير أن ذلك الأمر قد صدر فعلا في الجريدة الرسمية بالمعد رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٤ والحجة الثانية التي يحتج بها مكتب العمل أن المذكرة التفسيرية للقانون المذكور لم تعلن للكافة ، غير أن المعروف تماما أن أى قانون من القوانين لايعرض على البرلمان دون مذكرته التفسيرية التي تتخذ أساسا للمناقشة .

”روح وخلف النقابة تنفعك“

وقد تبني أصحاب الأعمال من جهتهم سياسة الاضطهاد المنظم آزاء العمال . فهم يعاملونهم أسوأ معامل ولايتربون في فصلهم لجرد أنهم سجلوا أنفسهم في النقابة . وهناك عمال عديون وجدوا أنفسهم فجأة لايجدون قوت يومهم ، رغم أن القانون يحرم الفصل على هذا الأساس . وهناك أمثلة لاحصر لها ، ويكفى أن تذكر رئيس نقابة شركة فازيريفوى ، وسكرتير نقابة شركة النيل للملاحه ، ورئيس نقابة شركة اتوبيس القاهرة فقد فصلوا جميعا من أعمالهم

لأنهم دافعوا عن مصالح زملائهم العمال ، ولا تنسى شركة مياه القاهرة التى لم تتردد فى فصل جميع أعضاء مجلس إدارة نقابتها .

ويطول ذكر جميع الحوادث إذ أنه لا يمر يوم دون أن يقع بعامل خارج مصنعه بسبب نشاطه النقابى ويقال له ، روح خُل النقابه تنفك ، لأنه أظهر روحا نقابية يجدها صاحب العمل غير مستساغة ، وكثيرا ما يفقر العامل بالسباب علاوة على فصله .

وفى كثير من الأحوال ، لا يعترف أصحاب الأعمال بالنقابات رغم أن عمالهم قد أسسوها طبقا للنظم القانونية . فيرفضون استقبال مندوبيهم ومناقشتهم خارقين القوانين الجارية .

ولم يكن الكفاح اليومى الذى يشنه العمال المصريون دفاعا عن حقوقهم الشريفة ، وكانت الحركة النقابية المصرية . قد جرفت الجهد المشتركة ضدها والتي يبذلها أصحاب الأعمال والسلطات الرسمية .

مملكة أصحاب الأعمال

ماذا جرى بمصانع سيماى

تستخدم مصانع سيماى للفزل النسيج بالإسكندرية والقاهرة نحو ١٠.٠٠٠ عامل . وتلجأ إدارة هذه المصانع الكبرى إلى وسائل استغلالية بالغة القسوة . فقد تفوقت فى فن إثارة الاشكالات الحكيمة . وفى أن تسحب بجميع الطرق المملكتن تصورها . المزايا التى حصل عليها العمال . وإذ لك نرى كل يوم نزاعا يتفجر بخصوص الاجور وساعات العمل أو لوائحه . وأخر أزمة قامت ذهبت بحياة أحد العمال وتسببت فى إصابات عديدة . وهى تعود إلى محاولة إدارة مصنع الإسكندرية لتخفيض أجور العمال دون الاتفاق المسبق معهم على ذلك ، ورغم الفلاء المستمر فى أسعار الحاجيات الضرورية فقد الفت الإدارة العمل الإضافى وخفضت الأجور واتخذت إجراءات مخفظة أخرى ترتب عليها هبوط مايقبضه العمال يوميا إلى ربع ماكانوا يصرفونه من قبل . وعندما ثار العمال وأضرربوا استدعى صاحب العمل البوليس فحاصرت قواته الكادحين ممانع بسفطهم إلى الفروة لأن الإضراب كان سلميا ولم يعتدى العمال على الآلات أو المباني - وأثناء

الحالة المضطربة التي وقعت بعد ذلك ، أطلق صاحب المصنع عبد الحميد سباهي النار من مسدسه الشخصي وقتل عمدا العامل محمود الدراجيني راضى ، كما أن رصاص البوليس جرح وأصاب عمالا آخرين بجراح ولم تسلم جثة الشهيد الى أهله الذين لا يزالون الى اليوم مجهولين مكان دفنه - إن هذه الأحداث واليؤس الشديد الناتج عن الأجور المنخفضة دفعت بالعمال الى زيادة توحيد صفوفهم ووضعوا شروطا لموئتهم الى العمل أهمها الاعتراف بالنقابة التي أسسوها أثناء الإضراب بهدف الدفاع عن أبسط حقوقهم الألفية ، تلك الحقوق التي طالما تجاهلتها المصانع منذ عشر سنين - وقف مكتب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والبوليس السياسى وجماعة الإخوان المسلمين الفاشية إلى جانب صاحب المصنع ، ولكن هذا لم يؤد إلا فى زيادة تصميم العمال رغم الغاء ٤٢ من زملائهم فى غياهب السجون .

ومازال العمال يطالبون حتى اليوم بمطالبهم ، وهى عودة العمال الذين فصلوا بحجة انتمائهم إلى النقابة والعودة إلى الأجور التي كانت سارية قبل التخفيض الأخير . والغاء المحكمة الخاصة والسجن الخصوصى اللذين أنشأتها الإدارة داخل المصنع . وتحسين نظام العلاج الطبى وتنفيذ القوانين المتعلقة بحوادث العمل والأجازات المرضية رغم مايشوب هذه القوانين من نقص . وإيجاد سيارات خاصة لنقل العمال الى المصنع مما يوفر على العمال ٤ ساعات مواصلات يوميا لأن المصنع قائم على بعد ٤ كم من مساكنهم :

هذا مثال لما يلاقيه عمال مصر فى ظل هذا الحكم الذى يعتبرونه عن حق حكم الاستعمار والشركات المساهمة

(الإضراب الكبير لعمال المصكة الحديد بالسودان)

فى حوالى منتصف يوليو ١٩٤٧ ، اضطر عمال سكة حديد السودان التى تعتبر عظمه المركز الرئيس لها . اضطروا إلى الإضراب العام ، وقد ساندته إضراب تضامنى أعلنه جميع العمال السودانيين ، وكانت لعمال السكك الحديدية مطالب مشروعه هى الآتية : -

- أ - حرية تكوين نقاباتهم .
- ب - زيادة الأجور .
- ج - تحديد ساعات العمل .

والمعلوم أن السكك الحديدية السودانية مصلحة حكومية . وكان موقف الحكومة السودانية مخزيا أزاء تلك المطالب البسيطة ذلك لأنها استخدمت البوليس والجيش ضد العمال ، وكاد الوضع يتحول إلى مأساة لولا وساطة الأحزاب السياسية السودانية وعلى أثر هذا التدخل وعد السكرتير الإداري للسودان (وهو بريطاني) أن يأخذ مطالب المضربين بعين الاعتبار ، فعاد العمال إلى أعمالهم منتظرين تحقيق وعده .

غير أن الحكومة أخذت فوراً في تشتيت قادة عمال السكك الحديدية في المناطق الجنوبية للبلاد مستخدمة وسائل التهديد والعنف . فلم يعد باقيا في عطبرة اليوم غير واحد من هؤلاء القادة ، وهوالذي استطاع العمال أن يحولوا دون نفيه بفضل ماقاموا به من عمل جماعي في هذا السبيل - وفي الأيام الأخيرة أعلن السكرتير الإداري مشروعاً أطلق عليه اسم " مشروع ولبى " على اسم كاتبه وهو مدير مصلحة السكك الحديدية السودانية . وقد تجاهل هذا المشروع أبسط الحقوق الديمقراطية . فتضمن تقسيم ورش السكك الحديدية إلى أقسام . على أن يمثل عمال كل قسم بلجنة من خمسة أعضاء يتحتم أن يكون رئيسهم بريطانيا وسكرتيرهم معينا من الإدارة مع انتخاب العمال للأعضاء الثلاثة الآخرين . وينص المشروع على تكوين لجنة مركزية من رؤساء جميع لجان الأقسام . والمفروض أن هذه اللجنة المركزية - المشكلة من بريطانيين دون غيرهم تتحدث باسم العمال السودانيين وتطالب بحقوقهم تماما كأنها نقابة .

وينبغي التوضيح أن هؤلاء البريطانيين هم دائما رؤساء الأقسام في الورش . وأن مستواهم المعيشي يختلف تمام الاختلاف عن مستوى العمال السودانيين الذين يحصلون على أجر شهري يتراوح بين ٩٠ ، ٩٠٠ قرش في حين أن أجور عمال السكك الحديدية بمصر تتراوح بين ٦٠٠ ، ٢٧٠٠ قرش (وتكاليف المعيشة تكاد تكون واحدة في البلدين) والرواتب الشهرية لهؤلاء الموظفين الانجليز تتراوح ما بين ٤.٠٠٠ و ٦.٠٠٠ قرش إلى جانب المزايا التي يتمتعون بها في بنود الاجازات والترقيات والتسهيلات في العمل . ومن الواضح أنه يصعب عليهم الإدعاء بالتعبير عن شقاء العمال السودانيين .

ولم يكد مشروع ولبى ينشر حتى أضرب عمال السكك الحديدية السودانية احتجاجا يوم ٢٧ يناير ١٩٤٨ .. ثم مرت فترة طويلة جرت خلالها المفاوضات بين « اتحاد عمال سبلك حديد السودان » الذي يمثل ٢٥.٠٠٠ عامل نظراً لعدم وجود نقابة . وبين لجنة سميت « بالمستقلة »

وأقامتها الحكومة مشكلة أغليبتها من أصحاب أعمال .

وقد تمسك عمال السكك الحديدية بمطالبهم ، فقاموا بالإضراب العام في نهاية الأمر يوم ١٦ مارس ١٩٤٨ ..

ولما كانوا واعين ما يترتب على حركتهم من مصاعب لاقتصاد البلاد وتموين مواطنيهم فلم يقرروا الإضراب إلا بعد أن ينسوا من الوسائل الأخرى . وقد دام الإضراب ثلاثين يوما ، أثبت العمال فيها روحا فائقة من الانضباط والشعور بالمسئولية . إذ أبقوا على المواصلات الحيوية بالنسبة للسكان (٩) محيطين بهذا الاستفزازات المستمرة من المصلحة والحكومة التي كانت تستهدف إثارة الرأي العام ضد المضربين . وعلى نقض ذلك قامت حركة عظيمة بين الأهالي تأييدا لعمال السكك الحديدية ، فأضرَب عمال المنشآت الأخرى يوما للتعبير عن تضامنهم ، وقامت مختلف فئات الناس بعدد من الحملات جمعت فيها التبرعات التيبية ، كما تدخلت جميع الأحزاب السودانية لصالح العمال المضربين . .

ولكن الحكومة ظلت تركب رأسها منكرة مطالب العامل البسيطة الأولية . فبعد ثلاثين يوما إضرابيا قرر العمال العودة إلي العمل حتى لا يندفعوا بالأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى وضع حرج ، وهم لم يحققوا مطالبهم بعد - غير أن أصرارهم وروحهم المحافظة على النظام ، والمساندة الإيجابية للنشطة التي تلقوها من جميع السكان - كانت أمور مطمئنة - وتسمح لهم بالنظر إلى المستقبل في ثقة .

تحرك ضباط البوليس

منذ مدة طويلة ، يسعى ضباط البوليس وموظفوه إلى تحقيق مطالبهم الاقتصادية . تلك المطالب التي وبعدها الحكومة مرارا بالاستجابة إليها دون أن تفي بوعدها أبدا ، وفي ١٥ يناير ١٩٤٨ الماضي هدد ضباط البوليس بالإضراب إذا لم تتقرر لهم العلاوات المطلوبة ، غير أن تدخل الملك الذي وهدم بدراسة أوضاعهم جعلهم يؤجلون قرارهم .

وفي ٥ إبريل كان السخط على سؤنية الحكومة قد زاد عن الحد ، فشنت جميع قوى البوليس في القطر المصري (جنوداً وضباطاً وموظفين) إضرابيا عاما وذلك دون أن يكونوا قد قاموا قبل ذلك بالحملة اللازمة لإعداد الرأي العام الذي كان لا يثق بشكل عام في جنية قرار رجال البوليس ، وعندما رأت الحكومة أن تقوى على جعل المضربين يتراجعون عن ذلك القرار ،

أمرت الجيش باحتلال جميع أقسام البوليس فى القاهرة والاسكندرية وكذلك النقط الاستراتيجية واستعمل الجيش القوة فى الاسكندرية ، الأمر الذى تسبب فى اضطرابات دامية قتل فيها عدد من رجال بوليس الحمارك - وفى القاهرة نظم الضباط مظاهرات كبرى ، لكنهم عندما رأوا أن جماهير شعبية ضخمة كانت تساندهم وأن الجيش أخذ يطلق الرصاص على تجمعات الأهالى ، قرر الضباط العودة إلى ناديتهم معتمدين فيه حتى يحقنوا دماء المزيد من الشهداء ، فحاصروهم الجيش ٢٦ ساعة فى النادى ، وقطع عنهم المؤن والماء والكهرباء والاتصالات ، وجرى مظاهرات شعبية وفنية وعالية يوميم كاملين تؤيد المضربين وتطالب بسقوط العهد ، وأضرِب عمال مصانع النسيج بشيرا الخيمة تضامنا يوم ٦ ابريل . غير أن الحكومة حولت المدن الكبرى إلى معسكرات حصينة ، وكان الجيش يطلق الرصاص باستمرار على المتظاهرين .

وأخيرا فى مساء يوم ٦ ابريل بدأ الجيش يطرد بالقوة الضباط المحاصرين فى ناديتهم ، وفى يوم ٧ منه كان أغلب الضباط قد عادوا إلى أعمالهم . وعدد كبير من الباقين فى السجون ، غير أن الحكومة لم تجرئ حتى الآن على تقديمهم للمحاكمة ، خشية من آثار ذلك على الرأى العام ، ولذلك فقد اكتفت الحكومة حتى الآن بتشيت الضباط الذين أضرَبوا فى المراكز البعيدة بالقرى ، منحت ترقيةا منضوِحه للذين لم يتضامنوا مع الإضراب ، وكذلك لضباط الجيش الذين أظهروا كفاءة فى عمليات القمع .

إن القضية ما زالت بعيدة عن الحل . وما زال رجال البوليس يطالبون بزيادة فى أجورهم ومرئياتهم .

ويجب الملاحظة أن رجال البوليس وموظفى هذه المصلحة . ليس لهم الحق فى تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم الجماعية وذلك طبقا للقانون رقم ٨٥ الصادر فى ١٩٤٢ -

مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المواد ١٢٤ - ٢٧٤ - ٢٧٥ من قانون العقوبات فى شأن اضراب الموظفين والمستخدمين العموميين وعمال المرافق العامة

مادة ١ : يستبدل بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات الاحكام الآتية :-

مادة ١٢٤ " اذا ترك ثلاثة عمال على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين معلموا وفى صورة استفاله او امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك او

صادر عن مكتب الأعمال النقابية - ١ شارع الباب الشرقى - القاهرة

مبتغين منه تحقيق غرض مشترك ، عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم او امنهم في خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنه بين الناس او اذا اضر بمصلحة عامة ، وكل موظف او مستخدم عمومي ترك عمله او امتنع عن عمل من اعمال وتليفته بقصد عرقلة سير العمل او الاخلال بالنظام يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم امنهم في خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنة بين الناس او اضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ أ : يعاقب بضعف العقوبات المقررة في المادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التمرير في ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها ، ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرّض او شجع موظفا او مستخدما عموميا او موظفين او مستخدمين عموميين باية طريقة كانت على ترك العمل او الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يترتب على تحريره او تشجيعه اية نتيجة ، فضلا عن العقوبات المتقدمة ذكرها ، يحكم بالاعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبّز جريمه من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ او في الفقرتين السابقتين من المادة او اذاع عنها اخبارا غير صحيحة وذلك باية طريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٧١

مادة ١٢٤ ب : يعاقب بالعقوبات المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من يعتدى او يشرع في الاعتداء على حق الموظفين او المستخدمين العموميين في العمل باستعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التدابير غير المشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ من القانون . مادة ١٢٤ ج : فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاثة السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون باية سفة كانت في خدمة الحكومة او خدمة سلطة من سلطات الاقاليم او السلطات البلدية او القروية او الاشخاص الذين يتدبون لتأدية عمل معين من اعمال الحكومة او السلطات المذكورة

مادة ٢ : يحظر على المستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة في المرافق العامة او يعمل بسد حاجة عامة ولولم يكن موضوعا لها نظام خاص ، ان يتركوا اعمالهم او يمتنعوا عنه عمدا ، وتجري في شأن ذلك جميع الاحكام المبينة بالمادة ١٢٤ و ١٢٥ وتطبق

العقوبات المنصوص عليها فيما سبق على هؤلاء المستخدمين والاجراء وعلى المحرضين والمشجعين والمحبيين والمذيعين على حسب الاحوال .

مادة ٢٧٤ : يحظر على المتمهين وعلى كل من يدير عملا او مرفقا من الاعمال العامة المشار اليها بالمادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها اداء الخدمة العامة وانتظامها ، ويطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين لهم والمحبيين والمذيعين العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ او ١٢٤ ا على حسب الاحوال .

مادة ٢ : يستبدل بالمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات النص الاتي :

مادة ٢٧٥ - يعاقب بالمبس مدة لاتتجاوز سنتين وبغرامه لاتزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة او العنف او الارهاب او التنديد او تدابير غير مشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الاتية : -

اولا - حق الغير في العمل

ثانيا - حق الغير في ان يستخدم او يتمتع عن استخدام اى شخص

ثالثا - حق الغير في ان يشترك ولا يشترك في جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة او العنف او الارهاب او التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود او مع اولاده ، وتعد من التدابير غير المشروعة الافعال الاتية على الاخص .

اولا - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غنوه ورواحه

ثانيا - اخفاء ادواته او ملبسه او اشياء اخرى مما يستعمله في مزاوله عمله او متعه باية طريقة من استعمالها

ثالثا - الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله او بالقرب من اى مكان آخر يقطنه او يشغل فيه ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يعرض الغير باية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة

مادة ٤ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويصدر به من تاريخ نشره في

وزير العدل

الجريدة الرسمية ١٤ أغسطس ١٩٤٦

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء : اسماعيل صدقي

الى عمال مصر بمناسبة عرض القوانين الرجعية على البرلمان

صوت الامه ٤٨/٥/٥ ص ٢

كان من نتيجة فشل الحكومة الحاضرة في معالجة الاحوال السياسية والاقتصادية وضغط
القلاء المسعور على اغلبيه ابناء الشعب ان هبت الجماعات والهيئات تطالب بتحسين احوالها
وتيسير معيشتها والسير في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل بنيان مجتمعنا المصرى
على اساس سليم من رعاية الحقوق والواجبات . ويدلا من ان تساير الحكمة هذه الروح الطيبة
وتحقق رغبات الشعب عمدت الى وضع هذه القوانين الرجعية الجائزة التي تحرم علي الهيئات
ابسط حقوقها من عرض شكواها وما يتعرضون له من عسف واضطهاد و تكاثل جميع القوى
الاستعمارية والراسمالية ضدها حتى لم تبق هيذة واحدة في مصر لم تجار بالشكوى وسق
المصير .

ولكن الحكمة بدلا من دراسة الادواء الحقيقية التي تفشت اعراضها بين طبقات المجتمع
وعلاجها على اساس علمى صحيح واحترام حق الحياة وحرية الفرد . عمدت الى استغلال كلمة
الشيوعية فسنت القوانين لتحرم وتهدد كل من تحدته نفسه بالمناداة بحق او الدعوة لتحقيق العدالة
الاجتماعية بين ابناء الشعب بالسجن والغرامة والتشريد .

وليس ادل على ذلك من ان مشروعي القانونين الفاشيين الظالمين المعروضين على البرلمان
في هذه الايام . والذان يحرمان على كل مواطن المطالبة بتحسين حاله وحال ابناء مهنته او يرفع
صوته بنقد او تعليق او اشتراك او تشجيع لاي عمل مشروع او فكرة يستهجنها او يستحسنها
ولاشك ان الهيئة العمالية التي اصدرت هذا البيان لعمال مصر وجميع الطوائف تشارك الحكومة
شعورها ضد العركات الهدامة والافكار الخطرة ولكنها تنبه الى انها يمثل هذه القوانين انما تزيد
الدعايات الضارة قوة وانتشارا وتقضى على كل امل في المطالبة بالطريق المشروعه التي وقعت
القوانين الرجعية الجديدة تعترض سبيلها في قوة وجهل وعنف - الهيئة تبين للعمال ان سرعان
هذه القوانين معناه استعباد العمال واذلالهم بحكم القانون لاصحاب الاعمال دون ان يكون لهم

حق الاعتراض أو ابداء الرغبة في أي تعديل لحالهم أو تركهم العمل لأي سبب كان بل هي في وضعها مخالفه للدستور والحريات التي كفلها لجميع المواطنين وأباح لهم حق الاضراب والامتناع عن العمل .

إن أمه تعيش في القرن العشرين لاتقبل بأي حال من الأحوال أن يعيش أبناؤها في جو من هذا الارهاب الفاشم لافرق بين شيخ وثاقب وعامل وموظف ومستخدم وأجير وحاكم ومحكوم يأعمال مصر ... إن القوانين المشار إليها بما فيها من الفاظ مطاطة وعبارات غائمة .. يبددان ماحصلتم عليه بجهدكم السنين الطوال وتضحيات زملائكم بالنفس والمال ويجعل منكم عبدا مقيدين بالسلاسل والأغلال .

ويستوالى الهيئة الاتصال بحضرات الشيوخ والنواب والجهات المختصة لمنع اصدار هذه القوانين التي تتعارض مع أبسط مبادئ الدستور الاساسيه

هيئة العمال المصريين

جريدة صوت الامة

١٩٤٨/٥/٢ ص ٢ بعنوان (عمال ٥٠ مصنعا من اضخم مصانع القاهرة والاسكندرية يستتكرون قانون مكافحة الاضراب والشيوعية ويؤيدون المعارضه الوطنيه)

- زار أمس مندبو ٤٩ مصنعا بالقاهرة وشبرا الخيمة وقدموا لها صورة من البرقيات التي بعثوا بها النواب حنفي الشريف وفكري اباظه وعلى راتب وهم الذين عارضوا مشروعى قانونى الاضراب ومكافحة الشيوعه والى رئيس المعارضه بمجلس الشيوخ ونص البرقيه : " لما كانت كل موافقكم السابقه معبره عن رغبات الشعب وضد كل اتجاه يرااد به هضم حقوق الشعب والتنكيل به لاجأنا اليكم الآن لثقتنا فى ضمائركم الحيه ان تقاوموا هذا القانون الجائر على حقوق طبقات الشعب عامة والعمال خاصة والذي لم نر له مثيلا فى الدول الاخرى والطبقة العامله من ورائكم تؤيدكم وتعضدكم .

وبعد ذلك امضاءات عمال المصانع الآتية :

سباهى ١	سباهى ٢	مقال للتسيج	نيشان
لقاهرة	حمص ١	حمص ٢	الصفوف

الفريق	النصر ١	النصر ٢	النصر ٣
الصوف مسطرد	داوود عدس	نومان	الجهت
النيل	كاسترو	الاياف	نقولا راغب

لطيف .

الشيلان	ميشيل الباسي	كاسم وقباني	عوف
الزغل	سلامون	شوقه	بخوري
نور بروض الفرغ	النسر	توفيق عدس	حمدي سليمان
السلم	مانيك	انطون شوشه	جورج اسود
ادوار طويل	الديب	موريس عدس	المسله
المطرية	مارتن وقباني	نصر تاجر حدائق شبرا	مصنع الجوهرة

كما ابرقت لجنة عمال شركتي الفزل الاهليه والمنسوجات بالاحتجاج على القوانين الرجعية التي تسنها الحكومة ويطالبون بانصاف الطوائف بدلا من كبتها ولجنة المصنع تطالب جميع الوطنيين والنقابات والعمال ان يعملوا على ايقاف هذه القوانين .

جميع المحتجين سواء في القاهرة او شبرا الخيمة او الاسكندرية من عمال النسيج

- ١/٥/٩٤٨ ص ٢ - (بلاغ الى النائب العام) من محمد محمد قراعه المحامي بصفته وكيلًا عن المقبوض عليهم . تعلمون سعادتكم ولاشك اننا طالما لجانا اليكم . في الاجراءات التعدينية التي تتخذ مع الوفديين من طلبه وشباب وعمال في جميع المناسبات التي يخيل فيه للبوايس السياسي ان امراً ماسيرتكم . ولان غدا اول مايو فقد سن البوايس السياسي حملة تصفية وقام بالقبض على عدد كبير من طلبه الجامعة والازهر والمدارس الثانوية والعمال والقي بهم في سجون الاقسام دون ان توجه اليهم تهمة ما اللهم الا ان البوايس السياسي اراد ان يحبسهم حبسا وقائيا ومن الغريب ان تامر النيابة بالقبض على اشخاص وتطلب حضورهم اليها في نيابة الصحافة صباح الجمعة فيذهب هؤلاء الى النيابة فاذا بها عطلة رسمية . وبذلك يبيتون ليلة أخرى على ذمة التحقيق المزمع في القسم ولما كان الامر قد تكرر مرارا وخاصة اليوم على صورة لم نعهدها من قبل . فقد رأينا ان نضع تحت نظرکم ما اتخذ من اجراءات تعسفية نكاية بالفراء ينتمون الى هيئة معينة بالذات وفي جميع المناسبات ، بناء علي تعليمات القلم السياسي

ولما كانت النيابة هي المهيمه علي الحريات العامة وصيانة القانون من ان يكون اداة تشفى وانتقام من اشخاص لم يرتكبوا وان يرتكبوا مايخل بالامن والنظام . فقد تقدمت بهذا البلاغ الى سعادتك طالبا التحقيق مع رجال البوليس الذين طلبوا الي النيابة العمومية ان تأمر بهذا القبض التعسفى والحبس الذى لا مبرر له من القانون والمخالف للنصوص الصريحة الواردة فى قانون الجنائيات والمقوبات والمناقض للحريات العامة المكفولة بالمستور وذلك صيانة لقدسيه الحرية الشخصية ومنعاً من تكرار هذا العبث بها . على انه اذا رأت النيابة العمومية ان تحقق مع هؤلاء الافراد فلا بد من وجود تهمه معينه بالذات ومحدوده الوقائع لكى يتناولها التحقيق .

من اجل ذلك . فانى ارفع الى سيادتكم هذا البلاغ وابين به اسماء الاشخاص المقبوض عليهم في كل قسم من الاقسام المختلفة مع العلم بانهم جميعا قد قبض عليهم مساء يوم الخميس ٢٩ ابريل ١٩٤٨ ولم يحقق معهم الى الآن . مع مضى اكثر من ٢٤ ساعة علي القبض عليهم وايداعهم سجون الاقسام

قسم محبر الجديدة : الاستاذ مصطفى موسى - الشيخ محمد الحفناوى - الشيخ على صقر - انور مريوق افندى

قسم السيدة زينب : امين بهنسى افندى - حسن عبد النبى - ابراهيم احمد مراد
قسم الوايلى : حسين الاسناوى افندى - حسين شريف - انوار لوقا - صلاح الدين محمود - احمد اسماعيل * - سيد امين * - انور يونس - ابراهيم على سلامة
قسم شبرا :

سعد مسيحه افندى - مصطفى محمد مصطفى * - سلام براهيم * - على محمد خليل * محمد سيد احمد طاييل * - طه احمد محمد * عرض اليان .

* كل من عليه هذه العاله من عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها
٢- ٩٤٨/٥ ص ٢ - اعلان حالة الطوارئ فى الاسكندرية والقىض على كثير ين - حملة من ٢٥ من ضباط المباحث والقلم السياسى طاعت الارجاع وقبضت على الكثيرين من المعروفين ببيعولهم الوطنية
- المرجع السابق - افترجت النيابة عن جميع المقبوض عليهم فى القاهرة دون تحقيق مع اى منهم .

مكتب الأعمال النقابية

١- شارع الباب الشرقي - القاهرة

الحركة النقابية في مصر

مايو ١٩٤٨

أين تقف الحركة النقابية ؟

بلغ عدد النقابات العمالية المصرية المسجلة رسمياً لدى وزارة الشؤون الاجتماعية طبقاً للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢/٥٧٧ نقابة . ومن هذا العدد تم حل نحو ١٥٠ نقابة منها بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية بمبررات مختلفة ، أكثرها هي : عجز النقابة عن الإبقاء على أكثر من ٥٠ عضواً يدفعون اشتراكاتهم بانتظام ، أو أن اجتماعات مجالس الإدارة أو الجمعيات العمومية لم تعقد في الأجل المخصوص عليها من اللوائح . غير أن علينا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية التي تدفع بالحكومة إلى حل هذه النقابة أو تلك في الإضرابات الكثيرة التي تقع بصناعة معينة أو عن المسؤولية التي تحملها النقابة عن تنظيم هذه الإضرابات أو القيام بها ... وذلك لأن القانون يجبر النقابات على قصر نشاطاتها على الميادين الإجتماعية والاقتصادية ، غير أن هذا لا يحول دون أن تنكر وزارة الشؤون الاجتماعية عليها مساعدة المتعطلين ، في حين أن الوزارة تلزم النقابات بتنفيذ برنامج للخدمات الاجتماعية يخفف من الأعباء التي على أصحاب الأعمال ، مثل الإسعاف والعلاج في أحوال المرض الخ .

إن نشاط النقابات في مصر كثيراً ما ينحصر في الوساطة بين العمال وأصحاب الأعمال للمشاكل الفردية . وتكتفي نقابات عبيده بأن تحول إلى مكتب العمل - الذي يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية - شكاوى هذا العامل أو ذاك ، وتحاول جاهدة أن تدرك المكتب يوافق على الشكاوى . ورغم أن مكتب العمل موجود لكي يهتم بالمشاكل العمالية الهامة نزيهاً وجاداً ، غير أنه في الحقيقة ، يقف دائماً إلى جانب صاحب العمل . وهكذا تخضع نقابات عبيده لقرارات مكتب العمل ، ولكن ثمة حركة تبدو الآن بين النقابات للجوء إلى المحاكم . ورغم أن العمال يفضلون هذا الطريق لأنهم يتقنون ثقة نسبية في روح العدالة لدى القضاء ، ولأنهم يطالبون على العموم بتطبيق

القوانين التي لا يحترمها أصحاب الأعمال الإنادرا .

وأما المشاكل الجماعية التي تَقَصُّ ثَنَاتٌ عَمَالِيَةٌ فَإِنَّ قَسْماً من النقابات فقط هو الذي يهتم بها . وهي خاصة النقابات التي تَجْمَعُ عمال منشأة واحدة ، في حين أن النقابات العامة التي تجمع العمال المشتغلين في منشآت عديدة نادرا ما تهتم بالمشاكل العامة المتعلقة بعمال مهنة واحدة ، نظرا لاختلاف ظروف المنشآت وقدراتها .

ورغم القمع المستمر الذي تلاقيه النقابات العامة من الحكومه فإنها تنتشر انتشارا سريعا في مصر ويوجد منها نحو ٢٠٠ نقابة تجمع العمال من منشآت عديدة . وأغلب هذه النقابات في الريف وعدد أعضائها محدود - ويجب الاعتراف بأن أغلبية النقابات المصرية مازالت على العموم في مرحلة المساعدة المتبادلة . ويمكن سبب ذلك في النسبة الكبيرة من الأميين بين العمال ، وفي الاضطهاد القاسي الذي يلقاه القادة النقابيون الواعون ، وتحاول الحكومة دائما ان تستغتهم وأن تمنعهم عن العمل بجميع الوسائل . فالبوليس السياسي يطاردهم وأصحاب الأعمال يفصلونهم رغم أن المصنع معترفه بقدراتهم الفنية ثم يحاول البوليس إخراجهم من عضوية النقابة . ان نقابيينا . من أمثال طه سعد ومحمود العسكري ، مضطهدون يمثل هذه الوسائل .

ومن جهة أخرى تقف الحكومة في وجه التركيز النقابي بجميع الوسائل . فهي تمنع تكوين الاتحادات المهنية والاتحادات العامة ، وتراقب عن كثب أى محاولة للتعاون النقابي وتحول دونه .

فيتتلاقى البوليس ومكتب العمل وأصحاب الأعمال وتنظيم الإخوان المسلمين الفاشي على أبعاد العناصر الواعية من قيادة النقابات واستبدالهم بمشكروهم حريبي العمل والبوليس .

ومثالا لذلك فقد اودع لبوليس في السجن نحو أمن مائة عامل من عمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى استعدادا للانتخابات النقابية التي كانت ستجرى فيها . وتحولت المدينة إلى معسكر حربي طوال الأسبوع السابق للانتخابات وتمت الانتخابات للنقابة التي تجمع ٢٧٠٠٠ عضو تحت مراقبة مكتب العمل والبوليس وإدارة الشركة بحيث أصبح مجلس النقابة مكونا من موظفين خاضعين للشركة ولا يمثلون الجماهير العمالية بأية صورة من الصور .

وقد حاولت الحكومة القيام بنفس المناورة مع العمال السبعة آلاف بمصانع سيهاى للنسيج بالاسكندرية . ولما فشلت في ذلك رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية الاعتراف بالنقابة التي انتخبها

العمال . وطرده أعضاء المجلس النقابى من العمل والقى بهم فى السجن .

وفى الفترة الأخيرة اتخذ الهجوم الحكومى على النقابات صورة مشروع بقانون الإضراب . وهو مشروع يستهدف عمليا أن تكون الطبقة العمالية مكتوفة الأيدى مستسلمة لطبقة أرباب الأعمال . ويعد القارئ نص هذا القانون بعد قليل . ومع ذلك فرغم الضغوط السياسية والاقتصادية الهائلة التى تخفق كاحينا غير أن كفاح الطبقة العاملة المصرية يتسع إتساعا متزايدا من أجل شروط معيشية أقرب إلى الإنسانية .

ونرى الأدلة على ذلك فى النشاط المتزايد للنقابات والجمامير العمالية فى أكثر الفروع تركزا للصناعة مثل النسيج والنقل وصناعة السكر والبتروال الخ . وفى كثير من الأحوال يشتد هذا النضال حمية حول المطالب الاقتصادية . الأمر الذى يختلف عن النشاط ذى طبيعة التعاون المتبادل الذى تلقاه فى أغلب النقابات الصغيرة . وإن عمال مصانع الغزل والنسيج بشكل خاص يخوضون إضرابا بعد إضراب سواء فى المحلة أو الاسكندرية أو شبرا الخيمة بوجه خاص . وقد عدد الإضرابات التى قامت فى هذه المنطقة وحدها ٥٥ إضرابا خلال شهر إبريل ١٩٤٥ مما دفع الحكومة إلى حل نقاباتهم .

لقد أثبت عمال شبرا الخيمة هؤلاء أنهم طليعة الطبقة العاملة حقا . ويرهنوا على مدى سياسى فائق ..

ومن المظاهر الدالة على ذلك لجنة العمال للتحرير القومى التى أسسوها وعلتها الحكومة فورا ، واشتراكهم النشط الفعال فى حركة إرسال مندوب مصري إلى الاتحاد العالمى للنقابات . وحملتهم من أجل ترشيح عامل فى الانتخابات البرلمانية السابقة . واضراباتهم العديدة تضامنا مع زملائهم بالمحلة الكبرى والاسكندرية .

وفى الأيام الأخيرة أضربوا أيضا فى يوم ٦ إبريل ١٩٤٨ تضامنا مع ضباط البوليس الذين توقفوا عن العمل بسبب مطالب اقتصادية . وقد نظم العمال بعد الإضراب مظاهرة اتخذت شعارا لها سقوط العهد العالى . ولم تتفرق إلا بواسطة وحدات الجيش .

وثمة قرينة أخرى على استيلاء الجماهير ، وهي ان الشهور الأخيرة شهدت تحركا واسعا بين الفئات الكادحة غير العمالية مثل المهندسين والمدرسين والموظفين بل وضباط البوليس ، وذلك من أجل المطالب الإقتصادية ...

وتبنت تنظيماتهم (مثل النوادي والروابط) لأول مرة أساليب نضالية شبيهه بأساليب نقابات الطبقة العمالية . مثل الإضرابات والمظاهرات .. الخ .

حول مشكلة عمال المحلة

تحقيق عمالي بمعرفة

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر

بالاتحاد العالمي للنقابات

أكتوبر سنة ١٩٤٧

د مشكلة عمال المحلة "

لقد ظهرت مشكلة عمال المحلة اخيرا كمشكلة قومية تجاوزت اصدانها البلاد فتم منذ أوائل سبتمبر ١٩٤٧ ، وكان ذلك على أثر حدوث الاضرابات التي وقعت بين العمال بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوابيس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا : قتلى وكذا جرحي كثيرين من العمال والاهالي ورجال البوابيس .

كما أن العمل بمصانع الشركة قد تمطل وأرتبك لفترة من الزمن وقد كتبت صنف البلاد جميعها في موضوعهم كتابات متباينة كما صدرت البيانات والتصريحات من جهات الاختصاص والشركة والعمال .

ولكن أغرب ما يلاحظ في هذا الموضوع هو تضارب البيانات وتعارض التصريحات بل وتناقضها . الامر الذي يوحى بالارتجالية التي تسود الموقف في جميع نواحيه .

وكان هذا مدعاة لتشويش الرأي العام وجعل ثيبان الحقيقة الخالصة من أصعب الامور . ولما كان واجبي يقتضيني دراسة هذه المشكلة كأي مشكلة أخرى تتعلق بزملائي العمال لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل موى خدمة لقضيتنا التي أومن بمدالتها وقد فعلت ، لهذا أؤثر أن اطلع الرأي العام في البلاد وعلى الاخص الرأي العام لعمال البلاد على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققتها ، حتى تكون هذه الحقائق حقن دراسة جديدة تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة في مشكلتهم المدعاة ، ليس في ذلك عيبا بل في جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب على ضوء الوعي المتصاعد بين كل عمال مصر .

أكتوبر سنة ١٩٤٧

محمد يوسف المبرك

مندوب نقابات عمال مصر

باتحاد النقابات العالمي

(أكبر مجموعة)

أن عمال شركة مصر للعزل والنسيج بالمحلة الكبرى أكبر مجموعة من عمال يظلها سقف مؤسسة واحدة في مصر ، وقد أثبتوا دائما أنهم أكثر العمال اعتدالا مما جعل حامد بك العبد رئيس مصلحة العمل يفاخر بهم بقوله في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على صفحات الاهرام : « وخاصة عمال المحلة هم أكثر مجموعات العمال حكمة وقطنة وتقديراً للظروف وحرصاً على مصلحة بلادهم »

فإذا عرفنا لهذا التصريح من قيمة ، راعنا أيضا ذلك الواقع المموس الذي هو أن نقطة الحراسة الدائمة لمصانع المحلة التي تحوى أكثر من ٣٦٠٠٠ عامل لاتتكون الا من اثني عشر نفرا لاغير طوال هذه المدة من تاريخ الشركة تحققنا من عمق هدوء هذه المجموعة الضخمة ودفعنا هذا التسائل : أذن ماسر هذا الانفجار الاخير ؟ !

يقول سعادة مدير مصلحة العمل وتشايعه في هذا القول ادارة الشركة وهيئة مجلس ادارة النقابة بالشركة أيضا « أن لابد من يد دخيلة على عمال المحلة قد لعبت بهؤلاء العمال الوادعين فآثارتهم جميعا حتى انفجر هذا الانفجار الأخير »
إلا أن الواقع يقرر الحقائق الآتية : -

أن عمال الشركة وتعدادهم لا يقل عن ستة وعشرين الف عامل مختلفى الحالات والارواح يستحيل على أي يد دخيلة مهما أوتيت من القدرة أن تجمع حولها هذه الجموع الهائلة جدا دون أن ينكشف أمرها لعيون الشركة ومديريها ورؤسائها .
ولعل قولهم الثاني نعم الثاني لأنهم يحسبون بضعف القول الأول أكثر غرابة ، فهم يقولون

« إن الاثنى عشر مساعدا المفضولين هم الذين اندسوا بين العمال أثناء دخولهم ، ثم أخذوا يحرقون للعمال في قراة (لائحة الجزاءات) تحريفا آثار العمال ودفنهم الى هذا الانفجار العنيف وهذا أيضا قول لايقوى على احتمال النور .

ولكن تحليل هذا الحادث يقف ويصيح في غير حاجة الي تبرير (يجب أن) يكون تبريراً

لايمس الملل الاولية والذوايق الحقيقية مادام قد جد فى الجواحداث جديد ، يمكن أن يعطى أهمية أكبر من الحادث الأول .

ولوصح ما قيل عن تدخل خارجى عن بيئة عمال المحلة انفسهم لوقف هذا التدخل بعد انكشافه لهذه العيون الظاهرة ولوصح أن مبعث الثورة تحريف قراءة لائحة الجزاءات لخدمت نازرها . ولكن الحادث الثانى كان دليلا على أن حركات عمال المحلة بحافز ذاتى ووليدة الام والام .

الإضراب الثانى

إن الشركة هى التى أقتلت أبوابها (وأقرت مصلحة العمل هذا الاقفال) ثم فتحت أبوابها فعاد العمال فى منتهى الهدوء وبعد وعود متكررة من الشركة ومصلحة العمل . ولكن العمال أحسوا أن الشركة قد نكست وعدها وعدلت عن عهدتها ، مما دفع العمال الى التوقف عن العمل وهنا أسرع مدير مصلحة العمل للتدخل وبذل الوعود ، وعاد العمال الى العمل ولكن سرعانا ماعدلت الشركة أو أصرت على رأيها مما دفع بالعمال الى التوقف مرة أخرى ، وهنا أخرج العمال من المصانع بقوة الجيش بعد أن قطعت عنهم المياه والنور . والذي يجب أن نسجله بكل فخار لعمال المحلة ، أنهم فى الحادثين ورغم كل استفزاز لم يعملوا على تخريب آلات الانتاج أو خاماته . وسنأتى على بيان ذلك بعد .

إن الموقف الأخير من العمال كان وليد عدول الشركة عن وعدها وعدم احترامها لقرار مدير مصلحة العمل ، وكان دون شك موقف مبنى على مطالب محدودة أمكنهم إعلانها أثر اخراجهم من المصانع بل وأثناء توقفهم عن العمل .

وقد أقرت مصلحة العمل عدالة هذه المطالب لدرجة أنها أعلنت بالصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة الحالى لعدم تشيله الصحيح للعمال ، إلا أنها رغم هذا القرار أعلنت أنها لن تشرع فى النظر فى تنفيذ هذه المطالب العادية إلا اذا عاد العمال الى عملهم .

وهنا عادت الشركة الى قفل ابواب المصنع فى وجوه العمال مالم يوقعوا على تمهيدات بالخضوع للنظام وطاعة الرؤساء ، وأقرت مصلحة العمل هذه البذعة التى لاقيمة لها ولا معنى . لأن احترام النظام طاعة الرؤساء أمور مفروضة ومعروفة ، وحذف ما هو معروف جائز إلا أن

بدعة التعميدات هذه بدعة قديمة لمصلحة العمل نفسها سبق أن نزلت بها في شبرا الخيمة ولذلك كانت مصلحة العمل هي التي اعلنتها على لسان سعادة مديرها في ٢٢ / ٩ مع تعهد آخر من الشركة بأن لايفصل أى عامل مالم تقتنع جهات الاختصاص (مصلحة العمل) بالاسباب المسوغة للفصل وأخيرا هاهم العمال يعيدون الى أعمالهم في منتهى الهدوء ولكن الشركة قد فصلت ٢٠٠ عامل يدعى أنهم هم المحرضون على الاضراب الأخير كما نشر بالصحف وبهنا وقد عاد العمال إلى عملهم ، أن نذيع الحقائق المستخلصة من بين سطور البيانات والتصريحات

الانفجار الاول

ولنا اسمية إنفجارا لانه جاء وليد كبت مستمر لضغط الشركة على عمالها ، وإلى الرأي العام وصفا موجزا لمعاملة ادارة الشركة لعمالها .

مصاريف التعيين

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا وبيانه .

٢٥ قرش ثمن بنطلون للعمل

٨ قروش ثمن فيش وتشبيه

١٦ قرش ثمن بطاقة

وهذا المبلغ يتكرر دفعه كلما قيد اسم العامل من جديد ، اهني إذا تصادف وفصل عامل ثم اعيد التحاقه وهذا كثير الحوث ولوبعد اسبوع أو شهر التزم بالدفع من جديد !!!

نظام الاجور والعمل

تتناحس الغالبية العظمى من عمال الشركة أجورها على نظام الانتاج ، وقد أصبح العمل في عنابر النسيج ، وأن يعمل العامل على أربع أنوال بعد أن كان يعمل على نولين فقط ، ومع هذا فقد هبط متوسط الاجور عما كانت عليه ، والسرفى ذلك أن الشركة تضيف لخصاها من انتاج كل عامل قيمة ريع الانتاج دون أن تدفع عليه أجراً ما !! أما نظام غرامات الغرز بما فيه من بنود ثلاثة فهي كفيلة أن تضيق على العامل اكثر من الربيع الثانى خصوصا وان الواضح منها هو انقاص الاجر لانتبيه العامل الى خطئه .

لهذا يشعر العامل أنه رغم الجهد المضاعف المضمن لايتحسن دخله ذلك لهبوط سعر الماية بنط من ١٢٥ مليم الى ١٠٥ ومن هنا جاء مطلب العمال بالعودة الى العمل على ماكينتين ، لانه

فى هذه الحالة يكون أشد أنتباهها الى حالة القماش وسلامته مع الجهد المتوسط .
ونكذا ايضا قد تضاعف الجهد بين عمال الغزل فأصبح العامل يعمل على وشين بدل وش واحد .

ولعل الشركة قد فاتها أن المشجع الاول لى عامل على مواصلة الجهد وبذل النشاط هو الحصول أجر أعلا ، خصوصا وأن غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم أو كيف يقدر أجر انتاجهم ، فإذا راوا اضغامة الجهد وضالة الاجر حزن هذا فى نفوسهم وشاع التذمر فى قلوبهم .

وفوق هذا فإن خصومات تخصم منه دون ان يعرف عنها شيئا وذلك مثل تذاكر السينما أو الحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها هم أو دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كروونات القماش التى تخصم منهم بفعلة واحدة دون علمهم ودن طلبهم أو معرفة حاجتهم باعتبارهم هم فى هذه الحالة مشتريين ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونصها « ليس لصاحب العمل أو متعهد توريد العمال ان يلزم عماله بشراء اغذية أو بضائع مما ينتجه »

فما بال الشركة تخصم الثمن كما يحلو لها ، ثم تصرف للعمال قماشاً من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد على ثمنه فكأن العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين أو اكثر .
فأين بالله النقابة ! بل أين بالله مصلحة العمل وهذه المخالفة ! وهناك خصومات اخرى تسمى خصومات التأخير ، وهى خصومات تعسفيه وذلك ان العمال يدخلون من ابواب الشركة الخارجية قبل موعدهم المحدد بمشرة دقائق ، فهذه الدقائق العشرة من حق العمال لامن حق الشركة فليس لها عرفا أو قانونا ان تخصم على التأخير فى هذه الدقائق العشرة اى خصم مهما كان تافها .

خصوصا وان هذه الخصومات لها اثر اكبر من قيمة الخصم ذاته لانها تحمل فى طياتها حرمان العامل من مكافأة الانتاج ومعنى هذا ان تأخير ثلاث دقائق من الدقائق العشرة التى هى من وقت العمال تسبب للعمال غرامه تصل احيانا الى خمسين قرشا !؟

صرف الاجور

إن عمال الشركة بعددهم الضخم يصرفون اجورهم من اثني عشر شباكاً فى بضع ساعات ! أما حضرات الصرافين وغطرستهم وأمانتهم الزائدة عن الحد فى يوم الزحام فلها دورها الخيطير ، ولكن هناك حضرات الخفراء بعصيتهم القليظة وكراييجهم الطويلة ومحابتهم

لبليدياتهم وتقديريهم في الصفوف بمالهم من سلطان ونفوذ فيخلقون الفوضى ثم يستعملون اسلحتهم المذكورة في أجسام وجباه العمال المتعبه المكوده من العمل ، هذه المعاملة السيئة للبيد العاملة كان من الممكن للنقابة لو أنها نقابة من صميم العمال ان تتلافها بأبسط الحلول .

خصوصا وأن العمال يستلمون شيكاتهم في غنابر العمل دون شغب أو فوضى ، ولست أدري لم تصرص الشركة على هذا النظام المستقيم ، وكان في الامكان أن توزع الظروف بدل الشيكات وعلى طريقتها فيتم كل الصرف في منتهى الهدوء ولا يضيع على عامل « شيكه » او يصاب العامل بكرباج أو يعزق لأخر ثوبه .

شيء من الرعاية لكرامة العمال وإنسانيتهم تهدى المسئولين الى اختصار الوقت والابتعاد عن مواقف الفوضى .

ومن مواقف الفوضى ايضا التي تختلقها الشركة استهانة بالعمال صرف القماش المدفوع الثمن مرتين كما اسلفنا ، إذ يصرف للعامل قماشاً دون إختياره أو تقدير حاجته أو تقدير صلاحيته وهنا تتقلب الغاية من هذا العمل الذي لم يفكر فيه إلا أيام أزمة القماش ليكون مساعدة للعمال فإذا به يصبح طريقاً لاستغلالهم وانقاص أجورهم بتوزيع (الكرتة) بشحن مضاعف وبالقوة .

وتجرنا هذه الحالة الى حالة شبيهة به لما فيها من استهانة بمصالح العمال هي : -

ملابس العمل

قلنا قبلا ان الشركة تتقاضى ٢٥ قرش ثمننا لبنتلون العمل ولتوضيح مسألة بنتلون العمل نذكر ان العمل في المصانع الميكانيكية يحتم على العمال أن يكونوا بملابس خاصة وقذبة نهم من الأصابات ، وقد جرى العرف أن تكون ملابس العمل الخاصة به علي حساب الشركات وتضرب بذلك مثلاً ماتفعله شركات النقل جميعها من صرف ملابس العمل لعمالها وكذلك غيرها من الشركات الأخرى ، ولكن شركة المحلة وحدها فرضت على عمالها أن تدفع ثمن الملابس التي اقتصرت على (بنتلون) وقدرت ثمنه ٢٥ قرش صاغ وأن تصرف لعمالها بنتلون على هذا النظام كل ستة شهور ، ولطعا تتولى الشركة خصم هذه القيمة فوراً ، هذا كلما حل الموعد ، أما صرف البنتلونات نفسها فلا يخضع لمثل هذا النظام البقيق فقد يمضي ثلاثة شهور أو أكثر قبل أن تتكرم الشركة بتوزيع البنتلونات !

فاذا عرفنا ان البنطلون لا يتحمل اطلاقا مدة الستة شهور المقدرة تصل الى أن المدة التي تزيد على الستة شهور لا يمكن أن ينفع فيه هذا البنطلون للاستعمال مما يضطر العامل الى استعمال ملابسه العادية وعند هذا يتعرض المسكين لعقوبة الخصم التي قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

ليس معنى هذا كله محاولة انقاص اجر العامل بأى شكل .

وسائل الوقاية

لعل شركة مصر بالحلة كانت أولى الشركات التي أذاعت على الملا بكل وسائل الدعاية أنها قد جهزت مصانعها بكل الآلات الحديثة التي تقى عمالها خطر أمراض المهنة من الاجهزة الحديثة التي ترطب جو المصنع وتطهره من الغبار والزغباء ولكننا مع الاسف نقرر ان هذه الاجهزة قد وضعت فقط للزينة والدعاية لأنها رغم عدم وفائها بالفرض المطلوب فهي دائما معطلة والعمال يتحملون من الغبار والزغباء ما هو كليل بتعطيم حياتهم الشابة الفتية .
وهكذا جميع وسائل الوقاية من أخطار العمل أو أمراض المهنة .

العلاج

حتم قانون عقد العمل الفردى على جميع المؤسسات أن تعنى بعلاج المرضى من عمالها ، مادة ٣٤ على صاحب العمل ان يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبيه فى المؤسسة .
وإذا زاد عددهم عن مائه يجب عليه أن يعهد الى طبيب بعيانتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وأن يصرف لهم الانبوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل .
ولكن شركة المحلة لم تقم بهذا الالتزام ، خصوصا نحو العمال ، وقد حاولت النقاية أن تقوم هى نيابة عن الشركة بعلاج بعض الحالات على حسابها سترا مخالفة الشركة ولكنها بهذا حملت العمال مايجب على الشركة قانونا ، ونظرا لأن جهود النقاية فى هذه الحالة شكلية بحتة كان أثر تأخر الحالة الصحية ياديا على وجوه العمال فى جميع عتابر العمل .
ونظرة مابرة الى وجوه الفالابية العظمى بين عمال الشركة تنقذت تماما بتفشى مرض البلاجرا بينهم المسبب عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، وذلك رغم الوجبة التي يقال أن الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال .

ثم دليل آخر على صحة ما أقول من أقوال معادة مدير الشركة في إحدى تصريحاته للصحف « أن حوالى ألفين عامل يتعطلون يوميا عن العمل » فهذا القول وإن ساقه معادة المدير ليصل منه الى نسبة الاعمال للعمال فواقع الحياة يخالف ما يذهب إليه ولكن العنتر الصحيح أن هؤلاء المتخلفين هم مرضى أقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء .

بل أن هذا التصريح بالذات دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصوري الذى يظل به العامل يفالِب الضعف والضعف يفالِبه حتى يسقط آخر الامر صر يعانى معترك القوت .

أن هذا التصريح الذى أدلى به معادة حمدي بك لجريدة الاساس شامد هدل على عدم اهتمام الشركة بصحة العمال .

معسكرات العمال

ولذلك قد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا لامن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء وأجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت فى مساكن للعمال لتضرب بهذا اهداف ثلاثة .

الاول : حصر عمالها فى معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثانى : ابعاد عمالها عن قراهم وولادهم والجر العام فى الوطن الواحد .

ثالثا : ايجاد نظام التمييز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

لهذا كان وضع وتصميم هذه المساكن القرب شيها بنظام السجون والبيئات إذ ' يتأخر عنها مرحلة تاريخية .

فكانت مساكن العزاب أشبه بعتابر السجون والسجون المزنجة أما مساكن المتزوجين العامين فهي تون مساكن عمال الدريسة بمراحل . قد راعى مهندسها البهل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو ماكشف الغرض من إيجاد هذه المساكن فى مكان بعيد عن البلد وبين أسوار ! وعلى هذا الرسم الذى لا يتصل بالتقدم الاجتماعى بأى نسب .

الاجازات المرضية

والذى يؤكد عندنا إعمال الشركة لالتزام علاج صحة العمال النظام المتبع من الشركة فى مسألة الاجازات المرضية .

فقد أصبح مقدرًا فى اذهان العمال أن حضرات أطباء الشركة موصون أن لا يصرحوا لعامل بأكثر من الثلاثة أيام كأجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم درجت الشركة بعد ذلك على اعتبار هذه الايام الثلاثة لا أجر لها ! لم ؟ لا أدرى ، وكيف سكنت القابة على هذا ؟ ايضا لا أدرى .

فإذا راجعنا نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردى وهو : -

« على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذى يثبت مرضه نصف اجر اثناء مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب ، بشرط أن لاتزيد المدة التى يدفع عنها نصف الاجر المذكور عن ٣٠ يوما فى السنة »

وجدنا أن الشركة قد خالفت القانون وتسترت هيئة مجلس ادارة النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الرفق

إن الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس أو مدير فى العمل دون تحقيق أو معرفة الأسباب فليس هناك أي ضمانات للعمال فى عملهم ولعل مما يثير الدهشة ويفرق فى العجب أن تسمع ان سعادة المدير بل استغفر الله ناثب سماعته إذا مر يوما بالعنابر كان جزءا كل من يقابله الفصل دون تحقيق طبعا فمن كان يصلى يفصل ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا ومن كان على ضرورة يفصل وهكذا .

الخصومات أو الغرامات

عرفنا فيما سبق بعض الخصومات التى تستقطع من أجر العمال ونحب هنا أن نوضح أنواع الخصومات عموما ، فلا شك أن الخصومات نوعين : نوع تأليبي كخصومات التأخير فى المواعيد أو ليس قيقاب أو حمل صحيفة أو ليس جلباب الى آخر هذه الانواع التى لاحصر لها وهذه هى التى يجب أن تخضع لللائحة معينة تسمى لائحة الجزاءات .

وهناك نوع آخر من الخصومات هى التى أشرت اليه سابقا باسم خصومات الفرز وهى

عادة لاتخضع لنظام وأن كانت الشركة كانت قد أعدت لها بنوداً هي :-

بند أول خمسة قروش

بند ثاني عشرة قروش

بند ثالث عشرون قرشا

ولكن هناك حالات لا يخضع فيه الفراز لبنود أو على الأرجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيصل الخصم الى جنيه واثنين جنيه .

ثم ليس لأى عامل فى أى حالة من حالات الخصم ان يتظلم لأن من يتظلم يضاعف عليه العقاب .

لان الغرض من الخصم ليس لفت النظر كما قلت ولكن انقاض الاجر هذا واسنا ندرى أن كان لدى الشركة نظام صندوق الغرامات أم لا . لأن علم هذا عند مصلحة العمل وربما عند النقابة ايضا أما العمال أصحاب هذه الحقوق فليس لهم الحق فى معرفة ذلك رغم نص القانون .

الوفزر

ضج العمال أخيراً من أن هناك سياسة مرسومة فى الشركة للتخلص من أكبر عدد منهم نظراً لتفكير الشركة فى استبدال أنوالها الحالية بأنوال اتوماتيكية ، تجيب الشركة على ذلك بأن الناحية العملية لمنطوق هذه الشكوى لا يتفق مع المنطق نظراً لما يتطلبه هذا الاستبدال من وقت طويل فليس من مصلحة الشركة أن تعطل اعمالها الآن ولم تستعد بعد بالالات الحديثة .

ولكن العمال يلمسون عملياً سياسة تعنى مايذهبون اليه من القصد الواضح فى تغيير عدد كبير من العمال ، لهذا اضطروا الى تحليل هذه السياسة بأنها سياسة ترمى الى التخلص من العناصر القديمة لاحتلال جديداً محلها وبدلون على ذلك بأن هذه سياسة قديمة للشركة فقد كان بين عمالها قديماً طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعاً وكانت آخر دفعة التى فصلهم فى أواخر أغسطس ٤٧ ، وأن الشركة ما أعدت بسم التمرين الأولى تحت يدها إلا لتكوين الشركة أولاً بأول العمال ليجد بدل الذين تفصلهم لاقدميتهم .

ويردون على نقض الشركة لهذه الدعوى بأن الشركة يهملها فى المكان الأول وحتى قبل جودة الإنتاج الضغط على الأجور أو الاحتفاظ بها فى منسوب ضئيل أقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الإنتاج

لهذا لاترى أى تحسين فى أجر العمال القدياء إلا عن طريق ملتوى ،وقل أن يصل اليهم منه أى ثمرة لأن أقل خصم بسيط كغيل باضاعته عن مدة كاملة .

تعطى مكافأة الإنتاج للقدياء من العمال أى بعد قضاء مدة معينة وتزداد هذه النسبة قبا لتقادم المدة ، ولكن هذه الزيادة معرضة للضياع المستمر كما بينا فيما سلف .

هذه المعاملة هى التى جعلت العمال فى ثورة مكتومة على أهبة الإنفجار ، وهذا ما حدث

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

لائحة الجزاءات

اجمعت كل الصحف وكل المصادر أن السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ راجع

الى تعليق لائحة الجزاءات ثم الى قراءتها معرفة

والواقع أنه لولا مايلمسه العمال فى كل تصرفات الشركة معهم ما أمكن أن يصدقوا

تحريف القراءة لو حصل ، ذلك على فرض أن لائحة الجزاءات هذه كما قال المدافعون عنها :-

مصلحة العمل ، النقابة ، ولا الشركة ، فى مصلحة العمال ، ولكن إيمان العمال لسوايق تصرفات الشركة نحوهم وكما يحسون فى معاملة كل موظف ورئيس ومدير من احتقار ومهانة جعلهم على استعداد لقبول كل مايقال ولو كان غير معقول ، ثم مابال مصلحة العمل والشركة والنقابة قد سكتوا عن نشر هذه اللائحة بالنص للتدليل على فساد مآذبه اليه العمال أو جماعه المحرفون على الأقل .

ولقد طلبت الى سعادة مدير الشركة أن يتنازل ليرسل الى صورة من اللائحة لاقتنع بأى

الوجهتين ولكن سعادته لم يتنازل طبعاً بألرد على أمثالى . وماغايتهى الا المصلحة العامة فى

صميمها فلو وصلتنى اللائحة لقلت رأيى المحايد فيها .

ولكنى حتى الآن مقتنع بأن اللائحة لم تكن على مايرام . والا لتعجلت إحدى الهيئات الثلاثة

بإذاعتها على الرأى العام .

ابن لائحة العمل

نوع غريب من انواع احترام القوانين ، أم هم يؤمنون بعمض الكتاب ويكفرون بيمضه .

أن مصلحة العمل ومجلس إدارة نقابة الشركة قد لوحتا فى بياناتها أن لائحة الجزاءات

هذه جاءت تنفيذاً لقانون عقد العقل الفردي

ونحن كعمال يهمنا جداً وقبل أى انسان آخر أن يشرع أصحاب الأعمال فعلا فى تنفيذ القوانين وقد بحث اصواتنا فى المطالبة بذلك .

أما اذا نظرنا إلى لائحة الجزاءات هذه لوجدناها فى القانون عمل ثان لعمل أول واجب التنفيذ قبلا ، فما السر فى اغفال الأول والأهم صاحب الأولوية فى النص القانونى وهو لائحة العمل وهذا هو نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل .

« على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع لائحة »

« لتنظيم العمل ومعاملة العمال فى مؤسسته ، وعليه كذلك أن »

« يضع لائحة الجزاءات وشروط توقيعها »

« يشترط لنفاذها ألا تعترض عليها مصلحة الدخل خلال خمسة واربعين يوما من تقديمها

اليها »

فالقانون يطلب بكل صراحة والدرجة الاولى أن يضع صاحب العمل لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال من حيث نظام الأجور والعلاوات الدورية والترقيات الى غير ذلك ثم قال .
وعليه كذلك أن يصنع لائحة الجزاءات .

فاين باله عليكم لائحة نظام العمل ومعاملة العمال أين هذه أولا وقبل لائحة الجزاءات ولماذا بهم ادارة الشركة وبصفة اولية ان تعكس الوضع القانونى فتضع لائحة الجزاءات أولا وقبل ان تفكر فى نظام العمل .

وهل ليس لمصلحة العمل أن تسأل عن وجود لائحة العمل قبل ان تفحص وتقر اللائحة الثانية . فاذا اعتذرت مصلحة العمل فما عنر مجلس النقابة الذى راح يهمل للائحة الجزاءات ، ألم يطلع على نصوص القانون ليندرك ان الشركة قد اغفلت الجزء الأهم فى المادة وهو الذى يتعلق مباشرة بمصالح العمال التى هى هدف كل مجلس ادارة أى نقابة .

انفجار ولبد الظروف

لقد حاول الكاتبون عن عمال شركة المحلة فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ إيجاد اسباب مباشرة له ، بينما اغفلوا تسلسل الحوادث الطبيعى الذى نسوقه هنا من حاصل جمع ازمة الحوادث المنشورة فى الصحف .

فى صباح يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المصنولين مركز المحلة ليعرضوا شكواهم على مأمور المركز الذى وعدهم بالتدخل (ولم يعلم هؤلاء بتطبيق لائحة الجزاءات) لأنهم لم يكونوا بالمصنع فلما وعدهم المأمور بالتدخل عادوا الى الشركة وانتظروا عزته امام مكتب التميمينات وفعلوا حضر عزته ومعه قوة من البوليس ودخل عزته وقابل المسئولين فى الشركة وكان قد علم بلائحة الجزاءات وحاول المستطاع لتهدئة الحالة ، ولكن اصحاب الشأن فى الشركة لم يقبلوا رأى عزته فخرج ولعله غير راضيا ، وفعلوا انسحب عزته ومن معه .

ولعل العمال قد فهموا عدم نجاح مساعدهم فاختلوا يهتفون ضد موظفى الشركة وكانت الساعة تخملت الثانية ووقعت مسئولية حفظ النظام على ضباط المصنع بعد انسحاب المأمور وخشى هذا الضابط أن يخرج الوردية والعمال على هذه الحالة فأراد اخراجهم من سور الشركة بأى ثمن وهناك أخرج مسدسه للتهديد . ولكن هياج العمال لم يخف وأشار له أحد العمال أن لا يستعمل النار فاثارته هذه الاشارة من العمال فاطلق رصاصة أصابت ذلك العامل فاشتعلت الثورة كان هذه الرصاصة هي مشعل الثورة .

ازداد هياج العمال وهم يلقيون زميلا لهم تسيل دما ، وفى اللحظة نفسها خرجت عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم وأخيراً ايضا انضم اليهم عمال الورش .

ولكن رغم كل هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال إطلاقا فى تخريب أو تدمير لآلات الانتاج . إذن فرصاصة هذا الضابط هي التى الهبت هذا الانفجار وتسببت فى كل ما حصل ولولاها لكان العمال قد نفثوا غضبهم بهتافهم ثم انصرفوا .

فلم تكن هناك نية ولاتدبير ولم يكن هناك اتفاق ولا عهد حتى أن الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشيء ولم يحدث منهم شيئا . ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا بعد قد أحسوا بما حصل . لهذا كان من حق العمال أن يطالبوا بأجر المدة التى اخلقت فيها الشركة مصانعها ببعضى اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

العودة الى العمل

عاد العمال شركة مصر بالمحلة الى اعمالهم فى الثالثة والنصف من يوم الاربعاء ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عندما فتحت الشركة ابواب مصانعها لهم وقد دخل العمال جميعهم الى اصالحهم فى منتهى الهدوء وقالت الاهرام .

« وما يذكر أن السكنية مستتبة في منطقة المصانع وفي المدينة ولم يقع فيها مايكدر صفو
الامن العام »

فماذا حدث بعد ذلك ؟!

حدث ان فاجئتنا الصحف في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بخبر امتناع العمال عن العمل لعدم
اجابة مطلبهم الخاص بصرف أجور هذه العطلة ابتداء من صباح ١٥ / ٩ فلما خف اليهم
سعادة مدير مصلحة العمل وأقر مطالبهم لعدالتهم الواضحة عادوا توا لعملهم ، ثم ماذا بعد ذلك
! أو عز رسل الشركة طبعاً الى العمال ان المطالب ان تعباً لها الشركة فلزموا أماكنهم وباتوا
حيث هم ، وسرت العدوى طبعاً في جميع العنابر ،

فما كان من الشركة والمسؤولين فيها إلا أن حاولو اخراجهم وهم في منتهى الهدوء
والسكون بل في يقظة تامة لصيانة آلات الانتاج حتى أن أحد العمال قد راح الى الميكانيكي يطالبه
باصلاح خلل بالماكينة ، ولما استغروب الميكانيكي منه هذا الطلب وهو ممتنع الآن عن العمل ، أفهمه
العامل أنه ممتنع عن العمل لمطالب لا كراهية في العمل وهو يهيم قبل كل شيء أن يعمل باخلاص
اذا عمل ويعلم تدمره فقط اذا غضب ولكنه لا يهدف الى التخريب . وهكذا أخرج العمال من عنابر
المصنع بقوة الجيش فماذا كانوا فاعلين .

الشركة مصره على ان لا تدفع لهم حقوقهم والحكومة عن طريق مصلحة العمل مقتنعة
بعدالة مطالب العمال ، فلماذا يجب ان يطول الوقت على الشركة حتى تجيب مطالب العمال ولماذا
يجب ان يخضع العمال ويوقعوا تعهدات الى غير ذلك مع عدالة مطالبهم حتى تسعى الحكومة في
العمل على أن تجيب الشركة لمطالبهم .

ثم لماذا تتحرك قوتي الجيش ل اخراج العمال من المصانع ولم ينتقل أحد المسؤولين ليعتمد
للعمال من جديد باجابة مطالبهم .

واوتم هذا لعاد العمال الى اعمالهم فلا تعطلت المصانع ولا تعطل العمال .
إن هذه الحركة أيضاً كانت سبباً في تعميق تدمير العمال وتجويعهم مع ايجاد حجة جديدة
تؤخذ ذريعة للتخلص من عدد كبير من العمال ، مع رواج سوق الدسيصة والتجسس بين صفوف
العمال كما حدث من سعاية الأخوان المسلمون كاشارة الصحف .
فرغم تمهد الشركة لمصلحة العمل ان لاتقصل عاملاً إلا بعد أن تقتنع بالاسباب المسوغة

للفصل فقد فصلت الشركة مايقرب من ٣٠٠ عامل قبل عودة العمال أخيراً ، وقد كانت هذه العودة أيضاً رمينة برغبة الشركة وحدها .

فهي طبعا التي طالبت باخراج العمال من المصانع بالقوة ، وهي التي ظلت تغلق ابوابها في وجوه العمال وهي التي فتحت ابوابها عند ما أرادت .

وايس بعيدا ان يكون للشركة مصالح تجارية من وراء هذه العطلة خلاف المصلحة المباشرة في الضغط على العمال .

ما الهادة الطرفان

والان وقد سردنا الوقائع موضحين الطل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبنا أن نوضح ماأفاده العمال من هذه الحركات وماكسبته الشركة من ورائها

كان العمال قبل هذه الحركات يحسون بصعوبة إجماعهم ولكنهم ادركوا الآن أن سوء الحال والمعاملة لها من قوة التوحيد ماليش للخطب أو الاجتماعات ، وقد احسوا بون شك بقوة إجماعهم وإن كان إجماعا ينقصه التنظيم .

ولاشك أن العمال أدركوا بعد الذي حصل أن مثل هذه الحركات كغيلة دائما بالفشل مالم يسبقها تنظيم دقيق مبنى علي الوعي الصحيح والفهم العميق للمطالب التي يجب أن تكون مفهومة ومحددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء في أي عمل من الأعمال وان يكون التبليغ بمستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

أي أن العمال قد تعلموا أن هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول إيجابى مالم يكن الموقف واضحا في الناحيتين بالمطالب المحددة المفهومة ، وأنه من المستحيل عقلا أن يمنح للعمال مالم يطالبوا به ، كما أنه من المستحيل إطلاقا اصلاح أي أمر وإن كان واضح الخلط مالم يضح العمال منه .

كما أحس العمال حاجتهم الماسة إلى وجود نقاباتهم علي ان تكون العاملة العمال قيادتها معبرة عن ألامهم وأن تكون مكونة من صميم جماعتهم .

ومنا فهم العمال سر نص القانون رقم خمسة وثمانون عن عدم اقرار صفة العالمية للوكلاء المفوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء ٩ ، من الانضمام الى نقابات لأنهم ودائما أقرب إلي

عقلية أصحاب الأعمال ولا يحسون بالآلام العمال ، وقد ثبت فعلا ذلك بكل وضوح في وضعية نقابة شركة المحلة ، التي كان بينها وبين جمهور العمال فوارق لا يمكن التقريب فيها .-

وعلى الجملة فقد أحس عمال المحلة بعد هذه الحوادث حاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقوقهم بفهم ووعي أكبر مع الاحتراس من استقزاز الشركة .

أما الشركة فقد خسرت من الخسائر المالية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين في الفترتين ولكنها خسارة مستتركة ولكنها وان كسبت انتصار ظاهري في الموقف التكتيكي إلا أنها خسرت خسارة لاتموض ، هي : فقد هيبته وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة وظهور أغلب طابورها الخامس في جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لاكتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم في تيارات مائعه .

ولازلنا نرجو ان يفكر أصحاب ومديرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لاتقدم عملا ، ولهذا ننصح بالناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنوبين على رضا المجموع .

التضاريفات في مصر في الأربعينيات من القرن العشرين

التاريخ	المصدر	المؤرخون	سبب الاضرار	النتيجة
يناير ١٩٣٨	الجماعين ٤٧ / ٦ / ٢	محل شركة مصر بالقناة الكبرى	انضواء العمال والفصل وتقسيم الاجود	ارتفع اجر عامل اليوم من ٢٥ ملجم الي ٥٠ ملجم وعامل الانتاج الي ١٦٠ ملجم الي ١٢٠ ملجم وانخفضت ساعات العمل من ١٢ الي ١٠ ساعات
يونيه ١٩٣٩	الامراء ١٣ الي ١٩٣٩/٦/١٩	ثانية من عماء العمال في ميدان القبة لا قراء	العمال بالتضاريف العمال في رأسها فاقين الاعراف بالاحتياجات	الرج مشروع القانون في جدول اعمال مجلس النواب بعد تقديم واسع من فئات ومطالبات عمالي عديدة
اولئ ١٩٤٢	الجماعين ١٩ / ٥ / ١٩٣٧	المساعدين بشركة مصر للزور والانسج بالحقلة الكبرى	مطالب امها رفع الاجود وحسن معاملة الشركة لهم	مزم المساعدين بسبب اعدائهم مطالب العمال والانشغالات بين المصريين وبمثل الوبائيس وبثينة لحد العمال ترفيقه مديرا
مايو ١٩٤٤	جريدة الطليع ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤	محل شركة البراءة الوطنية والاقتصاديه	عدم فصل العمال ورفقة الاجود	قدم ٢٠٦ عامل للمحاكمة حكم ببراءه ١٢٩ منهم جميع اعضاء مجلس اداره النقابة والاعضى على الباقين مع الاعلاف ارجح العمال
مايو ١٩٤٦	الطبع المصري ٣ / ٥ / ١٩٤٦	محل الشركة المصرية لمعالجة النسوجات : حرم بك اسكندرية	الاحتفال بعيد للمداين عيد العمال العالي	نجم الاضراب وايد العمال في مؤتمر عطيه قرارات مؤتمر تضاريفات محل القطر المصري بتقديم المطالب للعامة للحكومة
مايو ١٩٤٦	الطبع المصري ٤ / ٥ / ١٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	الاحتجاج على لجنة التحقيق البريطانية الامريكية من مشكلة فلسطين	نجم الاضراب وارسالت الاحتجاجات الي الصحف وكذلك للمستولين في الحكومة المصرية
مايو ١٩٤٦	الطبع المصري ١٤ / ٥ / ١٩٤٦	الف عامل من شركة النيل ٢ للتسوجات بشبرا الخيمة	المطالبة بمل مشاكلهم وعدم تق العمال والاضمان على مستقبل اسرهم	حاضرت قوات كبيرة من البوليس المسلح المصانع وبغيت الاضراب منها واستمر اضراب الاضراب
مايو ١٩٤٦	الايد المصري ٢٠ / ٥ / ١٩٤٦	محل شركة النيل بشبرا الخيمة النقاب منذ ٤ شهر	انغلاق المصانع بجمعة تق للمصانع الي الاسكندرية	مصر حكم قضائي بالازام الشركة بصرف لاجود العمال عن شهر وبصرف يوم كامل بغيرين وبصرف يوم بوجبة

تابع الاضرابات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصري	المفروض	سبب الاضراب	النتيجة
مايو ١٩٢٦	الولد المصري ٧٨ / ٥ / ١٩٢٦	عمال شبرا الخيمة	غلق المصانع ومغاليه العمال بالترديع على التبعات	عمال شبرا الخيمة
مايو ١٩٢٦	الولد المصري ٣١ / ٥ / ١٩٢٦	عمال شبرا الخيمة	المطالبة بفتح المصانع والإفراج عن القويض عليهم وتنفيذ قرارات لجنة الترتيق	عمال شبرا الخيمة
مايو/ يونيو ١٩٢٦	الولد المصري ٣ / ١٩٢٦ / ٣١	عمال شبرا الخيمة	شدد تطبيق الاجراءات بنسبة ٥٠ ٪ وتطبيق العامل على طاعة بدل من نوله	عمال شبرا الخيمة
مايو/ يونيو ١٩٢٦	الولد المصري	عمال شبرا الخيمة	شدد تطبيق الاجراءات وتنفيذ على التبعات والمطالبة بمغادرة المصنفين وتحقيق المطالب	عمال شبرا الخيمة
يونيه ١٩٢٦	الولد المصري ٢٦ / ٢٨ / ٦	عمال شبرا الخيمة	المطالبة باعادة المصنفين وتحقيق المطالب	عمال شبرا الخيمة
مايو ١٩٢٦	الولد المصري ٤ / ٥ / ١٩٢٦	عمال شبرا الخيمة	بعد تصورات مكتب صلي كرموز	عمال شبرا الخيمة

تأريخ الاضريبات في مصر في الاربعينيات

التاريخ	المصدر	المفروضة	سبب الاضراب	الهدف
يناير ١٩٢٧	المصرى ١٢٧ / ٧ / ٥	عمال شركة النيل للمنسوجات بالاسكندرية	فصل زكيال القناة وعدم تحقيق المطالب وعدم التوزيع على التعدادات	قبض البوليس على جميع أعضاء مجلس ادارة النقابة بتهمة التحريض على الاضراب
يناير ١٩٢٧	صوت الامة ٧٢٩ / ١ / ١٥	عمال ترام الجيزة	زيادة الاجور	اتهام ٧ عمال بالتحريض على الاضراب والامتناع عن العمل والمكتم على كل منهم بمرامه ٢٠٠ قرش
مايو ١٩٢٧	الجماعير ١٢٧ / ٥ / ١٩	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والسيكاة بجنبرا مصر (دمه)	اضراب مساة نذامنا مع زملائهم من حال شيوا النية واعطوا	رفض الاعتماد بعد وفد كتابين من مدير مصلحة اقدم بينهم فصل اى عامل رما نفي العمال للمنتع ردهم مطلقا ونبش على ٧ منهم
يناير ١٩٢٧	صوت الامة ٧٢٩ ٧ / ٢٩, ٢٠	عمال شيوا النية	المطالبة بضم فصل العمال لزيادة الاجور	قدم ٢١ عاملا في ٢ قضايا اما محكمة قليبدهم بجنس ١٦ عاملا وقرامه على معصيه العسكرية والارجاع من الباقين
مايو ١٩٢٧	صوت الامة ٩٧٤ / ٥ / ٢٨	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والسيكاة بجنبرا مصر (دمه)	المطالبة بوقف السياسة المالية للعمال	انضم العمال بالمنتع وطلعت قوات البوليس في اجرامهم واكثرت بمصارمة المنتع
يونيه ١٩٢٧	الاعرام ٩٢٧ / ١ / ٣	عمال شيوا النية	المطالبة بمل مشكلتهم ورجعهم للعمل بدون شروط	جنس سببه معال والارجاع لهم بعد ذلك من المحكمة بدون ضمان
يونيه ١٩٢٧	صوت الامة ٩٢٧ / ٧ / ٢٠	اعمال مصنع حمص بجنبرا النية (ايتاقله)	مشارك الشركة بقاء المنتع وتجنش الاجور وضدد استبعاد الشركة	انضم العمال بالمنتع لناصرهم البوليس وبلغ منهم المياه والقدر والاعلام
يونيه ١٩٢٧	صوت الامة ٩٢٧ / ٧ / ٢٠	نظار ومنازى محلة السكة الحديد ومقدم ١٥٠٠	تطبيق الاكر عليهم	قبض على رئيس الرابطة ثم هادوا للفصل بعد الاتفاق مع زعيم المواصلات على احياء محالهم
يونيه ١٩٢٧	صوت الامة ٩٢٧ / ٧ / ٢٠	جميع عمال شركة النور بالاسكندرية	مطالب بقرمها العمال	بلغ التحريض عليهم ٢٠ عاملا ثم تم الاتفاق على احياء المطالب خلال اسبوع والارجع من التحريض عليهم

تبليغ الأضرحة في مصر لى الأرياف

التاريخ	المصدر	الموردون	موضوع الأضرحة	الردود
٩٤٧	المصرى من ٩ الى ١١	محل منطقة القتال	مقابلة الجرحى المواتية بمرافق تأهيل الضحايا	نسخ الأضرحة وأدخل المال كل محلات توفيق الجرحى وقام المال بعامرة ضد الجرحى والاستعداد المواتية
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٧٤٩ / ٩ / ١٥	مدرس التعليم المتأسس الامتاج من تنظيم لوزان الامتاجات	المالية بتطبيق قواعد التسيق عليهم لادفع سلام الورقى	الرد من المستأجرين بداية المطالب
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٩٤٧ / ٩ / ٢٠	الاف من محل التبليغ الجرحى بجيب	المالية بزيادة الاجور وتبليغ كادر المال	القبض على سبعة من المال ثم اخرج منهم بعد التحقيق
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٧٤٩ / ٩ / ٢١ ، ٢١	محل شركة البرل الأهلية بالاسكندرية ١٥٠٠ عامل	تفحص ساحة المال من ١٢ الى ٩ مع الاحتياط بالجرم وتبليغ محل المحل في لوزان	قام البرليس باستغلال المصانع واخراج المال وقبض على ٩ قسما للمحاكمة وحصلت اصابات من التراجيح بين المال والبرليس
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٩٧٤ / ٩ / ٢٩	محل شركة القتال	تحذير لده ساجين تراك الى الكثر اذا نقلت الشركة اجرامات ضد المال	لواقت الشركة حركات الاجرامات التي كانت تدعى ابتلاعها ضد المال
مايو ٩٤٧	الاقرام ٩٤٧/٥ / ٢٥	محل ترام القاهرة	المالية بزيادة الاجور ومطالب اخرى	الحكم على ٩٠ عاملا بتهمة الاضرحة من المال واستغلال المال الحكم
اكتوبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٥	منصور الدين والسماتات	المالية بتطبيق قواعد التسيق عليهم	اضرحة من الطعام مع الاستمرار في العمل
سبتمبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٥	محل شركة احمدة الكبري	عدم صرف الاجور من مدة الاضرحة	اضرحة الف عامل ولاحقوا بالخطر في المطالب
اكتوبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٩	محل شركة البرل الأهلية بالاسكندرية	طلب زيادة الاجور	استمر الاضرحة اسبوعين بشكل محقق الوزراء لجنة لبحث الاجور في صناعة التبليغ وحسن بيان وزارة الشؤون الاجتماعية ذلك

تابع الإفراجات في مصر في الأربعينات

التاريخ	المصنف	المبرور	سبب الإفراج	النتيجة
سبتمبر ٩٤٧	الأخوان المسلمون	جمال مصنف نبدان وكثير للتنسيق بشيرا مصر	فقد تمثيل العامل على تولين واعتادات رئيس المصنف على العمال	غير معروفة
أكتوبر ٩٤٧	المصري	جمال شركة الزول الأولى بالمستحقة	تحقيق المطالب السابق تقديمها الإفراج بسيديها	استطاع فريق من العمال مع آخر رأى الوحدة للعمل مؤقتا من أجل مصاريف السيد الكبير والعمل الإفراج
أكتوبر ٩٤٧	الكتلة وموت الأمة	شركة شياش مصنع ٢ بشيرا النية	قام العمال في هذا المصنف بسبعة عمرا شرا في شهر سبتمبر نظير الجور	انقلت الشركة المصنف في وجه العمال الى أجل غير مسمى
ديسمبر ٩٤٧	الكتلة ٤ الى ١٢ ديسمبر ١٩٤٧	شركة الملح والسموا	زكاة المحررين من ٣٠٠٠ والواجبات الجارية ١٢٠٠ والذين لا يجوزون والذين لا يجوزون لهم جدير كل	انقلت للشركة المصنف لأجل غير مسمى ولكن لم يرض أعضاء مجلس إدارة الكتلة وحل قرار بشارا بغيره فاعل ضد الكتلة لم يكن على بالسي ٢ شهود وجرأه ٢٥ لوائح جميع العمال
سبتمبر ٩٤٧	موت الأمة من ٦١ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧	اتحاد خريجي المدارس المتنوعة	من أجل مطالب سبق تقديمها والإفراج من أجلها	أفراج من المقام نحو ٨٨ في جميع أنحاء القطر من ٢٠ / ١١ / ١٩٤٧ ومدة تأخير وشراكة وانضمام بعد الاحتياق بالأمرة والإفراج
نوفمبر ٩٤٧	الكتلة ٩٤٧ / ١١ / ٢٤	مصنع ارست للتنسيق بشيرا مصر	مطالب سبق ان تقدم العمال بها في محكمة لمصلحة العمل لم تجيب	بعد من المصلحة بمراسة المطالب
نوفمبر ٩٤٧	الكتلة ٩٤٧ / ١١ / ٢٥	عمال شركة لاموتري للتنسيق بالمستحقة	المطالبة بإعادة العمال للمصريين	غير معروفة
ديسمبر ٩٤٧	الكتلة ٩٤٧ / ١٢ / ٤	شركة الملح والسموا	المطالبة بالإفراج من العمال القروض عليهم بتهمة الاعتداء رئيس الوحدة	سبق الاعتداء الى نفس الإفراج في المصري

تجميع الأخرى في مصر في الأربعينات

التاريخ	المصدر	الفرعون	سبب الإغراق	الملاحظات
يناير ١٩٤٧	الكله ٩١٨ / ٢١	شركة الاسكندرية للصناعات	تقليد كادر رجال الحكومة ورجال الدين بموجب شهوره ١٥ ساعات عمل	تقيم العمال بنسبة وثمانين شركة ثم انضمت بعدها وتحتوي معلومات كافية عن النتيجة
يناير ١٩٤٨	صوت الزم ٧٢٩ / ٣ / ١٧	عمال شركات التبريد بالتجارة	عدم مطالبهم فيها المدة التي ٢٠ ج شهور ويطال ١٠٠٪ وانما رأى العمال في كل ما يتعلق بشؤونهم	لم يجد العمال الكيماويات في زوايا العمال مستخدمين لفترة واسعد العمال قرار تحدي السويديين في الشركة
يناير ١٩٤٨	صوت الزم ٩٤٧ / ٢ / ١٤	عمال المصانع الكبرى	من اجل المطالب السابق تقديمها	انتهام ٢٠ عامل بالشيوعية والفرج منهم مع تكليف النقابة لبراري بترتيبهم الى بلانهم واحد بعد بعدم هجرتهم لعملة الكبرى
مارس ١٩٤٨	صوت الزم ٩٤٨ / ٢ / ٣	عمال سباني	المطالب السابق تقديمها	قوت الشركة اطلاق المسانق وكل احد العمال برصاص البوليس بترتيبهم الى بلانهم بعدم هجرتهم لعملة
مارس ١٩٤٨	الكله ١٩٤٨ / ٣ / ٩	عدد من رجال مصانع التسويق بالقاهرة	ضد اطلاق المسانق	لستمانت دورا والفرج في جبهة العمال ورجال العمال في عدد العمال واقفين على بعض العمال والفرج من انحد براري بكتلة
مارس ١٩٤٨	الكله ١٩٤٨ / ٣ / ٩	محصل بلدية الإسكندرية	حتى تجلب مطالبهم	انضموا في مكتبهم بدون عمل
مارس ١٩٤٨	٩٤٨ / ٢ / ١٩	موظف بمصلحة الأراضي والمناظر	حتى تجلب مطالبهم	اباح قائد المراقبة عايدة بان المبالغين سيستفيدون من اكل البيوت وايضا لم يطالبوا حظه هذا الصغير
مارس ١٩٤٨	المصري ٢٢ ١٩٤٨ ٣ /	عمال النقل في بورسعيد والإسكندرية والسويس ٢٥٠٠ عامل	انذار لفرصة ساجين لعدم ايجابه مطالبهم	بدأت ساجين يوجبا مع زلزالها التي ٤ ساعات يوجبا من ١٥ ايضا وبعثت الشركة بالفرج في المطالب
مارس ١٩٤٨	الكله ٩٤٨ / ٢ / ٢٤	جميع حواريه الطر	المطالبه بالانضمام ثم التسليم الاخير	غير معلومة

تأريخ الاضرابات في مصر في الأربعينيات

التاريخ	المصدر	المحررون	سبب الاضراب	الحدث
أبريل ١٩٤٧	الكلية . ١٩٤٨ / ٤ / ٣	عمال حذر شركات نقل بالقاهرة	حذروا يوم ١٥ أبريل للاضراب انما لم تحقق مطالبهم	قال لهم رئيس الوزارة ان لجنة التوفيق ستجتمع في ١١ أبريل للتظير في مطالبهم
أبريل ١٩٤٨	الكلية ١٩٤٨/٤/٥	موظفون البلدية في عدة جهات	لتحقيق المطالبات	اثيروا لم اتصموا بقرار العمل من ١٠ أبريل من ٨ الى ١٢ مباشرة استقر حال المراقب في العمل انزروه وبنوا وجهاى
أبريل ١٩٤٨	مدرسة الامه ١٩٤٨ / ٤ / ١٠	موظفون البلدية يوسق	تطبيق قواعد التسقيق ولوجات موظفي الحكومة عليهم	الاحتصام بكتابتهم بجنون عمل
أبريل ١٩٤٥	قرار وزاري بطل اللقا به في ٣ / ٤	عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وبشوا حيا	خسبون اثيروا في اريده لشعر من حول ابريل حتى ٢٨ منه بسبب العمل وتخليص الاجود	صدر قرار وزاري بطل اللقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وبشوا حيا واحتفل خمسة من قادتها
أبريل ١٩٤٥	من لسان رئيس نقابة العمال	عمال النقل الميكانيكي بالقصر	لعمل شركة كادروى لعمال وتخليص الاجود	حكم على اعضاء مجلس ادارة النقابة بالحبس شهرا ومصدر قرار وزاري بطل اللقابة

الحساب الختامى لاضرابات العمال

١٩٤٧ - ١٩٤٦

عمال مصنع شوشه بالزيتون	عمال شركة الاسمنت بطره
عمال الشركة المصرية لفرز الصوف	عمال مصانع الاقطان بدستهور
عمال النسيج الميكانيكى بمصنع شوشه	عمال شركة السكر پارمنت
عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال صناعة الموييليا بدمياط
عمال عبده مصطفى	عمال الخضر والفاكهه بالاسكندرية
عمال محل الصالون الاخضر	عمال مصنع افريتو
عمال النقل المشترك	عمال اتوبيس القاهرة - محمد سالم سالم
عمال ترام القاهرة	نقابة عمال المصانع المختلطة بالاسكندرية
نقابة عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال شركة النزهة للفرز بالاسكندرية
عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات	عمال بيره الاهرام والابراهيميه
عمال الخطوط الجوية الامريكية	عمال مصنع دارود عيس للنسيج بشبرا
عمال شركة الكاوتشوك الاملية	عمال مصنع نيومان للنسيج بشبرا
عمال شركة شل	عمال شركة الامنيوس بالقاهرة
عمال شركة قنال السويس	عمال شركة النور بالاسكندرية
عمال المحلات الصناعية للحديد والقطن	عمال ترام الرمل
عمال معاصر المعصرة	عمال شركة اقطان كفر الزيات
عمال مصنع الشرق بامبابه	عمال مصنع ١ نسيج الكرك بشبرا لخميه
عمال شركة الاسمنت بطره	عمال مصنع الشوريحي للنسيج
عمال شركة الفرز والنسيج بامبابه	عمال المداين بمصر القديمة
عمال شركة الورق بالاسكندرية	عمال شركة احمد سعيد واولاده
عمال شركة فاكرم	عمال مصنع الجوت بشبرا الخيمة
عمال الغاز المصرية لليبون	عمال شركة مانو سيمان
عمال مصنع ارنست بشبرا	عمال الشركة النيليه بروض الفرج
عمال المحلة الكبرى	عمال مطبعة ماتوسيمان بروض الفرج
عمال شركة ريمون حمصى	عمال شركة النيل للنسيج
نقابة مفتشى النقل المشترك	عمال شركة الاسكندرية للفرز والنسيج

منه الاضرابات والمطالبات بالحقوق التى اجببت بعضها والبعض الاخر مازال مرگوتا على رف الدراسة واللجان ، لتدل على حقيقتين ، وهى تطور الوعى عند الطبقة العاملة والرغبة فى التحرر من الفقر والجوع والمرض ، وهى مهمة الحكومة عامة ، ومهمة وزارة الشئون خاصة

جريده نكته ٥ / ١ / ١٩٤٨ ص ٦

الدروس المستفادة

١- ان وسائل كفاح المظلومين فى سبيل الحصول على مطالبهم والمحافظة على حقوقهم من الممكن ان تنتقل من شريحة الى شريحة اخرى ويصير يتفق مع الظروف والزمان والمكان الذى تستخدم فيه الوسيلة الكفاحية ، وفى هذا السياق كان استخدام فئات متعددة من الشعب المصرى لوسيلة الاضراب والاعتصام فى اربعينات القرن العشرين للمطالبة بحقوقهم بعد ان راوا استخدام الطبقة العاملة المصرية لهذا السلاح الكفاحى بنجاح وحققوا باستخدامه كثيرا من مطالبهم

٢- ان كل كفاح لابد فيه من تضحية بتحملها عدد قليل من القيادات النضالة التى تتقدم الصفوف راضية وعن قناعة واستعداد للنضحية فى سبيل مصلحة المجموع ، وفى نفس الوقت فان كل كفاح تكون له ثمره تم الغالبية العظمى ان لم يكن كل من يخوضون المعركة الكفاحية

٣- ان الطبقة العاملة خلاقه للوسائل الكفاحية التى يعتبر الاضراب احدها ، ونفس الوقت فان الاضراب له نماذج متعددة ، فهناك الاضراب عن استلام الاجور ، واضراب التباطؤ بتقليل الانتاج مع استمرار ساعات العمل ، والاضراب الجزئى لقسم من المنتج مثلا له مطالب لاتشمل بقية الاقسام ، والاضراب العام لكل من يشملهم التجمع الجماهيرى فى الموقع الذى يتواجدون فيه ويتوحدون حول مطالب تهمهم جميعا ، والاضراب الشامل الذى يضم عمال منطقة جغرافية كمحافظة او مدينة ومن جميع المهن او اضراب العاملين بمهنة او صناعة واحدة على نطاق القطر كله كاضراب المدرسين او المهندسين او اضراب عمال النسيج فى جميع القطر المصرى ، واضراب التضامن لتأييد فئة اخرى مضربة كاضراب عمال النسيج فى شبرا الخيمة لتأييد ضباط البوليس ورجال الادارة فى اضرابهم عام ١٩٤٨ ، وهناك الاضراب التحذيرى للضغط من اجل عدم التسويف فى اجابه المطالب كاضراب عمال شركة قناة السويس ساعتين يوميا تزداد مع مرور الوقت وعدم اجابه المطالب

٤- ان استخدام اية وسيلة كفاحية يجب الاعداد له بما يضمن نجاحه ، وبما ان نجاح الوسائل الكفاحية يؤدى الى تحقيق بعض او كل المطالب ، فإن فشل الوسيلة الكفاحية غالبا مايؤدى الى اضرار قد لاتقف عن حد عدم اجابة المطالب او المحافظة على الحقوق ، بل قد ترتد الاوضاع الى اسوأ مما كان قبل استخدام الوسيلة الكفاحية

٥- لا يستخدم الاضراب والاعتصام الا بعد الاعداد لنجاحه وذلك بالبداية في استخدام الوسائل التي يجب ان تسبقه من رفع الشكوى للرئيس المباشر ثم لصاحب العمل ثم للجهات الرسمية ثم للرأي العام عن طريق الصحافة والمظاهرات السلمية ، وفي نفس الوقت اتخاذ تلك الوسائل لزيادة وعي العمال وفهمهم لحقوقهم وابعانهم بضرورة تحقيقها لدرجة تصل الى الاقتناع بان الحرمان من اجر ايام الاضراب افضل من استمرار اوضاعهم على ما هي عليه والتي يشكون منها ، وكلما كان تأييد الرأي العام وخاصة عمال المنطقة الجغرافية او المصانع المعاملة واسما ، كلما كانت فرصة نجاح الاضراب اكبر

٦- ولما كان الاضراب من اقدم وانجح الوسائل الكفاحية التي استخدمها المظلومون في صراعهم ضد الاستغلال ومن اجل الحصول على الحقوق ، فإن اكثر الوسائل الكفاحية انتشارا حتى في الوقت الحاضر ، ومع تطوره من اضراب لتحقيق مطالب اقتصادية الى اضراب لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية قد تصل الى التغيير الجذري لبناء المجتمع وتفويضه لاعاده بناء مجتمع جديد اكثر عدالة واكثر تقدما .

٧- واذا كان اضراب المظلومين في مواجهة ظالمهم الذين غالبا مايملكون وسائل القمع المتعددة لمواجهة الاضراب باعتباره في نظرهم مخالفا ومعارضاً لعق الظالمين في امتصاص دم وعرق المظلومين ويستخدمون القوة والسلاح ويسنون القوانين التي تحرمه بل ويحاولون استخدام الدين لاعطاء استغلالهم صفة الشرعية والقداسة والنيومة ، فان كفاحات الطبقة العاملة الطويلة وتضحيات ابناؤها الغالية قد فرضت الاعتراف بالاضراب كحق يمارسه المظلومون في مواجهة ظالمهم ، وصدرت لتقرير هذا الحق المواثيق الدولية والتي استند اليها القضاء المصري في عدم تجريم الاضراب رغم وجود قوانين مصرية تجرمه .

٨- الطبقة العاملة المصرية وكل الكائنين في المجتمع في حاجة الى الاستعداد لاستخدام الوسائل الكفاحية ومنها الاضراب والاعتصام دفاعا عن حياة اسرهم ولقمة عيشهم ، لهذا فهي في حاجة الى الاعداد الجيد لكل العوامل التي تضمن النجاح وتحقيق الاهداف باقل خسائر وتضحيات ممكنة ، ومن اهم خطوات الاستعداد تكوين (صناديق الكفاح) التي يشترك فيها العمال ويستخدمون اموالها في مواجهة الضغط المادي عليهم بهرمانهم من اجر ايام الاضراب في الوقت الذي تصرخ فيه بطون العائلات طلبا للقوت ، وكذلك للوقوف بجانب من يفصلون او يعقلون او يسجون او توقع عليهم عقوبات قاسية او يشربون بسبب قيادتهم للعمليات الكفاحية هذه خواطر من الممكن ان تطور وان يضاف اليها الكثير من واقع الخبرات الثمينة للعمليات الكفاحية وخاصة لاستخدام الاضراب والاعتصام

شبرا الخيمة يونيه ١٩٩٥

صفر المؤلف

- ١- نبذة تاريخية عن حياة المناضل فضالي عبد الجيد ١٩٤٥
- ٢- نضال عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة ١٩٤٥
- ٣- محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا البحث مطالب العمال ١٩٤٧
- ٤- من وهي الكفاح الخالد في بورسعيد الباسلة ١٩٥٦
- ٥- الكتاب الاول من مذكرات ووثائق (عن كفاح عمال النسيج) ١٩٨٣
- ٦- الكتاب الثانى من مذكرات ووثائق (العمال والانتخابات البرلمانية) ١٩٨٢
- ٧- الكتاب الثالث من مذكرات ووثائق (الطبقة العاملة والعمل السياسى) ١٩٨٨
- ٨- الكتاب الرابع مذكرات ووثائق (وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم) ١٩٩٤
- ٩- التنظيم النقابى ومهام المرحلة المقبلة ١٩٩١
- ١٠- احوال العمال قبل قانون قطاع الاعمال وبعده ١٩٩١
- ١١- خميس والبقرى يستحقان اعادة المحاكمة ١٩٩٣
- ١٢- شهادات واقعية (نقابيون واشتراكيون يتكلمون) ١٩٩٧

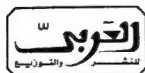
المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
١١	اضراب معاونى السكة الحديد وموظفى التلغراف
١٤	اضراب خريجي المدارس الصناعية
١٩	اضراب عمال مصر بالمحلة الكبرى ١٩٤٧
٦٠	اضراب المدرسين
٧٣	اضراب المهندسين
٨٤	اضراب المرضى
٩٢	اضراب رجال البوليس والادارة
١٠٩	اضراب عمال سباهى بالاسكندرية
١١٩	اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات
١٢٣	الوثائق
١٢٤	نص التقرير الذين ارسله مكتب الاعمال النقابية المصرى لاتحاد
	العالمى النقابات ومكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨
١٣١	مرسوم بقانون مكافحة الاضراب ١٩٤٦
١٣٤	من هيئة مندوبى عمال الى عمال مصر
١٣٨	الحركة النقابية فى مصر ١٩٤٨
١٤٢	حول مشكلة عمال المحلة ١٩٤٧
١٥٩	كشف بالاضرابات فى مصر الاربعينيات
١٦٧	الدروس المستفادة

رقم الايداع ٩٧/١١٦٤٥

I.S.B.N.

977-5040-72-8



٦٠ شارع القصر العيني - أمام
روزالويسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦